جامعة الفيوم
كلية الخدمة الاجتماعية

Fayoum University

حلقة بحث بعنوان

اتجاهات الشباب نحو السلوك الانتخابي في برلمان (2015)

ضمن مقتضيات الحصول على درجة البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية

إعداد

طلاب الفرقة الرابعة – انتظام – مجموعة (٣١)

إشراف

الأستاذ الدكتور
عبد الحميد يونس زيد

مكتبات نور الهدى

الباب الأول
الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول : مشكلة الدراسة وأهميتها

الفصل الثاني : السلوك الانتخابي

الفصل الثالث
النظريات المفسرة للسلوك

الفصل الرابع : المال السياسي

الفصل الخامس : التصويت العقابي

الفصل الأول
مشكلة الدراسة وأهميتها

مشكلة الدراسة

أهمية الدراسة

أهداف الدراسة

تساؤلات الدراسة

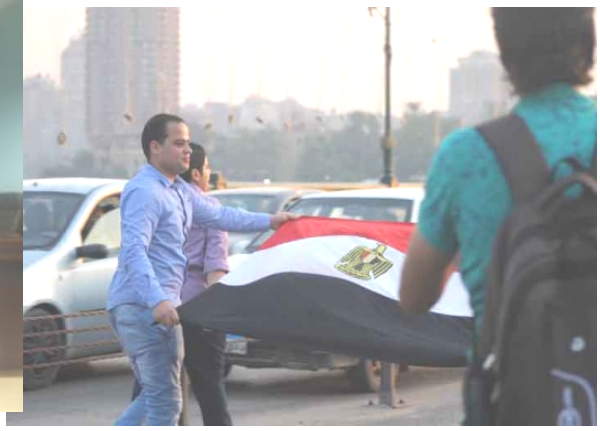

أولاً : مشكلة الدراسة

تعتبر الانتخابات العملية الرسمية لاختيار شخص لتولي منصب رسمي أو قبول أو رفض اقتراح سياسي بواسطة التصويت ومن الضروري التمييز بين شكل الانتخابية ولكن يغير المضمون الانتخابي مثل حالة عدم توفر الخيار الحر وغير المزيف للاختيار بين لا يلين على الأقل وفي بعض الدول تقيم الانتخابات غير تنافسية.

تتبع الانتخابات في الديمقراطيات الحديثة لملء المقاعد في البرلمان (ممثل السلطة التشريعية) ،وأحياناً في السلطة التنفيذية الرئاسة ورئاسة الحكومة والحكم المحلي والسلطة القضائية كما تستخدم هذه الانتخابات في كثير من الأماكن في القطاع الخاص مثل الشركات ، كانتخاب مجالس الإدارة في الشركات المساهمة من قبل المساهمين ومنظمات الأعمال من النوادي والجمعيات التطوعية [١] .

أن السلوك الانتخابي بشكل عام يمثل في الفعل السياسي المباشر وغير المباشر من جهة وفي الدوافع والمواقف التي تساهم في بناء المشاكل والمطالب والرغبات من جهة أخري فإن أهم المؤشرات التي تساعد على قياس هذا السلوك ، تتمثل في رصد السلوك الانتخابي وعلى هذا السلوك ، والبحث في السلوك الانتخابي بحيلنا عن دراسة الانتخابات وتطورها وتحليل أدوار الأطراف المتداخلة من أحزاب وإدارة وناخبين في المسألة الانتخابية وكذا الأبعاد السياسية من ورائها والتي تتجلي في الطموح نحو تحقيق الأهداف وتسلم مقاليد الحلم بغية تطبيق البرامج المعلق عنها [٢]

تتمثل العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في مصر ، نموذجاً فريداً للتعايش في الدين داخل الوطن الواحد ، ونادراً ما سجلت هذه العلاقة حوادث عنف أخذت شكل الاضطرابات الدموية كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى ، فالتاريخ يسجل فتح المسلمين لمصر كان بمثابة طرق إنقاذ المسيحيين الذين كانوا يعانون آنذاك من الاضطهاد والقمع تحت الحلم الروماني ، وجاء الحكم الإسلامي لينقذهم

([1]) السيد الحسيني : علم الاجتماع السياسي ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٤ ، ص ١٠٣.

([2]) محمد السويدي : علم الاجتماع السياسي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٠، ص ٤٩.

من بطش المستعمرين الرومان ، ومارسوا حرياتهم بشكل أوسع حين تخلصوا من تضييق الرومان عليهم ، إذ كانوا يدينون بمذهب أخر مختلف عن مذهب المصريين ، ثم التطرف فيه الإطار المفاهيمي للطائفية السياسية والاستقرار السياسي وأيضاً لعل الكثير من الناس يعتبرون أن الطائفية مصطلح مقترن بالدولة الإسلامية ومسألة الانقسام بين الشيعة والسنة ولكن في الحقيقة أن ظاهرة الطائفية كممارسة هي موجودة منذ القدم وفي شئ دول العالم ، فقد كانت هذه الظاهرة مائلة للعيان في العديد من الحضارات والديانات قبل أن توجد في الدولة الإسلامية.

وفي ظل الدولة الحديثة ومن أجل التعامل مع التنوع المذهبي والعرقي داخل الدولة بين انتماء الشخص لطائفة معينة في الإطار الولاء الوطني للدول التي تحوي فسيفساء عقائدية وقبلية وعرقية ، كما هو عليه الحال في عدد من الدول العربية ومن هنا نحن نتحدث عن الطائفية كظاهرة شديدة التعقيد ومتعددة الأوجه ، تخلق نتائج متعددة على استقرار الدول حسب الفهم السائد للظاهرة ، وطريقة التعامل مع المكون الطائفي وتمثيله على الساحة السياسية ، وبالتالي من أهم الجوانب الإيجابية لنظام الطائفية السياسية في شكله التوافقي وان هذا الإطار يسعي لتغليب الولاء الوطني على الولاءات والانتماءات الضيقة سواء كانت قبلية أو عشائرية أو عرقية أو طائفية وإحلال ثقافة التعايش المشترك في ظل دولة واحدة تجمع كافة الأثنيات ، وذلك من أجل الحفاظ على وحدة الدولة وتجنب الانقسامات الداخلية. [١]

وإن الحالة الدينية في مصر ليست على ما يرام منذ أوائل عقد السبعينيات من القرن الماضي ، لا يكاد يمر عام إلا وتحدث وقائع عن طائفي تخلق وراءها بعض الضحايا من الجرحى أو القتلى أو المصادمات المادية ، والحرق وإتلاف المنازل وأحياناً دور العبادة المسيحية وأخر ما في ملفات الأزمات الطائفية المستمرة والممتدة منذ أواخر عقد ١٧.

وأن السياسة جرت ولا تزال على هوية وجسد الدولة المصرية ومؤسساتها ، وحول حيادها الإيجابي أراء الدين ، أم التوجيه الديني للدولة وسلطاته وأجهزتها على اختلافها وعلى سياسات التشريع ، وعلاقات الدين بمواطنيه [٢]

([1]) عبد الوهاب الكيالي وآخرون : موسوعة السياسة ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩، ص ٧٦٨.

([2]) نبيل عبد الفتاح ، الدين والدولة الطائفية ، القاهرة ، مؤسسة المصري ، المواطنة والحوار ، ٢٠١٠م .

ظهرت في الآونة الأخيرة مصطلحات جديدة تأثر في النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية منها المنال السياسي، وهو مال يظهر في الأنشطة ذات الطابع الجماهيري والمنظمات التطوعية والنقابات والجمعيات ، يستغل لأغراض سياسية مثل شراء المؤيدين أو كسب الولاء أو تفتيت المعارضة ... إلخ.

وبعبارة أخري لتحقيق مصلحة لدولة أو جماعة لدي الدولة أخري أو جماعات معينة ويتم توظيف المال السياسي, وقد ظهر هذا المصطلح بقوة في ثورات الربيع العربي لا بد من بحثه قانونياً للوصول إلي ما هيته وأفضل الوسائل التي ينتقل خلالها وظهر أن وسائل القانون التجاري هي الوسائل الأكثر أماناً لإضفاء الحماية له لا يمتنع بهذا القانون من مزايا وعناصر يمكن للمال السياسي خصائصه وطبيعته القانونية ووسائل القانون التجاري التي يتم استغلاله من خلالها [1] وتلعب قوة المال دور كبيراً في تحقيق مصلحة الجبهة التى تدفعه سواء في إيهام الناخبين مباشرة بواسطة أجهزة الأعلام والمال السياسي قادر على إعادة رسم الطريق وتحويل مساوئ الأحداث إلا أن طريقة بعد الثورات في المنطقة العربية يتخذ كل الأشكال القديمة والجديدة ولعب على كل الحبال للوصول إلي القوي والأموال العامة (الدومين العام) وهي مخصصة للمنفعة العامة ولذا فإن استعمالها واستغلالها وحمايتها يخضع لنظام قانوني مختلف عن أحكام القانون الخاص ومنازعاته تخضع لرقابة القضاء الإداري في الدول التي تأخذ بنظام القضاء المزدوج.

وأن المال العام يخضع بشكل كامل لفكرة تخصيص المال العام للمنفعة العامة وهذا المبدأ يتفرع إلي نظم وقواعد متعددة ومستمرة طبقاً لطبيعة استعمال المال العام وطبقاً لمختلف مفردات الأموال العامة المستعملة فهناك الاستعمال العادي للمال والاستعمال غير العادي.[2]

ولعل الخضوع في صفات جريمة الرشوة الانتخابية واشتراطات وقوعها وأركانها وما يكتنفها من خصوصية لا سميا من حيث عدم اشتراطها أن يكون

([1]) نداء كاظم : استغلال المال السياسي في وسائل القانون التجاري ، المملكة الأردنية الهاشمية ، مجلة الفكر، ٢٠٠٠، ص ص ٤٠: ٥٠.

([2]) نداء كاظم: استغلال المال السياسي في وسائل القانون التجاري ، المملكة الأردنية الهاشمية ، مجلة الفكر ، ٢٠٠٠، ص ٥٠.

متلقيها موظفاً أو مكلفاً بخدمة عامة وكذلك من حيث ضرورة وقوعها في إطار زمن معين يتحدد بالعملية الانتخابية حتى المصادقة على نتائج الانتخابات من قبل الهيئة المخولة بذلك بموجب القانون العراقي ، صورة طلب أو أخذ أو قبول عطية أو منفعة أو ميزة من قبل موظف أو مكلف بخدمة عامة وصورة إعطاء أو تقديم أو عطايا فجريمة الرشوة العادية قد تقع في أي وقت طالما توافرت عناصرها فيما لا يمكن أن يتصور وقوع جريمة الرشوة الانتخابية إلا أثناء العملية الانتخابية وقبل المصادقة النهائية على نتائج الانتخابات [١]

ولذلك يمكن أن يستخدم مصطلح الرشوة الانتخابية لتسير إلي حملة المزايا والمصالح والأموال والعطايا التي يجري تقديمها أو الوعد بتقديمها وقبولها بأي صورة كانت بقصد التأثير غير المشروع على العملية الانتخابية ونتائجها ولعل من مقتضيات هذه التعريف أن تشير إلي ازدواجية الجريمة الرشوة الانتخابية أو كونها جريمتين مركبتين في جريمة واحدة الأولي جريمة تقديم المزايا أو العطايا أو المصالح أو الوعد بتقديمها من قبل شخص أو جهة كان تكون كياناً انتخابياً أو حزباً سياسياً منظمة أو مرشحاً أو أي شخص ينبغي التأثير غير المشروع عن العملية الانتخابية جريمة أخذ المزايا أو العطايا أو المصالح أو قبول أخذها من قبل أي جهة ويغلب أن تكون هذه الجهة ذات قدرة على التأثير على نتائج الانتخابات أو على العملية الانتخابية برمتها[٢]

أكد شباب حزبيون أهمية الدور الشبابي ومؤثراته اليوم ، وقالوا أن مشاركة الشباب لفاعلية بالانتخابات البلدية التي ستجري اليوم ، قالوا أنها تتيح لهم تفعيل دورهم في المجتمع من خلال إفساح المجال أمامهم للمشاركة دون أن يكون لهم أ دور بارز ورئيس الملاحظين وأسماء الملاحظين والمرشحين البلديين والعمل بكل ما هو إيجابي في مجتمعاتهم لتشكيل قوة ضاغطة لافتاً إلا أن الاختيار الأنسب من بين المرشحين سواء رئيس البلدية وأعضاء مجالس مسئولية الجميع ورأي أن الانتخابات فرصة للجميع للتدريب ترتقي بمستوي الخدمة المقبلة وقادرة على اتخاذ القرار[٣]

([1]) بشار الخطيب : جريمة الرشوة بين الرقابة الإدارية وأحكام قانون العقوبات العراقي www.almwatenews.com/news.view2324.htmal

([2]) بشار الخطيب : جريمة الرشوة بين الرقابة الإدارية وأحكام قانون العقوبات العراقي www.almwatenews.com/news.view2324.htmal

([3]) هبة عمر عبد العزيز وآخرون : المشاركة السياسية للشباب وأهم العوامل المؤثرة عليها ، القاهرة ، مكتبة الفجر ، ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ص ١٠٠.

لا يمكن للأحزاب والحركات الاجتماعية العمل والتأثير من غير قواعد اجتماعية تحمل برامجها وأفكارها والبرامج والأحزاب التي تضعها الأحزاب والجماعات والنقابات إصلاح العمل الوطني وقواعد أساسية تحكم العمل وأفكار لتحسين حياة مجتمعهم ومواجهة الاحتكار ، ولكن لا أحد يعرف لجهة النضال والعمل السياسي والتقدم للانتخابات النيابية والبلدية في بلادنا ، لم تساعد في الأحزاب السياسية ثمة قواعد أساسية تحكم العمل ، وبعبارة غير مغلفة ، فإذا الإصلاح وهو يسلك طريق الانتخابات ليس سوي عمل اجتماعي يعكس تخلفات عملية واقعية مع النحب والحال أنه لا فرصة للإصلاح فهم تحول هذه الانتهازية التي تشكل اجتماعي ، تجمعات شبابية وجماهيرية تلهي إنكار جميلة ، وتركيبتها العمرية بين ١٨ و٢٥ وذلك سنة في العمل الجماهيري ، ويري خبراء سياسيون ومراقبون مصريون أن التصويت كان كلمة السر في الانتخابات التشريعية المصرية في ظل حالتي الحشد الواضحة واستثمار العزوف على مشاركة الشباب في الانتخابات البرلمانية وذلك فإن مشاركة الشباب تمثل ثمة واضحة في المجتمع مهمة[١]

ثانياً: أهداف الدراسة

١- الوقوف على طبيعة التوجيهات السياسية التي تعكس السلوك الانتخابي للشباب

٢- تحديد دور الدين في تحويل العملية الانتخابية

٣- تحديد المعايير التي تسيطر على اختيار المواطنين في العملية الانتخابية.

٤- الوقوف على مدي تأثير المال السياسي على السلوك الانتخابي.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:-

١- ما طبيعة التوجهات السياسية التي تعكس السلوك الانتخابي للشباب؟

٢- ما دور الدين في تحويل العملية الانتخابية ؟

٣- ما المعايير التي تسيطر على اختيار المواطنين في العملية الانتخابية؟

٤- ما مدي تأثير المال السياسي على السلوك الانتخابي ؟

([1]) نبيل ناصر محمد الأجدع : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية : أطروحة ماجستير ، كلية العلوم السياسية، تخصص الاقتصاد السياسي الدولي ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٥.،ص ٢٩.

الفصل الثاني
السلوك الانتخابي

مقدمة

مفهوم الانتخابات

أنواع الانتخابات

مفهوم السلوك الانتخابي

الامتناع الانتخابي

مظاهرة الامتناع الانتخابي

مقدمة :

يشكل السلوك الانتخابي جزء من السلوك السياسي العام للفرد ، ويقصد بهذا الأخير " مجموع النشاطات العملية لدي الأطراف الاجتماعية والتي ترتبط بفكرة المشاركة السياسية ، أي التي تحدث تأثيراً في طريقة الحكم الجماعية ، وعليه يتشابه مفهوم السلوك الانتخابي مع السلوك السياسي فيه.

السلوك الانتخابي: هو وحدة سلوك متسلسل (متعاقب) موجه نحو هدف ينتهي بشكل متكامل إلي التصويت لصالح حزب سياسي أو مرشح ما.

السلوك الانتخابي : هو تلك القرارات والمواقف وطرق المشاركة التي يتخذها المواطن إزاء الأحزاب السياسية والمرشحين والقضايا السياسية في مناسبة انتخابية ما.

يقصد بالسلوك الانتخابي: عملية التصويت والاتجاهات المختلفة أثناءها هو وسيلة لتقرير الاتفاق العام والمحافظة عليه في المجتمعات الديمقراطية.

يلاحظ على هذه التعاريف أنها تجمع على أن السلوك الانتخابي هو قرار يتخذه الناخب في مناسبة انتخابية ما ، وتكون هذه القرارات انعكاس للمواقف السياسية التي يتملكها متأثرا بالظروف الاجتماعية المحيطة به ، وعليه نصل إلي تعريف السلوك الانتخابي على انه كل أشكال التصرف أو الأفعال وردود الأفعال التي يظهرها المواطن في موعد انتخابي معين ، نتيجة تأثره أو عدم تأثره بمجموعة من العوامل والمتغيرات النفسية والاجتماعية ، والاقتصادية والبيئية،و السياسية و التنظيمية و حتى الحضارية. [1]

مفهوم الانتخابات :-

يتعرض هذا المبحث بالدراسة والتحليل إلي تحديد مفهوم الانتخابات من الناحية النظرية.

تعريف الانتخابات:-

في الوقت الذي انطلقت فيه مجموعة من الدراسات مركزة على تحليل العمليات الانتخابية وتوضيحه مثل. ..

طرق الامتناع ووسائل الترشيح ووسائل تحديد ، فنشأت قبل الحرب العالمية الأولي.

ما يعرف بعلم اجتماع الانتخابات في فرنسا وبعضها في الولايات المتحدة الأمريكية إذ يعود الفضل في ذلك إلي المفكر الفرنسي " أندريه سيجفريد) حيث تساءل هذا المفكر عن الامتدادات السياسية للجغرافيا البشرية وبين في مؤلفي " الجدول السياسي لغرب فرنسا" مدى الارتباط بين الجغرافيا البشرية ولاحظ أن أراء الناخبين تخضع إلي توزيع جغرافي معين كما حدد العوامل المفسرة:-

---

([1]) فيليب برو: علم الاجتماع السياسي (طبعة ثانية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠٠٦، ص ٣١٦.

١- العامل العقاري ٢- العامل الديني ٣- العامل التاريخي

ودشن بول لازار : قيد طريقة الاستقصاء من خلال المقابلات أثناء الحملة الانتخابية للانتخابات الرئاسية في عام (١٩٤٠) وبعد صدور كتاب (الناخب الأمريكي) ظهر ما يسمي بنموذج (ميشتفين) حيث كان يسعي لإقامة علاقات تلزم بين السلوك الانتخابي والخصائص الاجتماعية للأفراد ، ومن ذلك الحين تضاعفت الدراسات ولا سيما في بريطانيا (باتلدو روز هيملويت) وألمانيا وفرنسا وقد وجد طلب اجتماعي هام فيما يتعلق بالتحليل والتوقع الانتخابي ولقد اختلف الباحثون في أخطائهم بموضوع الانتخابات ومحاولة تعريفه باختلاف مجالاتهم المعرفية من جهة.

تعريف الانتخاب :

تحديد طبيعة التطرق إلي مختلف المنابع والمجالات المعرفية خاصة منها علم الاجتماع السياسي والقانون الدستوري.

١. يعرف الانتخابات لغة : أنه الاختيار بين أمور معروفة.

٢. يعرف الانتخابات اصطلاحاً: الطريقة التي بموجبها يعطي الناخب للمنتخب ، وكأنه ليتكلم ويتصرف ببسمته ولقد ورد في القاموس السياسي.

٣. تعريف الانتخابات على النحو التالي:

الانتخابات هي اختيار شخص بين عدد من المرشحين ليكون نائباً يمثل الجماعة التي ينتمي إليها وكثيراً ما يطلق على الانتخابات (اسم) الاقتراع أي الاقتراع على اسم معين.

٤. **يقون فليب بروايندرج** " :

الانتخاب ضمن صبورة معقدة تهدف لإضفاء طابع شرعي على السلطات الحكومية.

٥. **يقول " جاك لارفو"**:-

قال بخصوص الانتخابات على أنها تعبير لاحظي للمواطنين يعبرون من خلاله عن أرائهم واختيارهم السياسية وهي مصدر للتربية.

٦. **ويقول جين بول جاكي : تعرف الانتخابات بأن الطريقة الديمقراطية لتعين الحكام.**

من أهم النقاشات المتعلقة بموضوع الانتخابات:-

أدي خلاف من رواد القانون الدستوري حول موضوع السيادة في الدولة إلي فريقين إلي الانقسام كذلك في نظرية كل فريق إلي طبيعة الانتخاب فمبدأ سيادة الأمة يعطي السيادة

لمجموع الأفراد منظوراً إليه كوحدة ما حدة مجردة لا تقبل التجزئة ومتمثلة عن الأفراد ذاتهم ، أما المبدأ الثاني: أي مبدأ سيادة الشعب فإنه لا ينظر إلي المجموع كوحدة مستقلة عن الأفراد.

باعتبار أن الأمة يتمتع بسيادة مستغلة وغير قابلة للتجزئة ، وتتولي بنفسها اختيار من تري أنهم أصلح وأقدر لاختيار نوابها وعلى هذا فإن سلطة الانتخاب لا تمنح للأفراد بصفتهم أصحاب سيادة وإنما بصفتهم مكلفين باختيار ممثلي الأمة وبذلك فإنهم حال اشتراكهم في الانتخابات.

وهناك تستطيع الأمة أن تحدد الشروط يضمن السير الحسن لهذه الوظيفة ويترتب على هذا النظرية ما يلي :-

١- تتوافق هذه النظرية مع مبدأ نظام الاقتراع المقيد على أساس الشروط التي تصفها الأمة.

٢- للأمة في ظل هذا الفكر حق إعطاء القواعد المنظمة لأخبار الناخب على الانتخابات باعتباره إجباره لأداء الوظيفة ، وهذا تأييداً لنظرية الانتخاب الإجباري أما نظرية سيادة الشعب فهي تقضي على أن الانتخاب حق شخصي تبين لكل فرد له صفة المواطن ولا يجوز للمشرع أن يحرم أحد من استعماله هذا الحق إلا لمن كان عديم الأهلية.[1]

مفهوم السلوك الإنساني

تعتبر دراسة السلوك الإنساني من أعقد وأصعب الدراسات في العلوم الاجتماعية نظراً لطبيعية النفس البشرية التي يصعب التكهن بمحتواها من جهة وصعوبات التعميم المطلق بسبب الفروق الفردية التي تظهر بالرغم من تشابه التعرض للتأثيرات البيئية من جهة أخري.

ونجد أن عبارة السلوك الإنساني تجمع في مضمونها كل ما يصدر عن الإنسان من سلوكيات في مختلف الأنشطة والمجالات وهي تنبع أساساً من أن الإنسان كائن اجتماعي وأن إنسانيته هذه بما فيها من جوانب شعورية أو لا شعورية لا تتحقق إلا في ظل وسط اجتماعي ومن أجل ذلك جندت العلوم الإنسانية والاجتماعية كل الوسائل النظرية والمنهجية المتاحة لدراسة السلوك الإنساني كل حسب مجاله، وهذا بهدف تفسيره وفهمه لتوجيهه نحو الوجهة السليمة التي تخدم صالح الفرد والجماعة وأصبح السلوك الإنساني محل انشغال الباحثين وتضع بذلك للدراسة العلمية أي أن هناك علوم سخرت لتطوير مبادئ تسهم في فهم السلوك الإنساني.

([1]) عبد الهادي الجوهري : دراسات في العلوم السياسية ، ط٨ ، ٢٠٠١، ص ص ١٥٠: ١٥٣.

لكن تعدد المجالات التي تدرس السلوك الإنساني جعلت منه موضوعاً بالغ التعقيد وهذا نظراً للانقسام النظري الذي أصاب هذا المفهوم مما صعب من عملية تقديم تعريف موحد له. [1]

أنواع الانتخابات

الانتخاب العام :-

يقصد به تقرير حق الانتخاب بدون تقييده بشرط النصاب أو شرط الكفاءة ، وكان تقرير مبدأ الاقتراع العام هدفاً ديمقراطياً أخذ به معظم الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، بيد أن تقرير حق الاقتراع العام لا يعني عدم اشتراط أية شروط على الناخبين ، إذ لا يعقل أنه يمنح حق الانتخاب لجميع المواطنين بغض النظر عن أعمارهم أو مدى تمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية ، كما أنه لا يتصور أن يعطي حق الاقتراع للأجانب ، ولهذا فإنه لا يتعارض مع تقرير الاقتراع العام اشتراط بعض الشروط تتعلق بـــ ١- الجنسية ٢- الجنسية ٣- السن ٤- الأهلية العقلية ٥- الأهلية الأدبية.

الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر :-

الانتخاب المباشر هو مباشرة الناخبين ممارسة حقهم الانتخابي بأنفسهم دون وساطة من أفراد آخرين ، وعلى هذا يمكن تسمية هذا النوع من الانتخاب بالانتخاب على درجة واحدة ، وتأخذ العديد من الدول بهذا النظام على أساس أنه يعتبر التمثيل الحقيقي لمبدأ الديمقراطية.

أما في الانتخاب غير المباشر : يقوم الناخبين باختيار مندوبين عنهم يتولون انتخاب ممثليهم ، أي أن عملية الانتخاب تتم على درجتين ، وكان استعمال هذا الأسلوب بغية اختيار فئ تكون أكثر قدرة على الانتخاب والتمييز بين برامج المرشحين ، وهذا يعني أن الانتخاب غير المباشر ضرب من التصويت المقيد وفي هذه الحالة سيقصي فئة كبيرة من عملية الانتخاب عدم اكتراثها لهذه العملية على أساس أن دورها يقتصر على اختيار مندوبين عنهم.

الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة:-

يعني الانتخاب الفردي أن يتم تقسيم الدولة إلي دوائر انتخابية صغيرة ومتساوية على قدر الإمكان وينتخب عن كل دائرة نائب واحد ، وتبعاً لهذا النظام ، لا يعطي الناخب صوته

([1]) جمال شحاته حبيب : السلوك الإنساني والبيئة الاجتماعية ، مصر ، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠، ص ١٩.

إلا لمرشح واحد من بين المرشحين ، وتحتوي ورقة الانتخاب التي يقدمها سوي اسم شخص واحد

أما الانتخابات بالقائمة ، فينتشر في الدول ذات الدوائر الانتخابية الكبيرة ، فيعتمد تمثيلها إلي مجموعة من النواب يقوم الناخبون باختيارهم وذلك بالطبع من ضمن الأسماء المدرجة في القائمة أو القوائم الانتخابية التي تختلف من نظام إلي أخر ، إذ نجد نظام القوائم المغلقة Listes bloquee ونظام قوائم المزج systeme des listes panachage فيجوز للناخب في النظام الأول أن يختار فقط بين أحدي القوائم بكاملة ، أما في النظام الثاني فإنه يستطيع اختيار الأجدر ، ومن يراهم أهلاً لتمثيله سواء من قائمة واحدة أو عدة قوائم.

الانتخاب العلني والانتخاب السري :-

رأي كل من مونتسكيو وستيوارت ميل أن يكون الاقتراع علنياً لارتباطه بالديمقراطية، وللسماح للناخب بتحمل مسئوليته وإظهار شجاعته المدنية ، غير أنه في علنية الاقتراع مخاطرة من شأنها أن تؤثر على إرادة الناخب وتجعله عرضة للرشوة والتهديد خاصة في الأنظمة الاستبدادية وفي الأنظمة ذات الحزب الواحد ، وقد تؤدي علنية الانتخاب إلي ارتفاع نسبة المتغيبين ، لذلك تميل معظم القوانين الانتخابية إلي جعل الانتخاب سرياً.[1]

مفهوم السلوك الانتخابي:-

إن الأهمية التي يحظى بها التصويت جعل العديد من الباحثين يجرون مجموعة من الدراسات للتعرف على اتجاهات وسلوكيات الأفراد أثناء العملية الانتخابية.

بناء على ذلك فقد أصبح هناك علماً يسمي بـ علم السلوك الانتخابي ، وكذلك التنبؤ بالنتائج المتعلقة به ، ويمكن اعتبار هذا الميدان فرعاً متخصصاً في علم الاجتماع السياسي ، خاصة في ظل انتشار استطلاعات الرأي المنتظمة حول نوايا التصويت لدي الناخبين ، والمسوح الضخمة التي تجري في أعقاب الانتخابات.

يحمل مفهوم السلوك الانتخابي مجموعة من الدلالات يمكن تصنيفها فيما يلي:-

١. الدلالة السياسية :-

فمن الناحية السياسية فهو سلوك يحاول من خلاله المواطن أن يظهر مدي ولائه للنظام السياسي ، فهو إما أن يعطي الشرعية للحكام ، ويسمح لهم بتطبيق القوانين عليه وعلى باقي المواطنين وبفرض احترامها أو بالعكس يعبر عن رفضه لنظام حكم معين.

٢. الدلالة العقلانية:

([1]) إيهاب ذكي سلام : الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني ، عالم الكتب بالقاهرة ، ٢٠٠٠، ص ص ٢١: ٢٧.

يدل السلوك الانتخابي للأفراد على أنه محاولة لتحقيق مجموعة من المصالح الشخصية أو الجماعية أو حتى المصلحة العامة ، وذلك بعد حسابات عقلية يقارن فيها الفرد بين المنافع والحاجات المادية والمعنوية التي يمكن أن يتحصل عليها من خلال سلوك معين.

إن السلوك الانتخابي معرض للتقلب والتغير نتيجة نزوع الناخب إلي تغيير الولاء في الانتخابات على نحو متكرر ، على أن هذا المفهوم يمكن أن يكون نسبياً لأن تغيير الجهة التي يتم التصويت لصالحها كان موجوداً دائماً ، وقد زاد شيوع هذا المصطلح نتيجة لزيادة تقلب سلوك الناخبين في أوروبا من ستينات القرن العشرين.

من خلال ما سبق يتضح بأن السلوك الانتخابي هو عبارة عن كافة أشكال التصرفات والأفعال التي يبديها الأفراد خلال موعد انتخابي معين ، ويحمل هذا السلوك دلالات متعددة (سياسية ، اجتماعية، نفسية ، عقلية) وهو ما يعكس تعدد العوامل المتحكمة في هذا السلوك.

بعد التعرف على السلوك الانتخابي، سنحاول التركيز على أحد أنماط هذا السلوك، وهو السلوك الامتناعي الذي يعد سمة بارزة إضافية إلي السلوك التصويتي للمشاركة[1]

مفهوم الامتناع الانتخابي Electoral abstention :-

من خلال تحليل مفهوم المشاركة الانتخابية تبين أنها تعد أبرز سمات وأشكال المشاركة السياسية، وبالموازاة معها نجد ظاهر استفحلت كثيراً في السنوات الأخيرة وهي ظاهرة الامتناع عن المشاركة الانتخابية ، حيث أثارت هذه الظاهرة إهتمام العديد من الباحثين بناء على ذلك سيتم تحديد دلالة الامتناع الانتخابي وأقسامه:-

دلالة الامتناع الانتخابي:-

يعد الامتناع الانتخابي ظاهرة حظيت باهتمام العديد من المفكرين والباحثين في السوسيولوجيا الانتخابية ، ويفيد هذا المصطلح بالمعنى الضيق قراراً متعمداً بعدم التصويت ، غير أنه أصبح يطلق على جميع من ليقترعون ، لاتصافهم باللامبالاة وفقدان الاهتمام بالأمور الخارجة عن نطاق الأسرة الضيق ، أو أنهم يشعرون بالاغتراب في الحياة العامة ، أما الذين يتعمدون الامتناع عن التصويت فهم في العادة يعبرون عن أراء أحزابهم التي لا تشارك في الانتخاب أو نتيجة لمجموعة من العوامل تتعلق بالظروف السياسية والسوسيو إقتصادية التي تميز البيئة الداخلية للنظام السياسي السائد.

([1]) محمد السويدي : علم الاجتماع السياسي ميدانية وقضاياه ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٠، ص ١٤٩.

يلاحظ من خلال هذا التعريف أنه يري أن ظاهرة الامتناع الانتخابي هي فعل عمدي ، ويرجع هذا الفعل لمجموعة من العوامل المختلفة يتصف بها الأفراد الممتنعين عن التصويت.

إن عدم إدلاء الفرد بصوته في الانتخابات له علاقة وطيدة بنظرته للنظام السياسي ، فقد يشعر بعض الأفراد بالاشمئزاز من السياسة ، ويتصورونها كعالم من النفاق والتحايل والصراع الدنئ والعنف الذي يفرق بين الأفراد ، فيفضلون بذلك الابتعاد عن كل ما لديه صلة بها ، حتى وإن كان مجرد الإدلاء بالصوت في الانتخابات.

ومن خلال الدراسة التي أجراها كل من ليبست ولازرسيفلد حول العوامل التي تحدد مشاركة الأفراد في الانتخاب ، وجداً أن هناك نمطين للتصويت ، تصويت المصلحة، وتصويت الخضوع [1]

بناء على ذلك فقد حددا نوعين للامتناع الانتخابي وهما:-

- العزوف المصلحي -العزوف الإجباري

ويري البعض أن عدم التسجيل في القوائم الانتخابية يعد امتناعاً انتخابيا كون هذه العملية ستجعل المواطن غير معنى بالعملية الانتخابية ، حيث أوضح تحقيق أجراه مركز الحياة السياسية الفرنسية Centre de la via politique Françoise سنة ١٩٨٨ أن ٥% من المستجوبين يقولون أنهم غير مسجلين في القوائم الانتخابية ، ويقدر Anink percheron باحث من نفس المركز تلك النسبة بـ ١٠% أي قرابة ثلاثة ملايين من الناخبين في فرنسا.

غير أن فيليب برو يري بأنه يجب التفريق بين ظاهرة الامتناع الانتخابي وعدم التسجيل في القوائم الانتخابية ، وذلك بالرغم من أن كلاهما يعتبر امتناعا عن الممارسة الانتخابية ، حيث يرجع عدم التسجيل إلي إشكالية ضعف الاندماج المجتمعي.

بناء على ذلك فإن الامتناع الانتخابي هو عبارة عن اتجاه يسلكه المواطنون الذين لهم الحق في الانتخاب عن قناعة نابعة من ذاتهم أو عن طريق ضغوط اجتماعية معينة ، وترتبط هذه الظاهرة بمجموعة من العوامل ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

مظاهر الامتناع الانتخابي:-

للامتناع الانتخابي العديد من المظاهر ، حيث يري مصطفي عفيفي أن العزوف عن التصويت:

الشق الأول: وهو الامتناع عن التصويت بمعنى إحجام الناخب عن التوجه إلي صناديق الانتخاب للإدلاء برأيه ، والمقصود هنا الامتناع الاختياري دون عذر يبرره.

([1]) محمد السويدي : علم الاجتماع السياسي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٠، ص ١٤٩.

الشق الثاني : هو تعمد الناخب ، بعد التوجه إلي صناديق الاقتراع ترك ورقة بيضاء أو تعمد إفسادها بارتكاب أحد الأعمال التي تبطل الصوت الانتخابي.

في حين يري(أ.لانسيلو A. Lancelot) أن لظاهرة الامتناع الانتخابي صيغتين : الأولي هي صيغة الامتناع الموحي باندماج اجتماعي ضعيف ، أما الصيغة الأخرى فتتعلق بأناس مهتمين جداً بالسياسة ومطلعين عليها.

عموماً فإن الامتناع الانتخابي يعد أحد الأنماط الأساسية للسلوك الانتخابي بغض النظر عن طبيعة هذا الامتناع مصلحياً كان أم إجبارياً.[1]

[1]) السيد الحسيني: علم الاجتماع السياسي ، المفاهيم والقضايا (القاهرة، دار المعارف ، ١٩٨٤، ص ٦٠.

الفصل الثالث

النظريات المفسرة للسلوك الانتخابي

مقدمة

أولاً: تفسير الانتخابات في النظرية الكلاسيكية

ثانياً: نموذج التفسير البيئي

ثالثاً: النموذج الاجتماعي والنفسي

رابعاً: نموذج التفسير العقلاني

الخاتمة

المقدمة :-

إن الأهمية التي تحظى بها العملية الانتخابية باعتبارها الدعامة الأساسية للنظام الديمقراطي ، يقتضي منا تتبع التراث النظري الذي اهتم بدراسة السلوك الانتخابي وتقصي أهم العوامل لمفسرة له ، حيث استطاع علماء الاجتماع السياسي القيام بدراسات كشف عن العلاقة بين المتغيرات الاجتماعية والطبقية وميول الأفراد عند الإدلاء بأصواتهم في صناديق الانتخاب ، نجد أن علماء الاجتماع السياسي في مناطق عديدة من العالم حصول على القيام بدراسات تتناول المحددات الاجتماعية للسلوك الانتخابي ، وقد شجعت هذه الدراسات على دراسة المتغيرات الشخصية والسيكولوجية وتأثيرها على السلوك الانتخابي [1]

انطلاقاً من أهمية السلوك الانتخابي ظهر فرع متخصص في دراسة هذا السلوك وهو : علم اجتماع الانتخابات ، ويروي العديد من الباحثين أن أبوه هذا الفرع تعود إلي الفرنسي أندريه سيجفريد حيث تسأل حول الامتدادات السياسية للجغرافيا البشرية، كما اقترح الإحاطة بالعوامل المفسرة للسلوك الانتخابي .

– يعتبر مؤلف الجدول السياسي لغرب فرنسا في عهد الجمهورية الثالثة لأندريه سيجفريد أحد المؤلفات الرائدة في علم الاجتماع الانتخابات ، حيث حدد العوامل المفسرة للسلوك الانتخابي .

تفسير الانتخابات في النظرية الكلاسيكية:-

الفرع الأول : التفسير السياسي للانتخابات : إن السلطة في الدولة المعاصرة مؤسسة على القوة والغلبة حتى لو أكد عكس ذلك ، فعبر التاريخ ينبغي من وراء السلطة تحقيق المصلحة الخاصة ثم يبدأ التفكير في المصلحة العامة ، فالوصول إلي السلطة يترتب عنه امتيازات مادية يصعب تحقيقها بطرق عادية ولكن في نطاق السلطة فهي بديهية غير قابلة للنقاش خاصة إذا كانت السلطة شرعية ، وتحقيق شرعية السلطة لا يكون إلا بصراع وهذا الصراع يأخذ شكلين :-

١- سلمي : عن طريق الانتخابات ومنافسة حزبية واضحة المعالم.

٢- عنيف : حين تنتفي الأحزاب ولا يكون هناك ممثلين عن لمجموعات الاجتماعية أو القليات العرقية أو الدينية أو ممثلين للتوجيهات

([1]) السيد الحسيني : على الاجتماع السياسي، المفاهيم والقضايا، ط٣، القاهرة، دار المعارف ، ١٩٨٤م.

الأيديولوجية ، في هذه الحالة الصراع تصحبه قوة ن والغاية من هذا الصراع هو الحصول على امتيازات شرعية والقول بأنه صراع من أجل الامتيازات يفقد السلطة شرعيتها ولذلك يقال أنه صراع على السلطة والدليل على ذلك ولا يوجد هناك حزباً سياسياً أو جماعة أو فرد يتنافس لبلوغ السلطة صرح بأنه يعمل من أجل تحقيق امتيازات ، وكذلك لا يمكن التحقق من رغبة هؤلاء الأشخاص إذا قمنا بدراسة لواقعهم ، لقد ساد مفهوم خاطئ للدولة في القديم حيث كانت تتصهر شخصية الحاكم في الدولة وكان الحاكم هو الدولة وكانت النظريات السائدة في ذلك الزمن تيوقراطية " دينية" وعرفت هذه النظريات العديد من الصياغات.

النظريات الثيوقراطية " دينية ":-

أ-نظرية تأليه الحاكم : هذه النظرية تعتبر الحاكم إله وعلى المحكومين الخضوع له لأنه خضوع لله هذه النظرية عمل بها أيام مصر القديمة ولدي أباطرة الرومان.

ب-نظرية الحق الإلهي المباشر: وهذه النظرية تجعل الحاكم مفوض مباشرة من الله مثل حال الأنبياء والرسل على باقي البشر وأنه مسئول بأقواله وأفعاله أمام الشعب ولكنه غير مسئول أمام الله وطاعته تعني طاعة الله لهذا يجب أن تكون طاعة عمياء.

ج- نظرية الحق الإلهي الغير مباشر : الحاكم اختاره الله بطريقة غير مباشرة بتوجيه أهدافه والوقائع التاريخية ورغبات البشر وقدراتهم عن طريق هذا الاختيار هذه النظريات لا تبني الدولة وإنما تبني الحاكم.

٢- نظرية القوة :-

ترى هذه النظرية أن القوة هي أساس نشأة الدولة ، أي أن مجموعة بشرية تفرض قوتها وتنشأ دولة لأن الدولة في نظرهم هي وليدة القوة والعنف وتقوم على أساس حق الأقوى وأن العالم يسير وفق الأقوى وليس وفق الضعيف ولهذا فإن هذه النظرية تؤكد أن أي عمل لنشأة الدولة يرجع إلي القوة والغلبة.

٣- نظرية أبن خلدون :

يري أبن خلدون أن القوة والغلبة هي أساس نشأة الدولة بسيطرة القوي على الضعيف ، فأساس قيام الدولة هو أولاً: الحاجة إلي الاجتماع لسد حاجتين متمثلين في الغداء ، والدفاع ثانياً : أمام النزاع الناتج عن العداوة والظلم والطمع المصاحب للإنسان ينتج عنه العداوة وسفك الدماء وهو ما يؤدي إلي الفوضى ، إلا إذا وجد نظام قوي يفرض ملكه بالقوة ، يضيف ابن خلدون أنه يجب أن تكون هذه القوة مرفوقة بعامل الزعامة " السابق الإشارة

إليه والعصبية والعقيدة الدينية ولكن هذه المفاهيم بدأت تنحصر بعد ظهور نظريات العقد الاجتماعي وقيام الثورة الفرنسية ١٧٨٩م.

٤- نظرية العقد الاجتماعي :

طبقاً لهذه النظريات لقد ترك الأفراد حياتهم الفطرية وانتقلوا إلي حياة الجماعة عن طريق العقد ، غير أنه هذه النظريات اختلفت فيما بينها من ٣ نواحي هي :-

- في حالة الإنسان الفطرية.
- مضمون العقد
- نتائجه

أ- نظرية توماس هوبز ١٥٨٨- ١٦٧٩ :-

صور توماس هوبز حياة الأفراد قبل إبرام العقد على أنها حياة بؤس وشقاء تسودها شريعة الغابة وهيمنة القوى على الضعيف ، لأن الإنسان بطبعه أناني يحب مصالحة الخاصة على حساب غيره ، وعليه سادت الفوضى والخوف والشك وسعياً للخروج من هذه الحياة الفوضوية قام الأفراد بإبرام عقد يمن العدالة والاستقرار والهدوء والأمن ، أطرف العقد: يري هوبز أن العقد كان بين الأفراد والحاكم والحاكم ليس طرفاً في العقد مضمون العقد ونتائجه: من بين أم نتائج العقد هو اختيار حاكم تنازلاً له عن جميع حقوقهم الطبيعية حتى يتمكن الحاكم حماية حقوقهم الطبيعية وعدم التزام الحاكم هي نتيجة منطقية لسلطة مطلقة لأنه ليس طرفاً في العقد وبالتالي فهو غير ملزم باحترامه.

ب- نظرية جون لوك: ١٦٣٢ – ١٧٠٤ :-

يري لوك أن حالة الإنسان في الفطرة الأولي لم تكن بؤساً وشقاءاً بل كانت حياة تسودها العدالة والسعادة غير أن حاجة الأفراد إلي وجود السلطة تقوم عليها بإحضار الحق ومعاقبة المسئ لأن الحياة الطبيعية للأفراد لم تكن واضحة من حيث الحقوق والواجبات والحرية ولأن الحرية التي تكلم عنها جون لوك " حرية مستبد أفضل من حرية الفوضى " ، أطراف العقد ومضمونه : يري " لوك" أن الحاكم هو طرف كامل في العقد وعليه كان تنازل عن جزء فقط من الحقوق اللازمة لإقامة السلطة ، أما بقية الحقوق والأفراد لم يتنازل عليها ولم تمسها السلطة وهي تمثل قيود على السلطة من بينها حق الملكية ، نتائجه: ما دام الحاكم طرف في العقد وما دام الأفراد لم يتنازلوا على كامل حقوقهم وحرياتهم فإنه يترتب على

الحاكم القيام بالصلاحيات الموكلة له من الأفراد ، مع بقاء الأفراد يمارسون الرقابة على السلطة، هذه النظرية تتوافق إلي حد ما مع مبادئ الديمقراطيات الحديثة.

ج- نظرية جون جاك روسو: ١٧١٢- ١٧٧٣:

لقد اشتهرت نظرية العقد الاجتماعي مع روسو حيث لمعت أفكاره واعتبرت الكثير من أفكاره بمثابة إنجيل الثورة الفرنسية وسمي " أبو الديمقراطية " ، أفكاره عن العقد الاجتماعي : إن السلطة لا تنشأ عن القوة ن فهو يري أن الجماعة البشرية منظمة ولا تستند على القوة لبقائها وإنما على مفهوم الإيرادات الحرة للأفراد المكونين لها ، يري روسو أن الأفراد في حياتهم الفطرية كانوا يتمتعون بالحرية والاستقلال أي أنهم كانا يعيشون في عزلة وفي كثير من الأحيان كانت تضارب المصالح يؤدي إلي العدوان ، أطراف العقد ومضمونه : يري روسو أن طرفي العقد هم الجماعة البشرية بشخصها المعنوي والأفراد كأفراد ، وهنا يتفق " روسو:" مع " هويز" في العقد ، غير الاختلاف يكمن في أن هوبز كان يسعي إلي تبرير الحكم المطلق للحاكم ، في حين أن روسو جاء بمفهوم جديد يتمثل في سيادة الأمة ، والحاكم ليس مندوباً عن الأمة ،نتائجه

أولاً: الأفراد متساوون في الحقوق والواجبات هذا من جهة

ثانيا : أن الجماعة تتمتع بالسيادة الكاملة والسلطة المطلقة ومستقلة عنهم من جهة ثانية، وعليه فهي تصدر قوانين من أجل تحقيق الصالح العام مما يستبعد احتمال صدور قانون لا يتماشى مع حرياتهم وحقوقهم ، ومن نتائجه كذلك هو: ١- ترجمة أفكار " روسو ولوك" في الدساتير وإعلانات حقوق التي صدرت بعد الثورة الفرنسية.

٥- نظرية تطور الأسرة:

ترجع هذه النظرية نشأة الدولة إلي الأسرة حيث أن أساس سلطة الحكام هي سلطة الأسرة واتساعها بين القبيلة والعشيرة واتساعها في رقعة جغرافية أدي إلي شعور الأفراد بالعامل النفسي الموحد ، هذه العشائر كونت مدن وتكونت على أساسها الدولة إلا أن هذه النظرية تفسر كيفية نشأة الدولة ولا تفسر طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم وكيف نشأة السلطة الحاكمة.

٦- نظرية التطور التاريخي :

تري هذه النظرية أن عامل نشأة الدولة لا يعود إلي عامل واحد وإنما إلي عوامل متعددة تضافرت وتراكمت عبر الزمن ، أدت إلي ظهور طبقات مسيطرة وعليه تعتبر هذه النظرية أنه لكل دولة ظروف خاصة لنشأ تختلف عن ظروف الدول الأخرى في مختلف

المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية ، والطبيعية ، هذه النظرية أيضاً تفسر كيف نشأة الدولة فقط.

وأهم هذه النظريات في التطور الديمقراطي هي نظريات العقد الاجتماعي لأنها صححت المفهوم القديم الخاطئ للدولة التي كانت تتصهر فيه الدولة بشخصية الحاكم ، فبالرغم أنه من بين الانتقادات الموجهة لنظريات العقد الاجتماعي القائلة بأنه لم يثبت عبر التاريخ أنه اجتمع الناس وأبرموا عقداً لإقامة مجتمع سياسي ، إلا أنه كما يقول أيسمن هوريو: " الدولة هي عبارة عن تشخيص قانوني لشعب ما ، فبعد الثورة الفرنسية ن بدأت الدساتير تعتبر أن السيادة للشعب وبدأت الأفكار الديمقراطية التي تقوم على مبدأ سيادة الأمة تنتشر ، فلم تعد السيادة للملك أو الحاكم بل للأمة الممثلة لجميع هذه الأفراد ، وبدأ الفكر الإنساني والواقع السياسي يلاحظ انفصال الدولة عن شخصية الحاكم ، وصار الحاكم مجرد فرد تختاره الأمة ، بل وأكثر من ذلك أصبح الحاكم ممثل في مؤسسات حيث يتغير الأفراد ولا تتغير المؤسسة.

ففلسفة الانتخابات تتماشي مع فلسفة الدولة الحديثة التي تقوم على فكرة العقد الاجتماعي هذا العقد الذي ينشأ سلطة منظمة تكون نابعة من الشعب ومستقلة عنه نسبياً حتى يتسنى لها القدرة على فرض القوانين هذه السلطة يجب أن ترتكز على شرعية معينة ويجب أن تتمثل هذه الشرعية في عقد متبادل بين المواطنين والسلطة الحاكمة ، والوسيلة الأمثل في هذه الحالة هي الانتخابات بأن يشارك كل مواطن في اختيار السلطة سواء التشريعية (انتخابات تشريعية) ، أو السلطة التنفيذية (انتخابات رئاسية) ، أما السلطة القضائية فإن القضاة في بعض البلدان ينتخبون مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي بعض البلدان يعينون مثل الجزائر مثلاً.

من هذا المنظور يمكن القول أن للانتخابات هي كذلك العملية التي بموجبها ينقسم الجسم السياسي للدولة إلي حكام ومحكومين أو العملية التي من خلالها يتحول أعضاء الحكومة من حاكمين إلي محكومين وانتخاب حكومة جديدة وبهذا المفهوم الانتخاب يفيد مفهوم التداول على السلطة وعدم البقاء فيا ومن هنا يمكن القول بأن الانتخابات هي أليه للتنظيم الاجتماعي للسلطة ، كما أن الانتخابات من هذا المنظور هي عقد محدد بفترات زمنية يجعل المواطنين يختارون حكامهم.

ولو تتبعنا التطور التاريخي للانتخابات عبر تطور الديمقراطية في وقتنا الحاضر سنجد أنه تطور صراع في كل مرة اتخذ شكل أو صورة محددة ، فالتاريخ للديمقراطية بدأ مع أثينا دولة المدينة ٤,٥٠٠ قبل الميلاد وبعدها روما أول دولة جاءت بمفهوم الدولة العالمية ، وكلتا هاتين الديمقراطيتين كانتا ديمقراطيتين إلي حد ما ، ومنذ ذلك الحين ساد

الحكم الملوك والأباطرة ، ولكن هذا النموذج الديمقراطي عاد إلي العمل خلال عصر النهضة مع النظام الأرستقراطي والملكي في أوروبا في العصور الوسطي بتطور الزراعة والصناعة وظهور الحاجة إلي التعاون والتنقل أرتفع نشاط أصحاب رؤوس الأموال ، والذي كون طبقة سميت بالبرجوازية تقيم في المدن واعتبرت الربح عنصر اقتصادي بديل عن الإقطاعية وبسطت سيطرتها على بعض المدن الخارجة عن سلطة الكنيسة وأنشأت مجالس ومحاكم خاصة بها ونظام ضرائب إلي أن شكلت " ديمقراطية برجوازية " ، وعندما ظهرت مجالس الدولة وصار لهذه الطبقة تمثيل وطني ، استولت على هذه المجالس لتدخل في صراع مع الملك إلا أن التطور الذي عرفته التجارة أجبر الملك على التعامل مع هذه الطبقة الجديدة لاكتسابها رؤوس الأموال وهذه الأخيرة استغلت أموالها في مساعدة الملك وفي المقابل فرضت عليه :

١- تقيم الحسابات عن كيفية صرف المساعدات.

٢- مراقبة تحصيل الضرائب

٣- مراقبة الحسابات كخطوة أولي للسيطرة

ثم لجأت هذه المجالس إلي فكرة المظالم والعرائض وإقرار الحقوق وربط الأموال المطلوبة مقابل إقرار بعض الحقوق ، وكل هذه عبر منبر البرلمان الذي كان يعبر عن الإرادة الشعبية أمام سلطة الملك التي بدأت تتراجع ، مما ساهم في تكوين قوة برلمانية تفرض نفسا أمام الكنيسة والإقطاعيين ، حتى أرسيت فكرة الربح وقوة نفوذ البرلمان الذي يمارس سلطاته المحددة بالعرف دون تدخل من الملك ، وهو أساس قيام النظام البرلماني في بريطانيا ، هذا الصراع المتواصل من أجل السلطة في أوروبا أدي للنداء بقيم جديدة تتمثل في الحرية ، والمساواة ، مما أدي إلي انقلاب القيم السائدة حول مفهوم السلطة مثلاً حل الحق محل السلطة ، ونتج عن ذلك قيام الجمهوريات التي تتماشى مع القيم الجديدة.

من الدروس المستفادة أيضاً ، أن استبداد النظام الملكي وتعنته هو ما دفع الأفراد لاعتناق القيم التحريرية التي جاءت كرد فعل على سلطة هذا الأخير وليس نتيجة تفكير نو الأفضل ، وهذه أولي الدروس التي سوف تقوم عليها الديمقراطية المعاصرة ، وكذلك من بين النتائج المستفادة من تبني القيم الجديدة هي :

أولاً: السيادة للأمة

ثانياً: الانتخابات والبرلمان هما مصدر السلطة

ثالثاً: استقلالية القضاء.

رابعاً: إقرار الاقتراع العام والمساواة القانونية للمواطنين

خامساً: استقلالية المواطنين وقدرتهم على التأثير في الحكومة مع الاحتفاظ على بعض عناصر النظام القديم للحفاظ على المصالح والتوازنات.

إلا أن هذه الوضعية جعلت السياسيين يقعون تحت تأثير أصحاب رؤوس الأموال الذين أثروا حتى في الناخبين بتحكمهم في النقاط الحساسة للاقتصاد أدي بهم إلي التفكير أن النظام الجمهوري يتطلب توعية المواطنين للتقليل من أثار هذا التأثير ، ومع هذا فإن البرلمان بقي موجه من الأشراف وأحزاب الأطر السائدة حين ذاك، هذا ما أدي إلي ظهور عيوب النظام البرجوازي القائم على سلطة المال، وحلت محله سلطة الطبقة العمالية الناجمة عن الحركة الصناعية ، ظهور أحزاب الجماهير شكلت واقع لا يمكن تجنبه وبالتالي ضرورة المشاركة في الحكم ، مما أدي بالدولة إلي التدخل أكثر لتنظيم مجالات جديدة على المجالات التقليدية (الدفاع، القضاء ، الأمن) مجال الحياة السياسية والاقتصادية ، وضرورة إنشاء دولة قطرية قوية داخلياً وخارجياً ن وهو ما جعل القيم السياسية تتسع مرة أخري ، وحلت إلي جانبها قيم أكثر ليبرالية وذات أبعاد اقتصادية نظراً لتوافق البنية الاقتصادية مع البنية السياسية ، مثلاً حلت الحرية والمساواة في اختيار المهن إلي جانب المساواة القانونية ، وحرية الاختراع إلي جانب حرية التعبير، وتنافس الشركات إلي جانب تنافس الأحزاب ، وهو ما نتج عنه مرة أخري نشأت طبقة أرستقراطية صناعية سيرة على الاقتصاد وأثرت في السلطة السياسية ، من خلال التحكم في مسئولي الأحزاب ونظراً لأن الأحزاب السياسية هي حلقة الوصل بين السلطة الاقتصادية والحكام.

كل هذه الأوضاع إلي جانب الأزمات الاقتصادية التي جعلت من النموذج الديمقراطي يأخذ عدة أشكال وحسب تجربة كل دولة على حدي، وتبني الأنظمة الدكتاتورية والشمولية والتسلطية إلي بعض المبادئ الديمقراطية ، ونظراً لانخفاض مستوى شرعيتها وأدائها من جهة ، وظهور موجة تحول ديمقراطي في العالم تعتبر الانتخابات مصدراً لشرعية أي سلطة سياسية من جهة ثانية. [1]

النظريات المفسرة للسلوك الانتخابي

- **المستويات المفاهيمية لتحليل السلوك الانتخابي:-**

استعمل مفهوم البيئة في البداية في دراسات العلوم الطبيعية وعلم الأحياء وعلم المحيط الذي تعيش في الكائنات الحية ، وهي تعني المكان الذي يعيش فيه الإنسان ويتأثر به

([1]) بن سليمان عمر ، سرير عبد الله رابح : تأثير نظام الانتخاب على الأحزاب في الجزائر، ب.ط، الجزائر، المطبعة الجزائرية للمجلات ، ١٩٨٩، ٢٠١٢، ص ١٨١: ٢٤

بعد ذلك ، استعمل هذا المفهوم في العلوم الاجتماعية من قبل علماء النفس والاجتماع والأنثروبولوجيا ، وقصد به الأنظمة الاجتماعية المختلفة التي عيش فيها الإنسان ، مثل النظام الاجتماعي ، النظام الاقتصادي ونظام القيم ، وشبكة التفاعلات في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ، أما في علم السياسة ، فقد استعمل هذا المفهوم للإشارة إلي المحيط الاجتماعي والثقافي والمادي الموجود خارج النظام السياسي في مجال السلوك الانتخابي ، أول من استعمل هذا المفهوم هو أندريه سيجفريد Andra siegfrid و الذي رأي أن التحليل الجغرافي للسلوك الإنساني يمكننا من الوصول إلي جذور السلوك الانتخابي للمواطن ن وذلك بالرجوع إلي إنتمائه إلي التجمعات والأبنية الاجتماعية والوحدة الإقليمية التي يعيش فيها وقد وضح هذا الباحث عدة علاقات ترابطية بين المزاج السياسي والجغرافية الإنسانية التي تؤثر على نوع النمط الانتخابي ، هنا يري J.Daniel seiler أن " الأيكولوجيا السياسية تجد مصدرها في المدرسة الفرنسية القديمة لسوسيولوجيا الانتخاب المؤسسة من قبل أندريه سيجفريد" والتي حملت عنوان جغرافيا الانتخاب ، وبالرغم من أنها توجد في مفترق طرق النظرية السياسية والسوسيولوجية والجغرافية إلا أنها تصبح اليوم أكثر سوسيولوجية وقابلية للإحصاء.

بناءً على ذلك ، حاولت مدرسة التحليل البيئي أن تنطلق من مسلمة أن السلوك الانتخابي ما هو استجابة لرأي أو موقف ، لكن هذا الأخير يخضع لشرطين أساسيين يميز أنه عن بقية المواقف وهما:

١- الاستمرارية والاستقرار الجغرافي عبر فترة زمنية طويلة هنا استعمل سيجفريد بكثرة فن رسم الخرائط الانتخابية La cartographie ، وبفضلها ، أستطاع أن يحدث (من التحديث) الأمزجة السياسية Les temperaments politiques المتجذرة في الطبيعة الجغرافية للأرض ، نمط الملكية العقارية ، نمط السكان ، وزن رجال الدين وأثر الحكومة.

٢- الأولوية التفسيرية للخصائص الاجتماعية ، فالوحدات المفضلة لهذه التحليلات في الفئات الاجتماعية ، وليس الناخبون كأفراد ، والذين اعتبروا دائماً، في إطار هذا النموذج ، كأعضاء في جماعة ، هنا حاول سيجفريد أن يوضح أثر المتغيرات الثقيلة Les variables lourds مثل الدين ، السن ، الطبقة الاجتماعية ... التي تحدد بوضوح القرار الانتخابي.

بالاستناد على ذلك، حاول نموذج التحليل الجغرافي المكاني spatiale للسلوك الانتخابي الإجابة عن التساؤل المحوري الأتي : هل يفكر الفرد بحسب ما يكون ، أم بحسب أين ولد ويعيش ، وقد وصل إلي نتيجة مفادها أن هناك علاقة بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها ، حيث أن الرقعة الجغرافية للمجتمع وطبيعيتها تحدد وتقولب سلوكه ، فمثلاً نجد أن

المناطق الجغرافية المعزولة تؤدي عادة في السياسة إلي انتشار نمط السلوك المحافظ نظراً لصعوبة الاتصال السياسي وعليه ، يفترض هذا النموذج أنه توجد علاقة ترابطية بين المحيط البيئي بكل أجزائه والسلوكيات الاجتماعية والسياسية للمواطنين ، وإدراك هذه العلاقة يكون بالاستناد إلي الحصيلة المعرفية التي يوفرها المحيط سواء المادي أو المعنوي في فهم الانتخاب.على المستوي المنهجي ، استخدمت الأيكولوجيا السياسية نوع خاص من المعطيات يقوم على تحليل البيانات الفردية المتراكمة analyse des donneess agregees ، والذي يقوم على الأسس الآتية :-

١- وحدات الملاحظة تكون مكانية.

٢- قيم الملاحظة تكون معطيات فردية متراكمة

٣- المتغيرات تكون مختلفة وذات خصائص عامة سوسيو-ديمغراطية وسياسية واقتصادية واجتماعية.

٤- يتضمن التحليل إعادة بناء تطور نتائج الانتخاب ، ثم هيكلتها انتخاب باستعمال قوانين التحول التي تأخذ بعين الاعتبار البنية الاجتماعية المعبر عنها بواسطة النتائج الانتخابية ، ويلجأ إلي هذه الطريقة لأن الواقع متحرك ، والروح الإنسانية تظهر غير قادرة على مواكبة وفهم هذا التحرك ، وعليه لا يمكن إدراك هذه الحركية إلا في تقديمها كسلسلة حالات ، أو في نظام يعيد بناء البنية.

إن طريقة تحليل البيانات المتراكمة التي يوفرها نموذج التحليل البيئي تعتبر وسيلة ضرورية لا غنى عنها للباحث الذي يريد اكتشاف التشابهات في السلوك الانتخابي عبر الأزمنة المختلفة ، أو تحليل السلوك الانتخابي الحالي عندما لا تكون تفاصيل كافية أو بحوث قياس متوفرة ، خاصة على مستوى الدراسات الإقليمية والمحلية.

نظراً لهذه الأهمية ، نجد اليوم عودة إلي نموذج التحليل البيئي في تفسير الانتخاب ، وهذا بفضل الجهد الذي بذله الجغرافيون والتاريخيون في تطوير هذا النموذج ، وهو ما أدي إلي ظهور نوعين من التفاسير وهما:-

١ – التفسير الجغرافي:–

يفترض هذا الاتجاه وجود علاقة وطيدة بين السلوك الانتخابي وخصائص المكان أين يوجد السلوك، فمكان الإقامة والتضاريس والجيولوجيا التي تتميز بها المنطقة الجغرافية تؤثر على سلوك الناخبين ، هنا يمكن لعملية تقسيم الدوائر الانتخابية مثلاً أن تلعب دور حاسم في توجيه سلوك الناخبين.

يرجع استعمال هذا النموذج في البداية إلي أندريه سيجفريد عندما درس العلاقة بين طبيعة الأرض والسلوك الانتخابي في غرب فرنسا عام ١٩١٣، ثم تطور هذا النموذج أكثر على يد François Goguel في سنوات الثمانينيات في كتاب سماه الأزمنة الانتخابية les chroniques electorales ، لقد قم هذا الباحث بمجموعة من الأبحاث حول جغرافيا الانتخابات بفرنسا منذ عام ١٩٤٥ ، ووضح من خلالها العلاقة بين الاختلافات الجغرافية للمقاطعات الكبرى مع القانون العام المدني ، وكذا الأبنية الاجتماعية للاتصالات الانتخابية (أجهزة الاتصالات) ، هذه الأخيرة أنتجت سلوكيات محددة للناخبين ، كما أنه لم ينفي تأثير السلوك الانتخابي بالثقافة المحلية والعائلية ، إلا أنه شكك في قوتها التفسيرية وعلى فهم وتوحيد أثار أجهزة الاتصالات الاجتماعية ، وعجزها عن تفسير ردود الأفعال الانتخابية أمام الظواهر العرضية والظرفية.

٢ – التفسير التاريخي:–

كان من نتائج الأخذ بمبادئ النظرية السلوكية توجيه الاهتمام إلي السلوك الظاهر للإنسان وعدم الاهتمام بالقيم والاتجاهات الذاتية ، وإهمال أدوات البحث التاريخي ، لكن سرعان ما أعيد الاهتمام بالبعد التاريخي في تفسير السلوك الانتخابي ، وذلك بالتأكيد على أهمية عالم المعاني والأفكار والقيم الذاتية والتاريخ في فهم السلوك الانتخابي.

هذه العودة الجديدة للمنهج التاريخي تربط بين الحدث ونتائجه بعد التمعن في أسبابه مما يسمح بالاستفادة من المعطيات التاريخية في تفسير الأحداث المعاصرة وتقويمها هنا ، لابد من التمعن جيداً في التطور التاريخي للانتخاب سواء من حيث التنظيم ، العملية ، النتائج ، السلوكيات، لأن هذه الخطوة مهمة في إبراز الاختلافات التي تميز كل انتخاب ، وبالتالي تبرز المتغيرات الرئيسية المؤثرة فيه.

في هذا الإطار ، يري Paul Bois أنه لا يمكن التركيز فقط على العوامل الجغرافية فقط في تفسير الانتخاب وإهمال العامل التاريخي ، لأن المجموعات والكتل الاجتماعية والديموغرافية لها جذورها في الماضي وليست نتاج الحاضر فقط ، وبالتالي فإن البحث في الماضي واستقراء واستنباط طبيعة الوقائع التاريخية التي أنتجت بنيات وثوابت عقلية راسخة

مهم في فهم الانتخاب ، لأنه مهما طال الزمن فإنه سوف يعاد إنتاجها لأنها أصبحت مستقلة عن الأفراد.

إضافة إلي ذلك ، يظهر أن ميزة الاستمرارية للإقليم تبرز أهمي التاريخ الاجتماعي الذي يمنح أبعاد أخري لفهم الظواهر الانتخابية ، إذ أنها تبين سبب استمرارية بعض السلوكيات على الرغم من التغيرات السوسيولوجية في الإقليم ، وذلك عبر الذاكرة الجماعية الاجتماعية والسياسية.

عموما ، نتج عن هذا التطور الذي عرفه النموذج البيئي أن الدراسات الانتخابية التي نشرت فيما بعد لم تهتم فقط بمحولة فهم نتائج الانتخابات ، وإنما حاولت أيضاً فهم طبيعة الرهانات ، وسير الحملات الانتخابية ، ومن هنا حاولت التركيز على وضع إحصاءات الآراء في قالب زمني ، وتفضيل دراسة الهيئة الناخبة كجماعة بدل الناخب بصورة منفردة وأيضاً معالجة اتجاه السلوك الانتخابي بدل التبادل السياسي l'echange politique ، والعمل على المحددات الاجتماعية الثقيلة بدل العلاقة مع القيم.

لكن يبدو أن نموذج التفسير البيئي و أوجه العديد من العوائق ، على رأسها نجد:-

- عدم قدرة هذا النموذج على رصد المتغيرات المختفية التي تتموقع خلف المتغيرات الظاهرة ، والتي يمكن أن تكون هي المؤثر الحقيقي على السلوك ، إضافة إلي عدم تحديد نوعية واتجاه العلاقة بين المتغيرات البيئية والسلوك الانتخابي كتحديده هل هي علاقة سببية أو غير ذلك.

- مشكلة المغالطة الأيكولوجية sophisms ecologique، ويقصد به مغالطة منطقية في تفسير البيانات الإحصائية ، حيث يتم استخلاص استنتاجات حول طبيعة الأفراد من الاستدلال عن طريق المجموعة التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد مثلاً، إذا ما فاز مرشح أبيض في مقاطعة انتخابية يكثر فيها البيض الناخبون ، فإن التفسير الظاهر يذهب إلي افتراض أن الأفراد صوتوا على أساس أثني ، في حين أنه قد تكون هناك عوامل أخري مختفية تكون لها قدرة تفسيرية أكبر من العامل الأثيني

- يوجد غموض في العلاقة بين الاختيار والمنطقة الجغرافية واستقلالية العامل الجغرافي عن بقية العوامل الأخرى ، فبالرغم من أهمية هذا الأخير ودوره كمتغير تفسيري في بعض الحالات ، إلا أنه ليس العامل الوحيد المحدد لسلوكيات الفرد بالضرورة ، فليس من الضرورة أن يفوز المرشح فقط لأنه ينتمي أو يمثل خصوصية إقليم ما.

- الإقليم الانتخابي ليس معطي طبيعي ، وإنما هو مشكل من قبل الإدارة وقانون الدوائر الانتخابية وهو غالباً يهدف إلي التعبير عن رهانات سلطوية في المجتمع ، هنا

يطرح في العادة تساؤل حول العلاقة ما بين تقسيم الدوائر وحقيقة الخيارات الانتخابية عند الناخبين.

– الأبحاث المعاصرة في السلوك الانتخابي تعتمد مفهوم سوسيولوجيا الانتخاب بدل جغرافية الانتخاب وهذا نظراً للتوسع الذي عرفه هذا المفهوم على يد المدرسة الأمريكية ، هنا يقول seiler : لقد تم التخلي في الأعمال الحديثة عن مفهوم جغرافيا الانتخاب ، واستبدل بمفهوم سوسيولوجيا الانتخاب هذه الأخيرة توسعت مع الترجمة الإنجليزية لكلمة voting behavior التي تشير أيضاً إلي دراسة المواقف والآراء .

النموذج الاجتماعي والنفسي :-

شكلت الجغرافيا في البداية المفتاح الوحيد لفهم السلوك الانتخابي ، وذلك من خلال قدرتها على الكشف عن العلاقة الموجودة بين توزع الانتخاب في المناطق الجغرافية المختلفة وخصائص هذه الأخيرة مثل نمط السكان والبني الاجتماعية والدينية ... إلخ.

لكن تطور بعض التقنيات المنهجية ، خاصة القياس الاجتماعي ، المقابلة وسبر الآراء ، السبر المتكرر Sondage par panel سمح بالذهاب أعمق في فهم السلوك الانتخابي وإدراك السلوكيات الفردية وذلك بأن يطلب من الناخبين أنفسهم بالإدلاء بآرائهم وتصوراتهم حول المواضيع السياسية والاجتماعية المختلفة ، لقد تطورت هذه الطريقة في كنف المدرسة السلوكية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ، أين ولدت مختلف، وأهم نماذج تفسير السلوك الانتخابي ، يأتي على رأسها مدرسة كولومبيا ومدرسة ميشيغن .

مدرسة كولومبيا والنموذج الاجتماعي في تفسير السلوك الانتخابي:-

يرتبط النموذج الاجتماعي في تفسير السلوك الانتخابي بالبحوث الأولي التي قام بها بول لازارسفيلد وفريقه من مدرسة كولومبيا بمناسبة الانتخابات الرئاسية الأمريكية ١٩٤٠ ، والتي نشرت في كتاب سمي اختيار الشعب The people's choice لقد هدفت هذه الدراسة في البداية إلي محاولة التعرف على الميكانيزمات النفسية المرتبطة بعملية التصويت ، وأثر الدعاية والإعلان ووسائل الأعلام الجماهيرية على هذه العملية الفرضية المركزية التي قامت عليها هذه الدراسة كانت أن فعل الانتخاب هو فعل فردي يتأثر أساساً بشخصية الناخب ومدي تعرضه لوسائل الأعلام المختلفة.

من أجل التحقق من هذه الفرضية، قاد بول لازارسفيلد وفريقه عملية تحقيق شملت عينة تمثيلية من ٦٠٠ فرد من سكان منطقة Erie county بولاية Ohio أعتمد التحقيق على منهجية جديدة تعتمد على إجراء مقابلات متتالية عن طريق السبر المكرر للأفراد

الناخبين والجماعات الاجتماعية التي ينتمون إليها ، وقد أجريت هذه العملية سبعة مرات خلال سبعة أشهر من الحملة الانتخابية لرئاسيات ١٩٤٠.

هدفت هذه المقابلات إلي التعرف على الناخبين الذين غيروا مواقفهم الانتخابية طوال فترة تعرضهم لوسائل الأعلام خلال الحملة الانتخابية **تم ذلك بمقارنة ثلاثة مجموعات وهي:**

- أولئك الذين قرروا تصويتهم قبل بداية الحملة الانتخابية.
- أولئك الذي كانت قراراتهم مأخوذة طوال المؤتمرات واللقاءات التي نظمتها الأحزاب السياسية.
- أولئك الذي قرروا انتخابهم في مرحلة متقدمة من الحملة الانتخابية.

بعد تطبيق هذه الإجراءات فوجئ الفريق حينما وجد أن أغلبية الناخبين حددوا أرائهم وتوجهاتهم قبل الحملة الانتخابية ، وبقوا مخلصين لاختيارهم المبدئي حتى يوم الانتخاب ، كما أكتشف هؤلاء الباحثون أن هذه الاختيارات ثابتة ومتطابقة كثيراً مع الوسط العائلي والثقافي والأجتماعي للناخبين ، وقد تم هذا الاكتشاف بعد إجراء دمج فضولي لبعض مؤشرات الميل السياسي بالمركز الاجتماعي والديني ومحل الإقامة الخاص بالأفراد ... إلخ ، ومن ثم استنتجوا أن الفرد يفكر سياسياً كما يكون اجتماعيا ، لأن الإنسان حيوان اجتماعي بطبعه ، ورأيه يتشكل بالاتصال مع أقرانه في النقاشات والاتصالات في كنف الجماعات التي ينتمي إليها.

للتأكد أكثر من نتائج هذه الدراسة ، قام كل من بول لازارسفليد ، برنارد برسلون ، ووليام ماك بإجراء تحقيق أخر أكثر عمقاً بمناسبة الانتخابات الرئاسية عام ١٩٤٨ نشر في كتاب سمي التصويت : كيف يشكل الناخب رأيه في الحملة الانتخابية الرئاسية ، أعتمد هذا التحقيق على تقنية السبر المتكرر في منطقة Elmira ، وهدف إلي اكتشاف تأثير الشبكات ألماً بين الشخصية interpersonally والعلاقات ما بين الجماعات الأولية والمناقشات والتفاعلات داخلها على السلوك الانتخابي للأفراد لكنه توصل إلي نفس نتائج الدراسة السابقة في أن انتماء الشخص إلي جماعة ، طبقة ، جماعة عرقية أو دينية أو أثنية .. يكون حاسم في تحديد خياره الانتخابي ، ذلك أن هذا الفرد يحاول دوماً أن يوفق رأيه وموقفه مع معايير الجماعة التي يتأثر بها.

أيضاً توصل هذا التحقيق إلي تطوير مفهوم تدفع المعلومات من خطوتين متتابعتين two-step follow information ، ويقصد به أن أغلب الأفراد عند تعرضهم لوسائل الأعلام لا يقتنعون مباشرة بالرسائل والمعلومات التي يتلقونها منها ، وإنما يميلون إلي تتبع رأي القادة الاجتماعيون Social leaders والذين يكونون قادة غير رسميون يتوقعون في

شبكات العلاقات الاجتماعية المختلفة مثل الأسرة والأصدقاء والجمعيات وأماكن العمل ... يقوم هؤلاء القادة بإعادة تفسير وتأويل المعلومات للأفراد بحسب السياق الاجتماعي والثقافي الذي ينتمون إليه.

عموماً يقترح هذا النموذج أن الانتخاب هو سلوك فردي ، لكنه موجه ومسير ومحدد بأطر وعوامل اجتماعية مختلفة مثل الأدوار والأرا والوضعيات الاجتماعية، والتي يمكن تصنيفها إلي متغيرات سوسيو–ديموغرافية مثل متغيرات الجنس، السن ، والإقامة ، والكثافة السكانية ، متغيرات سوسيو– اقتصادية تتعلق بالعمل والانتماءات المهنية والدخل ....، وفي الأخير متغيرات سوسيو– ثقافية تتضمن التعليم والانتماءات الطائفية والعرقية والدينية.

لكن يبدو أن هذا النموذج أنتقد في عدة جوانب منها:–

لم يستطع هذا النموذج تفسير التغيرات التي تحدث في السلوك الانتخابي على مستوي المدى القصير بسبب العوامل الظرفية الخاصة بكل مناسبة انتخابية ، فالعوامل الاجتماعية المستخدمة في هذا النموذج (الحالة السوسيو– اقتصادية ، الدين ، الأثنية ، والمنطقة الجغرافية) قد تفسر الاستقرار الطويل المدى في السلوك الانتخابي ، ولكنها لا تستطيع أن تفسر الاختلافات التي تحدث في سلوك الناخبين في الانتخابات المختلفة بسبب التغيرات الاقتصادية مثلاً.

– لم يستطع هذا النموذج أيضاً أن يفسر لماذا الأفراد الذين ينتمون لجماعة اجتماعية ما يصوتون وفقاً لما هو متوقع من الأفراد الذين ينتمون إلي الجماعات الاجتماعية المختلفة الأخرى.

– إهماله لعوامل أخري تدخل في عملية بلورة السلوك الانتخابي للناخب مثل البيئة السياسية ، وقناعات الناخب الخاصة ، وفي عجزه عن تفسير كيفية الانتقال من السلوك الفردي إلي السلوك الجماعي ، وما يتطلبه ذلك .

– الاعتماد على طريقة البحث المونوغرافي التي لا تمكن من تقديم عينة تمثيلية وطنية للناخبين.

– الاعتماد على مبدأ الحتمية الاجتماعية في تحديد السلوك الانتخابي ، هنا يري ريمون أرون أنه لابد من التمييز بين الرغبة في التصويت والعمل السياسي الفعلي ، لأن الموقف لا يعني تماثل في الفعل ، واستطلاع الرأي يبر فقط عن موقف ورأي وليس

عن فعل ، ويؤكد كل من كي ميشلا وميشل سيمون أيضاً على ذلك بقولهم أن التصويت مرتبط بمجموعة من المتغيرات ذات معنى معين ، فمن جهة هو مرتبط بظروف واقع الأفراد المعاش ماضياً وحاضراً ، ومن جهة أخري هو مرتبط بالأنظمة الرمزية الموجودة داخل البيئة المنشئة والمتعاقبة ، وقد تكون متعارضة وأخذت موقعها من الفرد.

- يلعب التجانس السياسي بين أعضاء الجماعة أثر كبير على السلوك السياسي ، لأن الفرد ينتمي إلي مجموعات مختلفة ، والسؤال الذي يطرح هنا هو ما هي المجموعة التي يميل الفرد للتأثر بها أكثر؟ وبالتالي للتصويت لصالح أعضائها.

- استخدم هذا النموذج مجموعة من المتغيرات الاجتماعية المختلفة التي يمكن تصنيفها : إلي متغيرات سوسيو- ديمو غرافية مثل : متغيرات الجنس ، والسن ، والإقامة ، والكثافة السكانية ، ومتغيرات سوسيو- اقتصادية تتعلق بالعمل والانتماءات المهنية والدخل ، وفي الأخير متغيرات سوسيو- ثقافية تتضمن التعليم والانتماءات الطائفية والعرقية والدينية ، ونشير هنا إلي أن هذه المتغيرات الاجتماعية. تختلف من مجتمع لأخر حسب التقسيمات الاجتماعية السائدة ، إضافة إلي القيم والمعايير الاجتماعية

مدرسة ميشغن والنموذج النفسي في تفسير السلوك الانتخابي:-

يجد هذا النموذج أصوله في الدراسات التي أجرها مركز البحوث المسحية في جامعة ميتشيغن الأمريكية أعوام ١٩٤٨، ١٩٥٢، ١٩٥٦ بمناسبة الانتخابات الرئاسية التي أجرت خلال هذه الفترة ، والتي جمعت ثم نشرت في كتاب الناخب الأمريكي The American عام ١٩٦٠ بقيادة agust compbell وزملائه.

قام باحثوا هذا المركز (angus campell, Philip E, converse, warren, E.Miller Donald E,Stokes) في البداية بنقد المتغيرات الاجتماعية التي اعتمدت عليها مدرسة كولومبيا في تفسير السلوك الانتخابي ، وحاولوا التركيز أكثر على الجانب النفسي الفردي للناخب أكثر من باقي العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الأخرى ، هذا بالإضافة إلي تجاوز طريقة البحث المونوغرافي ، واستبدالها بإجراء تحقيق وطني شامل بواسطة استعمال عينة تمثيلية من هم في سن الاقتراع وذلك بسؤالهم قبل وبعد الانتخاب.

من المفارقات الغريبة أن هؤلاء الباحثون ، مثل نظرائهم في مدرسة كولومبيا ، لم يهدفوا في البداية إلي دراسة أثر العوامل النفسية والانتماء الحزبي على السلوك الانتخابي ، وإنما هدف أول تحقيق ميداني أجري بمناسبة الانتخابات الرئاسية ١٩٤٨ إلي معرفة مواقف الناخبين من السياسة الخارجية الأمريكية في نهاية هذا التحقيق ، أراد الباحثون معرفة درجة الاهتمام السياسي للمبحوثين واتجاهاتهم السياسية العامة ، فسألوهم إذا ما خططوا للتصويت

في الانتخابات الرئاسية المقبلة ولصالح أي حزب أو مرشح بعد الانتخابات ، قرروا سؤال نفس المبحوثين من أجل تحليل عملية تبلور قرار الانتخابات عندهم ، معرفة الخصائص الشخصية والموقفية والديمغرافية للناخبين وغير الناخبين ، الجمهوريين والديمقراطيين ، وتقييم مختلف العوامل النفسية والسياسية والاجتماعية التي حددت الانتخاب بعد تحليل هذه العوامل

توصل هؤلاء الباحثون إلي نتائج مغايرة أهمها:-

١- أن الانتخاب هو فعل سياسي موجه بواسطة تصور يملكه الناخب حول المواضيع السياسية، وهو ناتج أساسا عن الخارطة الإدراكية la carte cognitive التي يملكها الناخب في عقله ، والناخب في رأي هذا الاتجاه هو وحدة وهوية ذاتية ونفسية لها توجيهاتها ، وتزويده بمرجعية دلالية مستقرة واضحة تعمل على توجيهه أثناء عملية الاختيار الانتخابي بكل ثقة سياسية ، وفي سبيل توضيح أثر العوامل النفسية على سلوك الناخب وتوجهه ، نجد مثلاً أن الانفتاح الفكري للناخب وتقديره لذاته لهما علاقة بالتصويت ، فالمزاج السياسي السلطوي يؤدي إلي تبني سلوك عدواني أو توافقي مع النظام مثلاً، أيضاً الرغبة في الأمن والحاجة إلي البروز وحب الذات والقيادة أو الارتياح لأحد المرشحين إراديا او غير إرادياً ، الغيرة والعداوة نحو أحد المرشحين ، الحب والتقدير والاحترام ن وكذلك الصورة الأبوية أو الأمومية لأحد المرشحين كلها عوامل نفسية عميقة لها اثر على السلوك الانتخابي للناخب.

٢- توصل باحثوا مدرسة ميتشيغن إلي استخلاص مفهوم الانتماء الحزبي L'identification partisan ودوره في تحديد السلوك الانتخابي أنه يعني تأثر دائم ومستمر بأحد الأحزاب التي تنشط في الحياة السياسية ، وهو يفترض أن العلاقة بين الخصائص الاجتماعية للناخب وسلوكه الانتخابي تتوسطها المواقف الحزبية ، هذه الأخيرة تتشكل من المعتقدات والأحاسيس حول المرشحين والقضايا السياسية والأحزاب ، وهذه المواقف الحزبية تتأثر بقوة ما يسمي بالهوية الحزبية.

٣- الانتماء الحزبي يتأثر ويتقوى بواسطة العائلة ، الوسط الاجتماعي و المهني الذي يعيش فيه الفرد ، كما أن التصويت لصالح أحد الأحزاب مشروط بتلك الاستعدادات السياسية التي يلقنها الآباء لأبنائهم ، بحيث يصبح كل ناخب في مطلع شبابه متعلق نفسياً وبشكل ثابت بحزب سياسي معين ، وهذه الآلية التي تنطلق من شحن المواطن حتى يصبح متحزباً ، من شأنها أن توسع الدور الذي يلعبه المربي والقائد القدوة في عملية التنشئة والتكوين السياسي.

٤- أهم الميكانيزمات النفسية التي تسمح بتفسير السلوك الانتخابي نجد آلية الانتساب (الارتياح) لأحد المرشحين ، وبالتالي التصويت لصالحه ، هذا الارتياح يكون نتيجة العلاقات التي تربط المرشح بالجماعة المرجعية التي ينتمي إليها الناخب ، كالفئة المهنية والدينية أو جماعة الرفاق، الحزب السياسي والطبقة الاجتماعية والاقتصادية والأصل الجغرافي والخصوصيات الأثينية والثقافية والتاريخية والفئة العمرية أو الجنس.

٥- لقد هدف الباحثون من هذا التحقيق أيضاً إلي محاولة إعادة بناء عملية اتخاذ قرار تصويت الناخب ، وذلك بأخذ في الحسبان كل العناصر الملائمة التي توجه سلوكه منذ يوم ميلاده حتى يوم الاقتراع ، ومن أجل تحقيق ذلك ، أقترح هؤلاء الباحثون مفهوم قناة أو نفق السببية L'entonnoir de causalite يقصد بهذا المفهوم سلسلة الأحداث الهامة التي تساهم في دفع الناخب للتصويت ، حيث تقوم هذه القناة بوضع خذه الأحداث في نظام كرونولوجي تسلسلي ، فمنذ الطفولة تشكل البني الاقتصادية والاجتماعية والحزبية البيئية السياسي للناخبين ، مع وجود خصائص وظروف تميز كل انتخاب مثل طبيعة الاقتراع ، نوعية المرشحين ، الظروف الاقتصادية والسياسية أين تدور أحداث كل انتخابات.

٦- تتحدد نتائج الانتخاب من رهان للقوى الانتخابية ذات الأمد البعيد والقريب الأولي ترجع إلي الزبونية الثابتة لأحد الأحزاب وهو ما أطلق عليه الانتماء الحزبي L'identification partisan أنها تستجيب إلي هيكل اجتماعي انتخابي للحزب ، ناتجة من انقسام أين يتحذر هذا الأخير، أنها تستجيب إلي هيكل اجتماعي انتخابي للحزب ، ناتجة من انقسام أين يتعذر هذا الأخير، أما الثانية فتمارس تأثيرها على الناخبين الغير مقررين ، والذين لا ينتمون لحزب ما ، وأيضاً تمارس على الناخبين الجدد وفي تنقسم إلي فئتين : عوامل التحريض التي تعبئ الغير مقررين ، الفاترين والممتنعين عن العمل السياسي ، وعوامل جذب حزبية التي تجعل تفضيل هذا الحزب أو ذاك مثل فعالية الدعاية ومظهر المرشحين.

إن علاقات القوة بين أثار القوى الانتخابية ذات الأمد البعيد والقريب تحدد أتجاه التصويت ، وتقسم إلي أربعة حالات أساسية:-

١- الأولي يكون فيها تأثير القوتين في اتجاه واحد وتعكس التزم الناخبين بحزبهم وتسمي بانتخابات عادية.

٢- حالة ثانية تكون قوة العوامل الظرفية أكبر وتسمي بانتخابات منحرفة.

٣- حالة ثالثة يكون فيها تراجع لأثر العوامل الظرفية لصالح العوامل البعيدة المدى ، وتسمي بانتخابات أصلاح.

٤- استمرار العوامل الظرفية في قوتها يؤدي إلي تغيرات عميقة في الأسس العامة ، تسمي بانتخابات إعادة التراصف وتتغير معها الخريطة البرلمانية عاكسة التغير في أسس الناخبين.

لكن ، يبدو أن كتاب الناخب الأمريكي لا يختلف كثيراً عن كتاب اختيار الشعب ، أنه يهتم قليلاً بالسياسة وذو معلومات غير دقيقة ، كما أن أرائه السياسية ضعيفة الهيكلة ومستوى تجريده المفاهيمي السياسي ضعيف ، كما أن عدد قليل من الأفراد فقط يكون قادر على حمل حكم أيديولوجي حول الأحزاب والمرشحين فقط الأنتماء لجماعة مرجعية التي تشكل أحد الأحزاب تفرض عليه نقطة رجوع ثابتة في الحقل السياسي ، أن انتشار النموذج المعرفي التصغيري minimaliste الذي طوره فيلب كونفرس منح للجماهير العامة مقارنة بالنخبة أهلية سياسية ضيقة.

أيضاً يظهر أن مرتكزات هذا الاتجاه غير قابلة للقياس لأنها من النوع المعنوي الخاص بكل فرد ، وهذا لا يمكن من الوصول إلي نتائج تعمم على جميع الأفراد ، فانطباق نفس العوامل النفسية على نفس مجموعة الأفراد لا يعني الحصول على نفس السلوكيات الانتخابية كما ان هذا النموذج يستخدم أسلوبي المقابلة والاستبيان اللذين يعرفان عوائق ميدانية كثيرة تؤثر على المعطيات والنتائج.

بالإضافة إلي ذلك ، انتقد Vladimir. O.key مفهوم الناخب السلبي المحبوس في إطار قفص القوة الذي تتحكم به المحددات الاجتماعية والنفسية لكن النقد اللاذع كان موجهاً من قبل John.R.Petrocik , Sidney verbal Norman H Nie ، إذ يرون ان الهويات الحزبية دخلت في أزمة ، كما أن نسبة المستقلين الذين لا ينتمون إلي أي حزب في الولايات المتحدة الأمريكية تضاعفت بين ١٩٦٤- ١٩٧٤ و مع تحليل انتخابات ١٩٨٠- ١٩٨٨ تم توقع نهاية السياسة المتمحورة حول الأحزاب وقادتها ، نجد أيضاً أن هناك من انتقد فكرة التماثل الحزبي في أن هذا الأخير يعبر عن الشعور النفسي للفرد اتجاه حزب معين والمشكلة تطرح في تعريف هذا التماثل.

على العموم ، أثبت هذا النموذج عدم قدرته على تقديم تفسيرات للظواهر والسلوكيات الانتخابية الجديدة مثل وصول الناخبين الجدد وهم الشباب أقل من ٢١ سنة ، النساء والزنوج من دون انتماء حزبي قبلي ، وهو ما عقد الأمر ، أيضاً ظهور الرهانات الدرامية والأكثر تجسيداً من سنوات ١٩٦٠ مثل قضايا العرق الكفاح ضد المخدرات ، حرب الفيتنام.

لقد رأي السوسيولوجي Ronald ingle hart أن هذه الظواهر كلها تعود إلي عوامل بنائية تتمثل في المرور من المجتمع الصناعي إلي المجتمع ألماً بعد الصناعي ، والذي يتميز بتضخم القطاع الثالث في الاقتصاد وأفول القطاع الصناعي وصعود قيم المتعة ضد التسلطية التي احتوتها قيم ما بعد المادية ، إضافة إلي التعبئة الإدراكية للمواطنين وعليه ، تميز ناخبو المجتمع الجديد بأنهم أكثر تعليماً وأكثر احتجاج ومعارضة وأقل اعتماد على الأحزاب التقليدية وأكثر استقلالية.

نموذج التفسير العقلاني :-

ظهر في أواخر سنوات السبعينات وخلال الثمانينيات من القرن الماضي توجهات جديدة عند الناخبين عجزت النماذج الانتخابية السابقة عن تفسيرها ، مما أدي إلي ضرورة إيجاد تفسيرات جديد تأخذ بعين الاعتبار هذه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية.

من أجل ذلك ، أعيد نموذج جديد إلي الواجهة بفضل جهود العالم الأمريكي Anthony downs الذي ارتكز على نظرية الخيار العقلاني المعتمدة في الاقتصاد الكلاسيكي ، والتي تم نقلها إلي مجال الانتخاب ، يري هذا الأخير أن الاختيار الانتخابي هو عملية عقلانية يقوم بها الفرد استناداً إلي حسابات المنفعة والخسارة.

فالناخب هو شخص عقلاني ، قادر على التعرف على مصالحه ، وله قدرة على تقييم العروض المقدمة إليه من قبل المرشحين المتنافسين ليحصل منها على أكبر فائدة ممكنة ، كما يفترض في الناخب قدرته على الحصول والاستفادة من المعلومات التي تقدم له كشف حساب الممثلين السياسيين ومصداقية وعودهم وعليه ، يصبح السلوك الانتخابي حسب Kramer متذبذب حسب التغيرات الاقتصادية الاجتماعية التي تؤثر مباشرة في الشروط الموضوعية لوجود حياة الأفراد .

وعليه فإن هذا النموذج يتصور الناخب على أنه :-

- على درجة عالية من الوعي بمصالحه وبتراتبيتها وأولوياته.
- الفرد على دراية تامة بما يحصل في الساحة الانتخابية ، وله معلومات كافية ومؤكدة تمكنه من إجراء المقارنات والاختيار.
- أن الفرد له ضمانات كافية من خلال تفحصه لعرض السوق الانتخابي من برامج ووعود المرشحين .
- أن الفرد يملك مستوى يؤهله من القيام بالتحليل والتقييم والنقد والمفاضلة.
- إذا ما توافرت هذه الشروط في الفرد فإنه يطلق عليه اسم الناخب الإستراتيجي.

في إطار هذا النموذج تكتسي الحملات الانتخابية ، وما يتصل بها من اتصال سياسي و دعاية أهمية بالغة ، على اعتبار أنها أساس السوق السياسي الانتخابي ، هذا الأخير يفرض نفسه هنا كأداة للتفسير وهو يرجع لتقليد مثله ماكس فيبر وشومبيتر ، اللذين شبها التشكيلات السياسية الباحثة عن أصوت بأصحاب المشاريع الاقتصادية الذين يبحثون عن الزبائن والمستهلكين.

وعليه ركزت التحليلات الإستراتيجية أساساً على شروط العرض السياسي ، فنجد أولاً: العبارات التي تحدد بموجبها رهانات المنافسة ، أي إجابة عن تساؤل ما هي تلك الرهانات التي تستخلص من أفكرا الحملة ومعطيات الظروف : البطالة ، الفقر ، مستوى المعيشة ، الهجرة ... إلخ ، أما الثانية فتتمثل في بنية العرض السياسي التي تتجلي في عدد المرشحين ، التشكيلات السياسية الموجودة ، الترشيحات الموزعة ، التحالفات المعلنة أو القابلة للتوقع.

أيضاً ، تدور إشكالية الناخب العقلاني كلها أيضاً في رأي Downs حول مفهوم الكسب القابل لأن يأخذ شكلاً مادياً ، وهو يندرج ضمن منظور نظري أوسع وهو منظور الفردية المنهجية ، لكن هناك من يري أن هناك أشكالاً أخري من المكاسب الغير مادية والتي يمكن للناخب أن يحسبها ، مثل متعة إتباع زعيم كارزماتي أو متعة التماثل مع قضية كبري .. لكن يري داونز أن هذه الأشكال أقل قابلية للاختزال في مقاربة اقتصادية وتقود إلي التساؤل حول عمومية الحساب العقلاني.

لقد انتشر نموذج التحليل العقلاني في الولايات المتحدة الأمريكية ، واتخذ شكلين أساسيين وهما:-

- الأول وهو النموذج المكاني spatial للانتخاب حسب downs تتحدد منفعة الناخب من الانتخاب بمدي قربه من مراكز المرشحين في الرهان الانتخابي ، فخياره ينتج من مركزه في الفضاء N حيث أن N يمثل عدد الرهانات ، مثلاً : إذا ما كان هناك رهاني الخوصصة وارتفاع الأجر القاعدي المضمون ، فإننا نستطيع قياس درجة تصديق هاتين السياستين من قبل الناخب من خلال سلم متدرج من ٠ إلي ١٠ ، ثم موضعه الناخب في نقطة مثالية بالرجوع إلي عدد النقاط التي تحصل عليها في هذين السلميين ، ومن المؤكد أن الناخب سيصوت من أجل المرشح الذي يتم وضع في الدرجة الأقرب من النقطة المثالية التي يكون فيها الناخب ، وهذا بفضل المسافة ما بين مركزه الخاص في هذين الرهانين وتلك التي تمنح لكل مرشح .

وبمقتضى هذا الاتجاه تنطلق النماذج التوجيهية من الفرضية التي تقول أن الناخب لا ينتخب بالضرورة للمرشح الأكثر قرباً من الوسط الاجتماعي الذي يكون فيه ، ولكن لصالح

الذي يبدو له أكثر قدرة على تغيير الأوضاع ، بصورة أخري يمكن القول انه توجد نقطة حيادية أو status quo انطلاقا من أن الناخب يقيم الاتجاه المحتمل للتغيير ، كما أن التقييم الذي يجريه حول المرشحين لا يأخذ في الحسبان مركزهم من الرهان السياسي العام ، ولكن من القوة الذي يمنحها لهم في تنفيذ التغيير.

الثاني وهو نموذج القياس الاقتصادي ecometrique الذي يقيس أثر المتغيرات الاقتصادية مثل البطالة ، التضخم ، مستوي الأسعار... على نتائج الانتخابات وشعبية الحكومة ، وقد توضح ذلك أكثر من أعمال عدد من الباحثين مثل Morris fiorina, Michael leunis beck , Gerald kraner وآخرون ، الفرضية المركزية لهذا الاتجاه كانت المسئولية ، لأن الناخب يضع الحكومة مسئولة عن الحالة الاقتصادية ، ويصوت على أساس ذلك هنا عدة حالات تكون متوقعة ، فالانتخاب يمكن أن يكون استذكاري إذا ما تصرف الناخب حسب الإنجازات المنجزة للمرشحين ، أو تكهني على أساس الإنجازات المنتظرة ، إذ أنه يمكن أن يتصرف بشكل egotropique إذا ما أخذ في الحسبان حالته الشخصية ، sociotropique إذا ما أخذ في الحسبان الحالة الاقتصادية العامة للبلاد وهو الشكل الأكثر شيوعاً.

إذا ما أردنا تقييم هذا النموذج فإننا نجد من إيجابياته.

- يسمح لنا بفهم وجود المترددين : لأن التحقيقات الانتخابية بينت وجود نسبة من المواطنين لا تعلم إذا ما كانت ستذهب إلي التصويت أم لا ، هنا تلعب عملية الاستعلام عن المرشحين وكشف حسابات الحكام السابقين ، وأيضاً درجة تأثير الحملة الانتخابية ومشاريع الأحزاب السياسية دور كبير في تحديد قرار الفرد.
- يمكننا هذا النموذج من فهم أفضل لظاهرة التبخر الانتخابي التي تحدث مع كل انتخاب ، إنها حركية السلوك الانتخابي للأفراد من انتخاب لأخر، ومن حزب لأخر.
- إن حركية السلوك الانتخابي تعكس لنا مدي نضج الناخب وميله للتخلص من قيود التضامنات الاجتماعية والجماعة التي ينتمي إليها ، وفي نفس الوقت هي برهنة لوجود ميل لديه في الحكم بنفسه على برامج وانجازات المرشحين.
- أما ما يؤخذ عليه ، فنجد أن هذا النموذج أهمل عوامل أخري تدخل في عملية بلورة السلوك الانتخابي للناخب مثل البيئة السياسية وقناعات الناخب الخاصة ، وفي عجزه عن تفسير كيفية الانتقال من السلوك الفردي إلي السلوك الجماعي وما يتطلبه ذلك ، ولكن أهم ما انتقد فيه شيئين رئيسيين هما:-
- **المكانة المعطاة للخيار العقلاني** : إذ توجد العديد من الصعوبات التي تمنع الناخب من القيام ببناء خيار عقلاني سليم وكامل مثل طبيعة المعلومات ومستواه الدراسي ، تضارب

المعلومات ، والأزمات الاقتصادية ... مما يدفع بنا إلي القول أن هذا النموذج لا يمكنه ضبط كل الدوافع التي يمكن أن تدفع الناخب للانتخاب ، كما أن معادلة التحليل تكلفة / مزايا تلعب دور، ولكن من ضمن عوامل أخري.

– إشكالية مفهوم السوق : فالسوق هو مكان رمزي يلتقي فيه العرض (محترفي السياسة) والطلب (هنا الناخبون) الذين يبحثون عن إشباع حاجات معينة ، أن جاذبية هذا التعبير جعلت استعمال هذا المفهوم يتجاوز بشكل كبير محيطه الفكري الأصلي الذي جلب منه ، وأنتشر بصورة خاصة في علم الاجتماع السياسي الذي يستوحي أفكاره من بيير بورديو ، هنا نجد أنه بالرغم من وجود علاقة ما بين السوق الاقتصادي والسياسي إلا أنه توجد سمات تميز كلا منهما ، فمفهوم رأس المال السياسي يشبه خيرات الإنتاج الاقتصادي ، إلا أن موارد الشخص السياسية هي من دون شك في شكلها المادي قليلة و يغلب عليها طابع التمثيل والتصور مثل الشهرة والشعبية.

– إضافة إلي ذلك ، يوجد تناظر غامض بين الطلب الاقتصادي والسياسي ، فليس كل الناخبون في حالة انتخابهم يتوقعون تحسناً في شروط وجودهم المادية ، وقد يمارسون حق الانتخاب فقط للقيام بدور المواطن الذي يستبطنونه ، وقد لا يكونون مهتمين أصلاً بالسياسة ، لكن مع ذلك لا يمكن رفض مفهوم السوق السياسي ، لأنه قادر على تكثيف المعني بشكل تقريبي وله الفضل في الإشارة إلي الصفة التمثيلية السياسية.

فالنظام السياسي محدد رئيس لنظام الأحزاب السياسية والذي بدوره يقلب طبيعة النظام السياسي القائم.، والجدير بالذكر هنا ، فيما يخص تفسير السلوك الانتخابي حسب الباحث رفيق الناوي ، هو هيمنة ثلاث براديغمات:–

الأولي : تتمثل في المدرسة الكولومبية التي تتناول السلوك الانتخابي من الجوانب المهنية والسكنية التي ينتمي إليها الناخب.

الثانية: براديغم ميشكان الذي يضع اليد على العوامل البسيكوسياسية

الثالثة: تتمثل في نموذج الاختيار العقلاني الذي يركز على البعد الإستراتيجي والآلي للتصويت.

إن تناول السلوك الانتخابي بالبحث يستوجب ضرورة التمييز بين مستوياته المختلفة ، وهنا يمكن التمييز بين كل من : التصويت ، الامتناع ، ثم مستويات الامتناع.

المطلب الأول: التصويت le vote :-

يمكن تعريف التصويت بكونه الأسلوب الذي تتخذ بموجبه مجموعة من القرارات على أساس الاختيارات التي يقوم بها الأفراد في أية جماعة ، فهو أحد الأدوات الممكنة التي

يستطيع عن طريقها المجتمع أن ينظم نفسه ، ومنه فإن جوهر التصويت يكمن في عملية الاختيار.

كما أن التصويت حق شخصي ودستوري منصوص عليه في مختلف النصوص القانونية والدستورية ، نجد الفصل الثامن من دستور١٩٩٦ ينص على أن " الرجل والمرأة متساويا في التمتع بالحقوق السياسية ، وأنه يحق لكل مواطن ذكراً كان أو أنثى إذا كان بالغاً سن الرشد ومتمتعاً بحقوقه الوطنية والسياسية.

كما نصت على ذلك مختلف الصكوك والمواثيق الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان والحريات العامة ، وعلى سبيل المثال نجد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعرف عملية التصويت بكونها وسيلة هامة وأساسية يمكن للأفراد من خلالها التأثير على القرارات الحكومية، وتعنى قيام الفرد باختيار أحد المرشحين لتمثيله في الهيئات المنتخبة التي تتولي إعداد القوانين.

وفي نفس السياق نجد المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تقر بحق كل مواطن في أن يشارك في إدارة الشئون العامة وحقه في إن ينتخب وينتخب

يعتبر التصويت إذن ، أقوى اللحظات في الديمقراطيات التمثيلية ، إذ يعد بشكل عام محدداً للمشاركة السياسية ، وهو في الواقع يتطلب انخراطاً في المجموعة الوطنية ، فضلاً على كون المشاركة الانتخابية تقاس من خلال النسبة المئوية للناخبين الذين صوتوا لحظة الاقتراع ، كما تمكن من قياس درجة اهتمام المواطنين بالاقتراع ، وتحدد درجة الاندماج الاجتماعي للفرد ، فنسبة التقييد باللوائح الانتخابية تابع لارتفاع أو انخفاض اندماج الأفراد في الجماعة الوطنية.

ولتفسير ظاهرة التصويت هناك ثلاث مقاربات يمكن إجمالها في التالي:-

١- المقاربة السوسيولوجية:-

التي تقيم علاقة بين التصويت والخصوصيات الاجتماعية للفرد، كالسن ، الجنس، المتغيرات السوسيو إقتصادية، والانتماءات الدينية والعرقية.

٢- المقاربة البسيكو سياسية:-

وحسب هذه المقاربة ، فإن العامل الأكثر تنبؤا باختيارات التصويت هو الهوية الحزبية ، والتي عادة ما تنتقل عبر الوحدة العائلية أي عبد التنشئة السياسية ، فمتى ارتبط الفرد بحزب ما ، إلا وتأثر بأيديولوجيته التي تمده بشبكة تفسيرية للواقع ن كما أنها تلعب دور مصفاة تخلق لدي الفرد ضد حجج المنافسين وتضعف من أهمية الحملات الانتخابية.

فالهوية الحزبية تعتبر إلي حد ما ضمان الاستقرار النسبي للتصويت الأفراد على مدي حياتهم.

المقاربة العقلانية:-

وفق هذه المقاربة ، فإن التصويت لم يعد يتحدد بموقع المصوت الاجتماعي ، ولا بانتماءاته الحزبية والأيديولوجية ، ولكن برهانات التصويت ن بحيث يمكن اعتبار الناخبين كمستهلكين يبحثون عن إشباع منافعهم إلي الحد الأقصى ، تبعاً للرهانات المطروحة إبان كل حملة انتخابية، وقد تتعدد هذه الظاهرة بانحراف الأحزاب السياسية وضعف مشاعر الانتماء لطبقة معينة .

وبناء على ما سبق ، فإن التصويت أضحى يأخذ صوراً متنوعة، كالتصويت العقابي ، والتصويت الصوري الذي يعني أنه في مقابل الناخب الذي لا يذهب أصلاً إلي صناديق الاقتراع، هناك أخر يصوت تصويتاً صورياً ، أي أنه يجهد نفسه بالذهاب إلي مكان الاقتراع، إلا أنه لا يختار ن وذلك إما لأن شروط الاختيار لا تتناسب معه ، أو لأنه مقتنع بأنه لا يوجد اختيار حقيقي.

أي أنه تصويت لمجرد التصويت ، يأتي من قبل هيئة ناخبة مقتنعة بأهمية التصويت ، لكنها في نفس الوقت مرتابة ومترددة، فهؤلاء يعبرون من خلال تصويتهم هذا عن أهميته، وفي نفس الوقت يؤكدون أن تصويتهم لا يجدي نفعاً ، وهذا ما يمكن تصنيفه ضمن الامتناع الانتخابي الذي قد يتخذ مستويات متباينة ومتنوعة.

المطلب الثاني:- الامتناع السياسي / الانتخابي :-

الامتناع باعتباره تعبير من تعبيرات السلوك الانتخابي قد يأتي كمصلحة لعدم الاقتناع بالمشهد السياسي ، ولتحليل ظاهرة الامتناع السياسي هناك مدخلين أساسيين:-

المدخل الأول:-

تحليل سياسي يمكن تفسيره بضعف سمعة المرشحين ، تشابه البرامج الحزبية، ثم المعرفة المسبقة بنتيجة الانتخابات ، وضعف اقتناع الناخبين بجدوى الاقتراع (رهان سياسي ومؤسساتي) .

في هذا المستوى يأتي الاهتمام بالأسباب السياسية بالدرجة الأولي ، في سياق البحث عن الحوافز التي قد تخلق عند الفرد، كالشعور بالضغينة تجاه الانتخابات ، وتجاه النسق السياسي ، ناهيك عن شعوره باللامبالاة ، مما يولد نوعاً من الحقد والضغينة والعداوة تجاه العملية الانتخابية.

المدخل الثاني:-

تحليل سوسيولوجي يقلل من تأثير عوامل الشعور باللامبالاة في تفسير ظاهرة التصويت ، ويؤكد على عوامل أخري كالشعور باللاشرعية أو ضعف الاندماج الاجتماعي ودورها ، هذه العوامل في تفسير الظاهرة ونبش أغوارها.

لقد أبرزت دراسات حديثة بأن متغيرات السن والجنس والانتماءات المهنية ، لا يمكن اعتبارها محددات لتفسير ظاهرة الامتناع ، بخلاف مستوي الدخل ، فضلاً عن الانتماءات الجغرافية ، بحيث أننا نسجل مشاركة أقوى في المناطق القروية نظراً لحضور الناخبين وقربهم من المنتخبين ، وفي المقابل تكون المشاركة أقل في المناطق الحضرية.

وفي هذا السياق نجد " أ-لان كلوط" الذي توصل في دراسته التي نشرت سنة ١٩٦٨، إلي أن الامتناع يتراجع بحسب درجة الاندماج في المجتمع " أهمية الجو المعيشي ، مكان السكن ، مكان العمل، التلاحم الاجتماعي، وكذا بالنظر إلي المشاركة الاجتماعية ، الممارسة الدينية ، الانخراط في العمل الجمعوي والنقابي".

الحصل إذن أن الامتناع وإن كان منتوجاً لمعيار ثقافي مشروط بعوامل اجتماعية ، فإنه يبقي محدداً أيضاً بالمواقع السوسيواقتصادية الموضوعية للأفراد كالسن ، الجنس، الدخل اليومي، المهن والسكن ، ومواقعهم الذاتية كانتماءاتهم الدينية والطبقية، ناهيك عن هوياتهم الحزبية ، دون إغفال تأثير الظروف السياسية لكل فترة انتخابية ، والأمر يتعلق هنا بطبيعة المرشحين ن طبيعة البرامج المقدمة ، نمط الاقتراع وكل ما يتعلق بالنظام الانتخابي ككل.

صفوة القول ، أن التصويت يبقي دائماً مرهوناً أو محكوماً برهانات انتخابية بالدرجة الأولي ، فاحتكاك العرض الانتخابي بالطلب الانتخابي يترجم إلي سلوكيات انتخابية تعزز بأوراق بيضاء أو ملغاة ، ولم لا الامتناع كلياً عن التصويت.

المطلب الثالث : مستويات الامتناع

في سياق الحديث عن مستويات الامتناع يتبادر إلي الذهن الصعود الهائل للأصوات الملغاة والأصوات البيضاء خلال كل محطة انتخابية تشريعية.

فالامتناع عن التصويت الذي شهدته الانتخابات التشريعية ليوم ٧ ستنمبر ٢٠٠٧ كان متوقعاً على كل حال حيث تم إنشاء " جمعية ٢٠٠٧دابا" من أجل أن تتولي قضية حث الناخبين على المشاركة ومساعدتهم على ضبط وسائل التعاطي مع العملية الانتخابية بمختلف

تعقيداتها ، وتحفيزهم على المساهمة في الاقتراع ، إلا أن الامتناع عن التصويت كان بارزاً للعيان لحظة الاقتراع وعقب نهاية العملية الانتخابية والإعلان عن النتائج

وبالتالي ، فقد اتخذ الامتناع أشكالاً مختلفة يمكن إجمالها في ثلاث مستويات رئيسية:-

المستوى الأول : عدم التقييد في اللوائح الانتخابية:-

ويقصد باللوائح الانتخابية تلك القوائم التي يتم فيها حصر المواطنين الذين تتوفر فيهم شروط التصويت ، وقد ظهر في المغرب منذ ظهير ١٩٥٩.

وتعد عملية وضع اللوائح الانتخابية مرحلة هامة ضمن الأعمال التحضيرية للانتخابات ، حيث تمكن من تسجيل الذين يحق لهم التصويت وإقصاء من لا يحق لهم ذلك.

ونظراً لأهمية اللوائح الانتخابية تم مراجعتها عند الضرورة لإضافة من أصبح يتوفر على حق التسجيل وشطب من فقد هذا الحق ، مع الانتباه إلي عدم تكرار التسجيل.

وبالرغم من التنصيص قانونياً علة إجبارية التسجيل في اللوائح الانتخابية وفق المادة الثانية من مدونة الانتخابات ٩-٩٧ ، إلا أنها لم تربط بين إجبارية التسجيل وإجبارية الاقتراع ، فليس كل من ورد أسمه في اللوائح الانتخابية مجبراً على ممارسة التصويت ، إلا أنه وبالرغم من المحاولات التي بذلت قصد مراجعة اللوائح الانتخابية فإن فئات عريضة من المواطنين أبت التقييد في اللوائح، ولم تبد اهتماماً يذكر بمجريات المراجعة.

والحاصل أن الامتناع عن التقييد في اللوائح الانتخابية يعتبر بشكل أو بأخر تعبيراً عن مستوى العزوف ، وبالتالي فإن هذا المستوى من الامتناع لهو من المؤشرات الأولية التي تفيد ضعف الاستعدادات السياسية لدي فئات واسعة من المواطنين للمشاركة الانتخابية.

وبعيدا عن الممتعين عن التسجيل في اللوائح الانتخابية ، فإن اللحظة الانتخابية قد تفرز أشكالاً جديدة من الامتناع تهم المسجلين الذين يملكون حق ممارسة التصويت ، ومن بين هذه الأشكال عدم ولوج مكاتب التصويت.

المستوى الثاني: الامتناع عن التصويت:-

تتفاقم ظاهرة الامتناع عن التصويت وتتزايد وتيرتها عبر مختلف المحطات الانتخابية المتعاقبة ، وبتأمل نسب عدم التصويت منذ الانتخابات التشريعية لسنة ١٩٦٣، يمكن استخلاص نتائج في غاية الأهمية:-

جدول التطور الكرونولوجي للامتناع عن التصويت

تاريخ الانتخابات التشريعية	نسبة المشاركة الانتخابية
١٧ مايو ١٩٦٣	%٧٢,٨٠
٣ يونيو ١٩٧٧	%٨٢,٣٦
١٤ ستنمبر ١٩٨٤	%٦٧,٤٣
٢٥ يونيو ١٩٩٣	%٦٣
١٤ نوفمبر ١٩٩٧	%٥٨,٣٠
٢٧ ستنمبر ٢٠٠٢	%٥١,٦١
٧ ستنمبر ٢٠٠٧	%٣٧

بملاحظة الجدول أعلاه يبرز بجلاء الطابع التنازلي للمشاركة الانتخابية عبر إعمال حق التصويت ، مع ضرورة الانتباه إلي أن نسبة الامتناع في انتخابات ٢٠٠٧ شكلت حالة انحدار شديد ، فإذا كان الامتناع عن التقييد في اللوائح الانتخابية نوع من العزوف عن العمل السياسي والشأن العامة بصفة عامة ، فإن الملاحظة الأساسية التي جاءت بها الانتخابات الأخيرة هي ظاهرة الامتناع عن التصويت ، حيث لم يكلف معظم المسجلين في اللوائح الانتخابية أنفسهم عناء الذهاب إلي صناديق الاقتراع.

وإذا كان هذا السلوك مستوى من مستويات الامتناع ، فإن هناك مستوي أخر يعتبر أكثر دلالة ومغزى ، وهو ظاهرة الأصوات الملغاة والأصوات البيضاء.

المستوى الثالث : البطائق الملغاة والأصوات البيضاء:-

تشهد المجتمعات السائرة في طريق النمو ظاهرة الأصوات الملغاة ، ويعزي ذلك في الغالب إلي آفة الأمية وغياب الوعي ، إلا أن ذلك قد يكون أيضاً نتيجة اليأس والإحباط والرفض ، عندما يتعلق الأمر بالمدن الكبرى والمناطق الحضرية.

لقد شكل اقتراع السابع من ستنمبر محطة لاختبار مستوي المشاركة الانتخابية ، فصارت مكاتب التصويت بالنسبة للكثير من الناخبين معزلاً للمشاركة وفق مقاساتهم الخاصة، والتعبير عن مكبوتاتهم السياسية التي أوحت باختناق فوضاءات التواصل ومجالات الاحتجاج فمنهم من فضل التشطيب على اللائحة بتعبير منه عن حالات الرفض ، ومنهم من رماها داخل الصندوق كما هي دون أن يكلف نفسه عناء الاختيار وكان لسان حاله يقوم " لم أجد بين أولئك من أمنحه ثقتي أو صوتي".

أزمة التصويت فإنه تجد امتداداتها في العزوف عن الممارسة السياسية ، واحتقار العمل السياسي والاستهزاء بامتهانه.

وهذا ما يفصح عنه الجدول الخاص بالنتائج الانتخابية خلال اقتراع ستنمبر ٢٠٠٧، خاص بمدينة طنجة .

نسبة الأصوات الملغاة	نسبة المشاركة السياسية	عدد المسجلين
%٣٢	%٢٢	٣٠٩,٦٨٩

صحيح أن الأمية تتحمل جزءاً من المسؤولية ، إلا أنها لا تتحملها كاملة، فمن يستطيع كتابة عبارات احتجاجية على قائمة المرشحين يستطيع أن يميز في اختياراته.[١]

الخاتمة :-

يعتبر موضوع الانتخابات من المواضيع الشائكة والمعقدة نظراً لأهميتها ودورها في إرساء وترسيخ الديمقراطية الحديثة وتمكين أغلب المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية من خلالها ، ولذلك اتجهت الأبحاث صوبها ، محاولة لفهم هذه العملية وتحليل متغيراتها ، خاصة في ظل الهندسة الديمقراطية والهندسة الديمقراطية كآليات يمكن لها أن تتحكم في سير العملية الانتخابية ونتائجها ، أي في التأثير في الأنماط الانتخابية للمواطنين ، هذه الأنماط التي تتعدد وتختلف ويستلزم لتفسيرها الأرتكاز على أسس علمية ، وعليه ظهرت مجموعة من النماذج الانتخابية لتحليل وتفسير الأنماط الانتخابية التي يتقمصها المواطنين من موعد انتخابي لأخر ، ولا شك بأن هذه النماذج قد ساهمت وبشكل كبير في تبيان ظهور نمط انتخابي دون أخر ، كما أنها مكنت الباحثين من ترجمة للأنماط الانتخابية إلي عوامل محددة يمكن التحكم فيها من خلال الهندسة الانتخابية ، ومن ثم إمكانية التحكم في الأنماط الانتخابية.[٢]

([1]) الفقير سميحة : عبد العلي حامي الدين ، العزوف الانتخابي ، ب ط ، طنجة ، ب ن ، ٢٠١٣ ،ص ٢٩:٣٨.

([2]) سارة سمير، ليمام سلمي : النماذج الانتخابية نحو مقاربة ميدانية ، لتحليل الأنماط الانتخابية في الجزائر ، ب ط ، الجزائر ، ب ن ، ٢٠١١ ، ص ص : ١٩٠: ١٩١.

الفصل الرابع
المال السياسي

مشكلة الدراسة
أهمية الدراسة
أهداف الدراسة
تساؤلات الدراسة
النفقات الانتخابية
تقديم الأموال للأحزاب والحملات
أبواب الأنفاق الانتخابي غير القانوني
الآثار المترتبة على تداول المال السياسي
خاتمة

مقدمة

إن سيطرة المال على مقدرات العملية الانتخابية وعلى كافة أطرافها هي آفة بالغة الخطورة والجسامة على سلامة التمثيل النيابي وعلى مصداقية تعبير أفرادها عن إرادتهم.

فلم يعد المال أمراً حيوياً لإدارة المعارك أو الحملات الانتخابية من جانب تمويل نفقاتها وإنما أضحي سلاحاً خطيراً للتأثير على إرادة الناخبين وتوجيههم نحو تأييد حزب بعينه أو مرشح أو قائمة بعينها سواء استخدام هذا السلاح من قبل المرشح ذاته أو من قبل أنصاره أو الحزب الذي ينتمي إليه لا فرق.

ولم يعد الأمر يقتصر على التأثير على إرادة الناخب فحسب ، وإنما يتجاوز ذلك لتكون إرادة المرشح ذاته فريسة لتلك الآفة بحيث يدين المرشح بالولاء لمن يدفع أكثر، وبذلك تتجلي سيطرة جماعات الضغط التي تمتلك النفوذ والمال على مجريات العملية الانتخابية وبالتالية على الحياة النيابية بأثرها ومن ثم تتضاؤل الفرص أو تنعدم أمام ذوي المثل والمبادئ المحققة للصالح العام المجردين من سطوة المال أو النفوذ لمنافسه تلك القوة الغاشمة لرأس المال وسيطرته على نتائج الانتخابات ولوصول إلي مقاعد العضوية في المجلس النيابي أو لمجابهة تحديات مراكز السلطة وعناصرها المتحكمة في تسيير دفة العملية الانتخابية وقراراتها حيث أن سلطان لمال وسيطرته أصبح هو الطريق المضمون لمن لا يحظى بأصوات الناخبين إلي مقعد البرلمان ابتداءً بالحصول على ثقة الحزب لترشيحه ومساندته وانتهاءً بشراء أصوات الناخبين. (١)

ويزيد من تفاقم تلك الآفة وتعاظم دورها المتحكم في نتائج الانتخابات أمور أبرزها تفشي الفقر والجهل والبطالة وذلك أمر طبيعي إذ أن من لا يملك قوته لا يملك قراره فإن هذا الثالوث يعد وبحق مرتعاً خصباً لآفة المال التي يمكن أن تفسد نزاهة الحياة النيابية ذلك حيث يقع كثير من الناخبين خاصة من يعاني منهم الفقر أو الجهل أو البطالة فريسة سائغة أمام العروض والعطايا والهبات والوعود والخدمات السابقة التي قدمها لهم المرشح أو أعوانه أو أقاربه فيدلي الناخب بصوته واضحاً في اعتباره تلك العناصر التي تعد ولا ريب بمثابة حبل شانق لأرادته.

فضلاً عن ذلك فإن القصور والنقص في التشريعات الحاكمة لعملية الأنفاق المالي الظاهرة والباطن على الحملة الانتخابية أو الدعم غير المحايد من السلطة لبعض المرشحين دون غيرهم يعد سبباً جوهرياً أخر لزيادة أثار سلاح المال السلبية على سلامة العملية الانتخابية.

([1]) فهد عبد العظيم صالح : الرشوة الانتخابية كأحد جرائم التأثير على إرادة الناخبين ، دار الأنجلو المصرية ، ٢٠١٢، ص ١٥.

من أجل ذلك عنت التشريعات الانتخابية الحديثة بتجريم فعل الرشوة الانتخابية لتلافي المخاطر المحدقة بنزاهة نتائج العملية الانتخابية ولتقويض سطوة المال على مقدرات المعارك الانتخابية.

المطلب الأول:-

يتناول هذا المبحث التعريف بالمال لغة واصطلاحاً، وكذا التعريف بالسياسة لغة واصطلاحاً ، نظراً لنسبة المال لها ، ثم التعريف بالمال السياسي كلفظ مركب.

الفرع الأول : تعريف المال لغة واصطلاحاً:-

– المال في اللغة: قال ابن منظور : (والمال معروف : ما ملكته من جميع الأشياء ، وقال الفيومي : (المال معروف ، ويذكر ويؤنث ، وهو المال ، وهو المال وتمول : اتخذ مالاً ومولد غيره ، وقال الأزهري : تمول مالاً: اتخذه قنية ، فقول الفقهاء : ما يتمول أي : ما يعد مالاً في العرف ، والمال عند أهل البادية: النعم.

– المال اصطلاحاً: أما في الاصطلاح فقد اثر للمال تعريفات عدة منها:–

عرف الحنفية المال بأنه : أسم لما هو مخلوق لإقامة مصالحنا به ، مما هو غيرنا.

ولكن يؤخذ على هذا التعريف أنه يسمح بدخول بعض ما خلق لمصالحنا، إلا أنه يعد مالاً ، كالتراب، وعرفه صاحب المجلة في المادة(١٢٦) بأنه: ما يميل إليه طبع الإنسان ويمكن ادخاره إلي وقت الحاجة ، منقولاً كان أو غير منقول.

- **ويرد على هذا التعريف اعتراضان:–**

الأول: إن من الأشياء ما تعافه النفس ، ولا يميل إلي طبع الإنسان ، ومع هذا فهو مال ، مثل السموم ، والأدوية المرة

الثاني : إن من الأشياء ما لا يمكن ادخاره على نحو تبقي معه منفعته كما هي، ومع هذا فهو مال ، كالخضروات.

وقال الإمام الشافعي: ولا يقع اسم مال إلا على ماله قيمة يباع بها، وتكون إذا استهلكها مستهلك أدي قيمتها وإن قلت ، وما لا يطرحه الناس من أموالهم مثل الفلس.

وعند الحنابلة : ما يبح نفعه مطلقاً ، أي في كل الأحوال أو يباح اقتناؤه بلا حاجة.

ويؤخذ على هذا التعريف أيضاً سماحه بدخول بعض ما يباح نفعه مطلقاً ، ولكنه ليس بمال كالتراب ، والمحقرات من الأشياء، كالحبة ، فهي مما يباح نفعه مطلقاً ولكنه ليس بمال [١]

([1]) محمد على محمد العمري : المال السياسي دراسة فقهية مقارنة بالقانون الأردني، مجل الشريعة والقانوني ، السنة السادسة والعشرون ، العدد الواحد والخمسون ، الأمارات العربية المتحدة ، ص ص ٨٧–٨٨

الفرع الثاني : تعريف السياسة لغةً واصطلاحاً:-

يتناول هذا الفرع بالسياسة لغة واصطلاحاً ، نظراً لنسبة المال إليها.

- السياسة لغة: مصدر من ساس الأمر سياسة : قام به ، وسوسه القوم: جعلوه يسوسهم ، وفي الحديث : كان بنو إسرائيل يسوسهم أنبياؤهم: أي تتولي أمورهم ، كما يفعل الأمراء والولاة بالرعية ، والسياسة : القيام على الشئ بما يصلحه، وهي : حياطة الرعية بما يصلحها لطفاً وعنفاً.

فنلاحظ أن معاني السياسة في اللغة تدور حول معنى تعهد الأمر بما يصلحه.

- **السياسة في الاصطلاح** : هناك تعريفات عديدة للسياسة عند الفقهاء قديماً وحديثاً **وهي على النحو الأتي:-**

من تعريفات القدماء: ما نقله أبن القيم عن ابن عقيل أنه عرفها بأنها : ما يكون الناس أقرب إلي الصلاح ، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول صلي الله عليه وسلم.

وعرفها ابن نجيم بأنها : فعل شئ من الحاكم لمصلحة يراها ، وإن لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي.

الفرع الثالث : تعريف المال السياسي باعتباره لفظاً مركباً:-

لم أجد فيما وسعني الإطلاع عليه من المراجع قديماً ، وحديثاً ، تعريفاً للمال السياسي ، إلا هذا التعريف وهو : توظيف المال لتمكني شخص ما ، أو حزب ما ، من تبؤء مكانة في العملية السياسية ، وتعريف أخر عرف المال السياسي بأنه : استخدام المال لأغراض وأهداف سياسية ، إلا أنني أري التعريفين لم يفرقا بين الأحوال التي يكون استخدم لمال فيها بقصد مصلحة سياسية خاصة أو شخصية بالمعنى السلبي ، وبين ما يكون من استخدام للمال لما فيه مصلحة البلاد والعباد، كاستخدامه من أجل التنمية السياسية مثلاً ، أو من أجل تأليف القلوب ، كما عرف في شرعنا الحنيف، ولذا كان لي اجتهاد في تعريف المال السياسي.[1]

وهنا لابد م الإشارة إلي أن تعريف المال السياسي ينبغي أن يشتمل على الصور التي يتحقق بها المال السياسي ، لا أن يقتصر على صورة منها ، كتلك التي يسميها بعض المعاصرين بالرشوة الانتخابية ، ولذا فيري الباحث أن يعرف المال السياسي باعتباره مركباً لفظياً بأنه : أسم لم يدفعه شخص ، أو جهة ، أو يدفع إليهما ، مما تميل النفس إلي تملكه ، أو الانتفاع به غالباً ، نظير تقديم المدفوع إليه للدافع مصلحة سياسية خاصة به.

([1]) محمد علي محمد العمري: مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨٩- ٩١.

- **شرح التعريف:-**

- قول الباحث اسم لما يدفعه : حتى يشمل كل ما يدفع ويقع عليه اسم المال، ولم يقل الباحث : اسم لم يبذله ، لأن البذل يوحي بمعني إيجابي وليس المال السياسي كذلك.
- إنسان أو جهة : لبيان أن المال السياسي قد تكون جهة تقديمه إنسان كمرشح لمنصب ما ، أو هيئة ما كنظام أو حكومة ، أو حتى دولة لدولة.
- أو يدفع إليهما : يعني أن المال كما قد يدفعهم شخص أو جهة ، فيمكن أن يكون المدفوع إليه شخص أو جهة.
- مما تميل النفس إلي تملكه أو الانتفاع به : حتى يشمل كل ما يمكن تصور دفعه ، فأي شئ تميل النفس إلي تملكه ، أو الانتفاع به يمكن أن يكون في موقف ما مالاً سياسياً، فيدفع فيه الناقدان ، والأوراق النقدية ، وعروض التجارة ، والأموال المنقولة ، وغير المنقولة ، وكذا الطعام ، والماء ، والكساء ، والدواء ، والأدلة على اختلاف نفعها واستعمالها ، كالسيارة والتلفاز ، والمدفأة ، والثلاجة ، والغسالة ، وغيرها من الأشياء التي يرغب الإنسان في تملكها أو الانتفاع بها.
- نظير تقديم المدفوع إليه للدافع : أي مقابل ، فلو أن شيئاً مما ذكر دفعه ، أو قدمه شخص، أو جهة لشخص أو جهة، ولم يكن ذلك مقابل موقف معين ، أو تأييداً لسياسية معينة ، فلا يسمي مالاً سياسياً لانتفاء معني المال السياسي عنه.
- مصلحة سياسية خاصة بالدافع: هذا يعني أنه يلزم لاعتبار كون المال مالاً سياسياً، أن يكون المدفوع إليه قد أخذ المال مقابل موقف سياسي معين ، أو تأييداً لسياسة معينة ، ينتهجها الدافع، أو ليحصل الدافع إلى منصب سياسي معين ، سواء أكان صاحب المصلحة شخصا ، أو جهة معينة ، أو دولة، فإن لم يكن الأمر كذلك، فلا يسمي المال المدفوع مالاً سياسياً ، كأن يكون المال لمدفوع من أجل توظيف شخص ، أو تقديمه على غيره في الاستحقاق ، أو يكون من أجل تسهيل أمر تجارة معينة ، أو لأي أمر أخر ، دون أن يكون من أجل تسهيل أمر تجارة معينة، أو لأي أمر أخر ، دون أن يكون لذلك الأمر بعد سياسي ، فلا يسمي عندئذ مالاً سياسياً وإنما يكون رشوة.[1]

تطور مفهوم الأنفاق الانتخابي :-

١- تطور المفهوم عالمياً:

لقد تبلورت عملية الأنفاق الانتخابي في السنوات الماضية وتطورت من كونها مجرد عملية تنظيم وإشراف وضبط الأنفاق وصولاً إلي تحولها باتجاه " التمويل العام للانتخابات" في الديمقراطيات الغربية ، وحتى سبعينات القرن الماضي، كان تأمين التمويل الانتخابي

([1]) محمد علي محمد العمري: مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٢- ٩٣.

يرتكز على تطوع الأفراد والمحازبين في أحزاب اليسار وتقديم عملهم كجزء من التبرع ، في حين أن أحزاب اليمين والتي تضم عدداً أقل من المتطوعين في صفوفها ، استندت أكثر إلي حملات وتبرعات فردية كبيرة ، ولم يكن للدولة أي نوع من أنواع التدخل في عملية تنظيم الأنفاق الانتخابي أو التمويل العامة المباشر للأحزاب والقوى السياسية.

لذلك كان من الضروري إيجاد الصيغ التي تضمن من جهة إنفاقا انتخابياً عادلاً وفي نفس الوقت لا تحرم الأحزاب والكيانات السياسية من حقها في خوض العملية الانتخابية بحرية ، الأمر الذي يضمن في المحصلة العامة انتخابات ديمقراطية في هذا الإطار ظهرت الحاجة تدريجياً لتمويل عام للانتخابات يؤمن من جهة جزءاً من التمويل الانتخابي ويضمن في جانب أخر إمكانية مراقبة عملية الأنفاق.

ورغم تشعب الاجتهادات والقوانين المتعلقة بالإنفاق والتمويل الانتخابي واختلافها من بلد إلي أخر ، إلا أنه يمكن تصنيفها في عدة نقاط وفقاً لهدف كل منها:-

- تقنين regulate التبرعات الضخمة عبر تحديد حد أقصى لهذه التبرعات.
- تشجيع التبرعات الفردية الصغيرة للمرشحين ، عبر إعفاءها من الضرائب.
- مراقبة الذمة المالية لطبقة السياسية.
- تحديد سقف للأنفاق الانتخابي.
- اعتماد التمويل العام للأنفاق الانتخابي.

تعتبر السويد من أوائل دول العالم التي اعتمدت مبدأ التمويل العام للانتخابات في إطار تنظيم الأنفاق الانتخابي وذلك في العام ١٩٦٦ والذي استند إلي ثلاث أساسية:-

١- التمويل المقدم إلي الأحزاب الجدية والتي تملك حضوراً سياسياً حقيقياً.

٢- الدعم المالي بناء على طلب معلل من الحزب أو المرشح.

٣- التمويل الانتخابي بكل نسبي حسب الحجم البرلماني لكل من الكتل السياسية.

مع نجاح التجربة السويدية وتطور العملية الانتخابية ، أخذت دول عدة بمفهوم التمويل العام ، فبدأت ألمانيا منذ العام ١٩٦٨ بتنظيم التمويل العام للحملات الانتخابية ، فبالإضافة إلي التبرعات واشتراكات الأعضاء يحصل كل حزب على مبالغ محددة من الدولة ، بحيث تمنح التمويل لكل تنظيم يحصل على أكثر من ٠,٥% من الأصوات على الصعيد الوطني و ١% على صعيد انتخابات المناطق والمقاطعات.[١]

اتبعت المملكة المتحدة نفس مسار الدول الأخرى ، حيث تم اعتماد سقف للأنفاق الانتخابي في العام ١٩٨٣، وعلى الأموال المنفقة والتبرعات أن تتم عبر حساب مصرفي

([1]) فريدة مزياني : الرقابة على العملية الانتخابية ، مجلة المفكر، العدد الخامس ، ص ٥.

مستقل خاضع لمراقبة الإدارة العامة المشرفة على العمليات الانتخابية ، وعلى المرشح/ة القيام بتعيين مندوب مالي خاص.

وفي محاولة لتعزيز أخلاقيات العملية الانتخابية بشكل عام وتلك المتعلقة بالأنفاق الانتخابي بشكل خاص تم تشكيل لجنة عرفت باسم " مفوضية نولان " ، والتي قامت بوضع معايير ثابتة قابلة للتطبيق والتعديل بشكل دائم مع تبدل الواقع الاقتصادي أو السياسي.

في فرنسا ، شكل القانون الصادر في ١١ آذار ١٩٨٨، الأول ضمن سلسلة من القوانين والذي برمج نظام تمويل الأحزاب السياسية مع تحديد سقف للأنفاق الانتخابي وآلية مراقبة ذلك.

في أسبانيا غير القانون الصادر العام ١٩٨٧ ، بشكل جذري الشكل المعتمد لتنظيم الأنفاق الانتخابي منذ العام ١٩٧٨ وتم اعتماد ٣ أوجه للتمويل الانتخابي العام.

- الدعم المالي المقدم للأحزاب من أجل النشاطات العادية للحزب والتي تخضع لرقابة رسمية.
- الدعم المالي المقدم للأحزاب بشكل نسبي حسب عدد أعضاء مجلس النواب التي حصل عليها الحزب وللأصوات التي حصل عليها.
- الدعم المالي الثابت للكتل البرلمانية والتي تحدد بحد أدنى وعلى أساس عدد النواب في كل كتلة.

وفي كندا ، حدد القانون سقفاً مالياً ليس فقط للأنفاق الانتخابي للمرشحين بل كذلك للمنظمات الوطنية التي تدور في فلك الأحزاب .

وفي الولايات المتحدة الأميركية ، لم يكن هناك أي نوع من تحديد لسقف الأنفاق الانتخابي حتى العام٢٠٠٠ مع أن الدراسات أظهرت أن أكثر من ٧٠% من المنتخبين هم من الذين يحصلون على تبرعات مالية ضخمة . [١]

تطور المفهوم عربياً:-

في المنطقة العربية ، لم يتبلور لغاية اليوم قيام عملية انتخابية ديمقراطية ، ويمكن التأكيد على أن تجرب الانتخابات في المنطقة العربية هي شبه صورية في أغلبية الدول التي تحصل فيها الانتخابات باستثناء ٣ دول هي لبنان وفلسطين والعراق.

في واقع الأمر لا تتطرق الأنظمة الانتخابية في غالبية الدول العربية إلي موضوع تمويل الحملات الانتخابية والأنفاق الانتخابي بشكل مستقل ومفصل وأن وردت ، فترد عادة في فقرات ومواد تأتي بمعظمها تحت عنوان الأحكام الجزائية باستثناء القليل منها وتحديداً

---

[1]) فريدة مزياني : مرجع سبق ذكره، ص ٧، ٨.

في السنوات العشر الماضية ، ومنها قانون الانتخاب الجزائري الذي يتحدث تفصيلاً عن موضوع النفقات الانتخابية (الانتخابات الرئاسية ، الانتخابات النيابية).

في الجزائر ، حددت المادة ١٣٧ المعدلة من قانون الانتخاب ، سقف الأنفاق الانتخابي للمرشحين إلي منصب الرئاسة بـــ ١١ مليون دينار جزائري (ما يعال ١٥٥٠٠٠ USA) في المرحلة الأولي من الانتخابات وبـــ ١٣ مليون دينار جزائري (ما يعادل ١٨٣٠٠٠ دولار أمريكي) في المرحلة الثانية ، على أن تقوم الدولة بتسديد ما نسبته ١٠% من مجموع النفقات الانتخابية لكل مرشح وترتفع هذه النسبة إلي ٣٠% من النفقات الحقيقية للذين وصلوا إلي الدور الثاني من الانتخابات (المادة ١٣٨) ممن حصلوا على ما نسبته ٢٠% من الأصوات.

ولم يغفل القانون المنظم تحديد عملية تمويل الحملات الانتخابية (المادة ١٣٥) عن طريق مساهمة الأحزاب السياسية (الجمعيات ذات الطابع السياسي) ، وتحديد مساعدة من الدولة تقم على أساس الأنصاف بالإضافة إلي توكيل خاص من حساب المرشح على أن يحظر على كل مرشح " أن يتلقي بصفة مباشرة أو غير مباشرة هبات نقدية أو عينية أو أية مساهمة أخري مهما كان شكلها من أي دولة أجنبية أو أي شخص طبيعي أو معنوي من جنسية أجنبية "(المادة١٣٦) من القانون الجزائري " ومهما كان نوعها وعنوانها".

وفي تونس ، لم يحدد قانون الانتخاب سقف الأنفاق الانتخابي إلا أنه أكد على موضوع استرجاع المرشح لمنصب الرئاسة لنوع من النفقات الخاصة .

وفي اليمن ، سمح قانون الانتخاب (المادة ٧٥) للمرشحين لنصب الرئاسة بتمويل حملاتهم الانتخابية وتلقي التبرعات من المواطنين اليمنيين من دون التمييز بين شخص معنوي أو طبيعي " شريطة أن يكون عن طريق فتح حساب في أحد البنوك ، وأن يقدم كشف بحساب التبرعات أولاً بأول للجنة العليا للانتخابات.[١]

وفي مصر حددت المادة(٢٤) من قانون الانتخابات الرئاسية ، الحد الأقصى لما ينفقه كل مرشح في الحملة الانتخابية عشرة ملايين جنيه (USA ١,٧٣٢٠٠٠) ، ويكون الحد الأقصى للأنفاق في حالة انتخابات الإعادة مليوني جنيه (USA ٣٤٧٠٠٠) ، على يحصل كل مرشح لرئاسة الجمهورية على مساعدة مالية من الدولة المصرية " تعادل ٥% من قيمة الحد الأقصى للأموال التي يجوز إنفاقها في الحملة الانتخابية ن ومساعدة تعادل ٢% من هذه القيمة في حالة انتخابات الإعادة " (المادة ٢٥) وسمح القانون المصري للمرشح أن يتلقي تبرعات نقدية أو عينية من الأشخاص الطبيعيين من المصريين ومن

([1]) فريدة مزياني : مرجع سبق ذكره ، ص ٩: ١٢.

الحزب الذي رشحه ، بشرط ألا يتجاوز التبرع من أي شخص طبيعي ٢% من الحد الأقصى للأنفاق على الحملة الانتخابية " (المادة ٢٦)، على أن يلتزم بفتح حساب خاص بالحملة الانتخابية بالعملة المحلية في مصرف محدد من قبل " لجنة الانتخابات الرئاسية " يودع فيه:-

- ما يتلقاه من التبرعات النقدية.
- ما يحصل عليه من الدولة من مساعدة مالية.
- ما يخصصه من أمواله الخاصة.

وفي أراضي السلطة الفلسطينية ، حددت (المادة ١٠١) من القانون الفلسطيني ٢٣ سقف الأنفاق الانتخابي للحملة الانتخابية لأي قائمة انتخابية أو لأي مرشح للانتخابات.

١- مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً للصرف على الحملة الانتخابية للمرشح لمنصب الرئيس أو القائمة الانتخابية.

٢- ٦٠٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملة المتداولة قانوناً للصرف على الحملة الانتخابية للمرشح لعضوية المجلس في الدائرة الانتخابية.

ولتمويل هذه الحملات حظر القانون على أي قائمة انتخابية أو مرشح يشترك في الانتخابات الحصول على أموال لحملته الانتخابية:-

" من أي مصدر أجنبي أو خارجي غير فلسطيني بشكل مباشر أو غير مباشر "، المادة (١٠٠).

وأجبر القانون كل قائمة انتخابية اشتركت في الانتخابات ، وكل مرشح شارك ، على : " أن يقدم إلي لجنة الانتخابات خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب النهائية ، بياناً مفصلاً بجميع مصادر التمويل التي حصل عليها والمبالغ التي أنفقها أثناء الحملة الانتخابية " المادة(١٠٠)[١]

خصائص المال السياسي :-

لابد لنا من أبرز أهم الصفات التي يتميز بها المال السياسي وانطلاقا من تسميته إنه:-

١- مال ، والمال وفقاً لنص المادة (٥٣) من القانون المدني هو" كل عين أو حق له قيمة مادية في التعامل " ، كما نصت المادة (٥٤) من نفس القانون على أن " كل شئ يمكن حيازته مادياً أو معنوياً والانتفاع به انتفاعاً مشروعاً ولا يخرج عن التعامل بطبيعته أو بحكم القانون يصح أن يكون محلاً للحقوق المالية".

([1]) محمود قنديل : اعرف حقوقك الانتخابية ، المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، الطبعة الأولي ، ٢٠١١ ، ص ص ١٣٥.

٢- مصدر هذا المال قد يكون شخص طبيعي يهدف لتحقيق مكاسب شخصية مادية أو معنوية (أرباح أو نفوذ) أو شخص اعتباري من أشخاص القانون العام أو الخاص للسيطرة على الطرف المدفوع له لتنفيذ مشروع معين ذات طابع مادي أو معنوي ، أما المدفوع له هو الأخر قد يكون شخص طبيعي أو اعتباري ، فقد يكون فرد أو جماعة أو منظمة أو دولة ، وتتمثل السيطرة بأن تكون سياسة تسير في خط معين أو سيطرة اقتصادية لتحقيق هدف معين.

٣- قد يكون المال مشروع أو غير مشروع من حيث المصدر ومن حيث الهدف والنتيجة.

فمن حيث المصدر أحياناً لا يعرف مصدره وينطوي على السرية ، كما قد يكون مصدره شخص طبيعي أو معنوي يرصده لتحقيق عمل خيري، ومن حيث الهدف فينصرف المال إلي النشاط الذي رصد إليه، فقد يظهر في ناحية مادية خارجية تفيد مصلحة الجمهور أو ربما يرصد بشكل يهدد أمنهم وصحتهم وسكينتهم.[١]

٤- يحد المال السياسي المجال الأمثل لنطاق تطبيق القواعد التي يشتمل عليها القانون.

٥- قد يكون مصدر المال السياسي من شخص طبيعي أو شخص اعتباري ، والأشخاص الاعتبارية قد تكون عامة أو خاصة ، وهذا ينعكس على طبيعة المال السياسي فإذا كان مصدره الدولة أو أحد مؤسساتها العامة فإن المال السياسي يكون من الأموال العامة ترصد لتحقيق مصلحة عامة ، لذا فإن دفع هذا المال لتحقيق هدف يجب أن يأخذ الصفة المذكورة.[٢]

الرشوة الانتخابية : ظاهرة شراء وبيع الأصوات:-

شاعت مؤخراً ظاهرة بيع وشراء الأصوات في الانتخابات ، وقد تم تسميتها بالمال السياسي ، وهنا تختلف الورقة بالتسمية حيث أن المال السياسي يمكن أن يكون مشروعاً ، فعلي سبيل المثال : فإن التبرعات التي يتم تقديمها للمرشح يمكن لها أن تندرج في بند المال السياسي ، أما بيع وشراء الأصوات فلا يمكنه وصفه إلا بالرشوة

([1]) نداء كاظم المولي: استغلال المال السياسي، مجلة المفكر ، العدد الحادي عشر، الأردن ، ٢٠١٤، ص ٤٢.

([2]) نداء كاظم المولي : مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤.

، حيث يدفع المرشح أو وكيله مبلغاً من المال مقابل ضمان التصويت من قبل الناخب وهي عملية غير مشروعة ومخالفة لقانون الانتخاب.

والمشكلة في هذه الظاهرة لا تقف عند تزوير إرادة الناخبين باستخدام المال أو وصول غير المؤهلين إلي مراكز صناعة القرار، فهذه الظاهرة تكرس وتجدر سلوك الرشوة في المجتمع بل وتكاد تجعله أمراً طبيعياً ومستساغاً ، والكارثة تتمثل في عدم اختراق هذه الظاهرة للأفراد فقط بل وتصل إلي المؤسسات ، حيث يقوم المرشح بالتبرع لجميع أو ناد مقابل ضمان الحصول على أصوات منتسبي هذه الجمعية أو النادي وهو ما يعني دخول المؤسسة كاملة في منظمة الرشوة ، ويمكن تلخيص أسباب قبول الناخبين بفكرة الرشوة بمجموعة من الأسباب من أهمها عدم قناعة الناخب بالنظام الانتخابي، وبالتالي بجدوى مجلس النواب من الأساس ، وعليه فالناخب يعتبر الصوت الذي سيدلي به مهدوراً وبلا قيمة ويصل إلي قناعة بأن الثمن الذي سيقبضه مقابل هذا الصوت أكثر فائدة له من إهدار صوته على برلمان لا يثق به أساساً ، كما أن النظام الانتخابي الذي يعتمد عليه الفردية والدوائر الصغيرة يشجع المرشح على شراء الأصوات وذلك لأن المبالغ التي سيدفعها لن تكون كبيرة بالمقارنة مثلاً مع دوائر أكبر ، فبالتأكيد فإن عدد الأصوات المطلوبة للنجاح في الدوائر الصغير اقل بكثير من العدد المطلوب في الدوائر الكبيرة ، ويفاقم من هذه الظاهرة حقيقة انعدام فاعلية آليات مكافحة هذه الممارسة وعدم الجدية الكاملة في التعامل معها إذ يشجع ذلك المرشحين والناخبين على ممارستها على حد سواء. [1]

أمثلة للفساد المالي في الانتخابات:-

أنواع الرشاوى الانتخابية:-

١- نقدية : بأن يتم دفع المال مباشرة إلي الناخب لكي يقوم بالتصويت لصالح مرشح بعينه أو حزب وقد تكون بشكل فردي مثل الدفع للناخب بصفة مباشرة أو بطريقة جماعية مثال الدفع لكبير العائلة أو صاحب النفوذ بالدائرة.

٢- عينية: ومنها تقديم الهدايا العينية والطرود الغذائية لأعضاء الدائرة الانتخابية أو تقديم بعض الخدمات الإنشائية من أجل التصويت لصالح المرشح.

٣- الوعد: ومنها الوعد بتوظيف الأشخاص مقابل الحصول على أصواتهم الصوت أو الوعد بزيادة الرواتب.

([1]) محمد الحسيني : الأثر الأجتماعي للنظام الأنتخابي ، مؤسسة فريد ريش إيبرت ، مكتب الأردن والعراق، عمان ، الأردن ، ٢٠١٤، ص ص ١٤، ١٥.

٤- حل المشكلات: وهي وهود من المرشح إلي الناخبين بتوفير بعض الخدمات الأساسية للدائرة مقابل حصوله على أصواتهم.

أمثلة عن الرشاوى الانتخابية في مصر:-

أصبحت الرشاوى الانتخابية هي الثمه المميزة التي تصاحب إجراءات الانتخابات في مصر والسبب في ذلك عدة عوامل:-

١- ازدياد نسبة الفقر داخل مصر وهذا يسهل للمرشحين العزف على هذا الوتر من أجل شراء الأصوات.

٢- عدم ثقة المواطن المصري في مصداقية المرشحين وبرامجهم ووعودهم الانتخابية.

٣- عدم تنفيذ القانون بالنسبة للمخالفين.

٤- عدم اتخاذ الهيئة المشرفة على الانتخابات والإجراءات الفاعلة لوقف هذه الظاهرة.

٥- عدم وجود موظفين تابعين للجان المشرفة على الانتخابات مؤهلين لضبط مثل هذه الخروقات.

٦- غياب التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والجهات الرسمية في الدولة.

٧- وجود مناطق كثيرة في مصر تحكمها العصبيات القبلية.

كل هذه العوامل هي التي أدت بشكل كبير إلي انتشار هذه الظاهرة المصاحبة للانتخابات داخل مصر فتقدم الرشاوى الانتخابية بشكل مباشر مثل تقديم مبالغ مالية من وسطاء المرشح إلي الناخب من أجل التصويت لصالحه أو تقديم مبالغ مالية أو إعانات أو خدمات لكبير العائلة من أجل ضمان أصوات أفراد تلك العائلة.

ومنها ما هو غير مباشر مثال:-

١- تقديم السلع التموينية والغذائية للمواطنين بأسعار رمزية أو بأسعار تقل بكثير من ثمنها الحقيقي مقابل الدعاية لبعض المرشحين.

٢- توزيع أكياس من السلع التموينية الأساسية مثال الأرز والسكر والسمن مجاناً من أجل جلب الأصوات.

٣- إقامة سرادقات لبيع السلع التموينية واللحوم بأسعار زهيدة.

٤- توفير بعض السلع الغير متوافرة وقد ظهرت ذلك في الانتخابات البرلمانية الأخيرة حيث استغل بعض المرشحين وجود أزمة في أنابيب البوتاجاز عن توفيرها لأبناء الدائرة الانتخابية بسعر التكلفة المدعم.

٥- توزيع الملابس واللحوم في الأعياد.

٦- عمل مسابقات بين أبناء الدائرة وتوزيع جوائز على المشاركين فيها.

وقد أثبتت بعض التقرير الصادرة في شأن رصد ومتابعة الانتخابات في مصر أن غالبية المرشحين الفائزين في الانتخابات سواءً كانت البرلمانية أو الرئاسية قد تجاوزت نفقات الدعاية على حملاتهم الانتخابية أضعاف الحد الأقصى سواء المحدد بواسطة القانون (في الانتخابات الرئاسية) أو بواسطة اللجنة العليا للانتخابات (في الانتخابات البرلمانية).

كما أن عدداً من التقارير الاقتصادية وبعض الأبحاث التي تمت على الانتخابات الرئاسية الأخيرة عام ٢٠١٢ أكدت على أن ما أنفقه المرشحان المتنافسان في جولة الإعادة محمد مرسي وأحمد شفيق ، وصل إلي ٣٠٠ مليون جنيه خلال الجولة الأولي فقط ، وهو ما يعني أن الميزانية التي أقرها القانون غير واقعية ، لأن ارض الواقع والدلائل السابقة في الانتخابات الماضية ، تؤكد أن ما يتم إنفاقه يتجاوز ١٠ أضعاف السقف الذي حدده القانون ، وهذا ما دعا احد رجال الدين وهو الدكتور أحمد الطيب ، شيخ الجامع الأزهر- عقب الإدلاء بصوته في الانتخابات الرئاسية إلي مطالبة الناخبين باختيار مرشحهم بحرية تامة دون أي ضغوط خارجية أو مساومة أو رشاوى مادية أو معنوية أو خدمية[١]

النفقات الانتخابية:-

١- التعريف بالنفقات الانتخابية:-

اعتمدت العديد من الدول أنظمة ترمي إلي تقليص دور المال في الانتخابات، فأتت القوانين لتحدد النفقات الانتخابية لحزب أو مرشح/ة ما ، وتقيم تمييزاً واضحاً بين العناصر المحسوبة كنفقات انتخابية وتلك التي تحسب كذلك ففرضت سقفاً للمساهمات المالية في إدارة وبلورة العملية الانتخابية قبل وأثناء الانتخابات ، وغالباً ما تعمد هذه الدول إلي مراجعة قوانينها عند الوقوع بأي نقص بهدف الحد قدر الإمكان من التحايل على القوانين ، فالأحزاب السياسية والمرشحون والواهبون قد ينجحون أحياناً في التملص من موجبات القانون بالإفادة من الفراغات والثغرات التشريعية.

يعتبر من النفقات الانتخابية " كل إنفاق مباشر أو غير مباشر ، يهدف إلي التسويق لمرشح/ة أو لكيان سياسي ما في الانتخابات.

وهي قيمة قد تكون مبلغاً م المال أو شئ مادياً أو القيام بعمل لصالح مرشح/ة ما أو الامتناع عن القيام به لخدمة هذا المرشح/ة، خلال فترة الانتخابات من أجل المساعدة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لمرشح/ة ما أو عدم المساعدة.

([١]) سمير الباجوري : دراسة تحليلية ومقارنة للمنظومة القانونية الحاكمة للأنفاق المالي للانتخابات في التشريعات المصرية ، الأنجلو المصرية ، ١٩٩٨م.

وهي محكومة بشكل أو بأخر بمبدأين أساسيين : التوازن والشفافية:-

- التوازن أو تكافؤ الفرص: بحيث تتوافر لكافة المرشحين فرص متساوية في إمكانية التعبير ، ويتوفر للناخبين الوضوح الكافي من أجل اختيار مرشحيهم ن من هنا تنحصر النفقات الانتخابية في سقف محدد.
- الشفافية : فور الانتهاء من العملية الانتخابية يتوجب على كل مرشح أن يقدم تقريره المالي المفصل حول النفقات التي تمت خلال فترة الانتخابات[1].

تقديم الأموال للأحزاب والحملات:-

- **ما الغرض من تقديم الأموال العامة؟**

يمكن أن يشكل التمويل العام خطوة إيجابية نحو معالجة العديد من التحديات التي نوقشت في الجزء السابق خصوصاً عندما تكون مصحوبة بإصلاحات تكميلية أخري يمكن للتمويل العام أن يوفر آلية لتشجيع مشاركة قطاعات لا تحظي بالتمثيل الكافي وبمؤسسة النظام الحزبي ، كما يمكن أن يساعد في زيادة تنافسية النظام الحزبي في الوقت نفسه ، هناك بعض الأخطار المحتملة ، مثل المخاطرة في أن تصبح الأحزاب متكلة على الدولة ، واحتمال إضعاف العلاقات بين الأحزاب والحركات القاعدية ، كما يمكن أن يستعمل التمويل العام من قبل الأحزاب الموجودة في السلطة لقمع الأحزاب الأقلية الصغيرة أو عدم تشجيع الأحزاب حديثة التشكل.

برز التمويل العام بوصفه تدبيراً نفذته الديمقراطيات الجديدة والعريقة على حد سواء ، وحقق نجاحات انعكست إيجاباً على صحة الأحزاب السياسية والأنظمة السياسية برمتها، على عكس الإجراءات القانونية الأخرى التي تعالج موضوع تمويل الأحزاب والتي تناقش في هذا الجزء ، فإن أنظمة التحويل العامة يتميز إنشاؤها وإدارتها بالبساطة النسبية من ناحية أخري ، فإن التمويل العالم للأحزاب السياسية قد يتطلب موارد مالية أكبر من تلك التي تتطلبها إستراتيجيات أخري ، ويواجه في كثير من الأحيان اعتراضا من الشرائح التي تدفع الضرائب التي تتشكك في الأحزاب السياسية أصلاً في حين أن التمويل يكون في أكثر أشكاله نجاحاً عندما يكون مصحوباً بآلية إنفاذ قوية ، فإنه أقل تعقيداً من معظم آليات الإنفاذ.

الأكثر أهمية من ذلك، ثمة أدلة ملموسة على أن التمويل العام للأحزاب السياسية يفضي إلي أحزاب أقوى وأكثر احترافية وإلي درجة أكبر من التنافس الحزبي نتيجة لذلك ، فإن العديد من المعلقين يؤيدون استعمال التمويل العامة للمساعدة في تحقيق الأهداف.

([1]) حسام الدين محمد أحمد : المال السياسي ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٣، ص ١٤.

ويهدف الدعم المالي المباشر (أي التحويلات النقدية من الدولة إلي الأحزاب) عادة إلي تقوية الأحزاب وزيادة التنافس الحزبي والحد من الفساد ، وتقليص نفوذ المانحين السياسيين الأثرياء ، للتمويل غير المباشر الذي تتم مناقشته لاحقاً أهداف مماثلة ، لكن نطاقه يقتصر بشكل عام على الموارد المادية التي تمتلكها الحكومات أصلاً ، التمويل المباشر يسمح للدول بتقديم التمويل لتلك النفقات التي لا تستطيع أو لا تريد تقديمها للأحزاب بشكل عيني ، أما ما إذا ما كان التمويل العام يساعد على تحقيق هذه الأهداف فيعتمد إلي حد كبير على عدة عوامل ، بما في ذلك حجم الدعم العام المقدم والوقت الذي يوزع فيه هذا الدعم ليس هناك نموذج واحد لكيفية معالجة قوانين تمويل الأحزاب السياسية لهذه المسائل ، حيث إنها تعتمد بشكل كبير على الظروف الخاصة بالبلد. [1]

- **التمويل العام المستمر مقابل التمويل خلال فترة الانتخابات وحسب مثالياً:-**

تدعم الأحزاب مسئوليها المنتخبين ولديها وجود بين المواطنين خارج الفترات الانتخابية مثل هذا الحضور يساعد الأحزاب على تطوير روابط مستمرة مع المجمع ، وعلى تطوير سياسات تستند إلي احتياجات المجتمع، وهذا ما يميز الأنظمة السياسية الأكثر مؤسسة ، لهذا السبب ، فإن عدداً كبيراً من البلدان يدعم الأحزاب السياسية بتمويل مستمر – يدفع عادة مرة كل ثلاثة أشهر – إضافة إلي تمويل الأحزاب خلال الفترة الانتخابية ، كما يستند التمويل المستمر إلي نفس المنطق الذي يستند إليه تمويل الانتخابات من حيث إنه يحل محل مصادر التمويل التي يمكن أن تكون مشبوهة يمثل التمويل المستمر خياراً مهماً في السياسات بالنسب لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكن أن تدرسه بالنظر إلي ضعف أنظمة الأحزاب ومؤسستها في سائر أنحاء المنطقة.

قبل الانتخابات (الدفع المسبق) أو بعد الانتخابات (الدفع اللاحق) في حين يمكن لتقديم الأموال قبل الانتخابات أن يحقق قدراً أكبر من المساواة في ميدان المنافسة ، فإنه قد يكون من الأسهل إنفاذ القانون من خلال آليات الدفع اللاحق بعض البلدان تقديم دفعة مالية قبل الانتخابات ، ودفعة ثانية مشروطة باستلام أو معالجة تقارير عن الفترة الانتخابية بشكل عام ، فإن الدفع اللاحق يمكن ربطه بشكل أسهل بمتطلبات الإبلاغ ، وبالتالي يمكن أن يساعد في المحافظة على مسائلة الأحزاب من خلال استعمال الموارد العامة التي تأتي على شكل تمويل عام على النقيض من ذلك ، فإن الدفع المسبق أفضل بالنسبة للأحزاب الجديدة أو الضعيفة التي قد لا تكون قادرة على دفع الكلفة الكاملة لحملة انتخابية مباشرة تونس ،

([1]) سوجيث شودري، كاثرين غلين باس وآخرين: أنظمة تمويل الأحزاب السياسية ، منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، ٢٠١٤، ص ص ٤١:٤٥.

كما نناقض أدناه ، قدمت دفعتين نقديتين قبل الانتخابات لمجلسها التأسيسي عام ٢٠١١ ، وكانت الدفعة الثانية مشروطة باستلام تقارير حول الدفعة الأولي ، كما كانت مشروطة بتحقيق عتبة معينة .

التمويل غير المباشر:-

يشير التمويل غير المباشر إلي الموارد العينية التي تقدم إلي الأحزاب السياسية ، قد يكون أكثر أشكال التمويل غير المباشر انتشاراً هو الوصول المجني أو المدعوم لوسائل الأعلام ، سواء كانت خاصة أو مملوكة من الدولة وتشمل الأشكال الأخرى للدعم غير المباشر الاقتطاعات الضريبية من المانحين الأفراد للأحزاب السياسية ، إضافة إلي الإعفاءات الضريبية للمنظمات الحزبي نفسها، وتوفير منشآت تملكها الدولة لاجتماعات الحملات الانتخابية ، والبريد المجاني ، أو إعطاء المساحات لعرض المواد الدعائية قد يتمكن أشكال الدعم هذه ذات قيمة مساوية للمساعدة المباشرة من الناحية المالية ، كما تنطبق العديد من الأسئلة نفسها التي تصاحب تقديم وتوزيع التمويل المباشر على بعض أشكال التمويل غير المباشر ، خصوصاً توزيع الوقت المخصص للأحزاب على الإذاعة والتليفزيون.

وسائل الإعلام:-

في العديد من الحالات ، يتمثل الشكل الأكثر أهمية للتمويل غير المباشر في الوصول إلي وسائل الأعلام المرئية والمسموعة ، إن إتاحة الوصول إلي وسائل الأعلام التي تملكها الدول أمر شائع ن كما أن بعض البلدان تقوم الدولة بشراء الوقت في وسائل الأعلام الخاصة لتقديمه للمتنافسين في الانتخابات ،وهناك بديل يتمثل في أن يكون الوصول إلي وسائل الأعلام مصحوباً بقيود على الحملات الانتخابية من خلال وسائل الأعلام الخاصة كطريقة لتخفيض تكاليف الانتخابات ن المملكة المتحدة تحظر شراء الإعلانات التلفزيونية الخاصة لأغراض الحملات الانتخابية ، وفي تونس تحظر القوانين الناظمة لانتخاب المجلس.

أبواب الأنفاق الانتخابي غير القانوني:-

بالرغم من أهمية تحديد أبواب الأنفاق الانتخابي القانونية التي تم تناولها في الفصل السابق ، إلا أن محاولة حصر أو تعدد الأنفاق الانتخابي غير القانوني ترتدي كذلك أهمية كبيرة ، فإن كان المطلوب هو معرفة الأنفاق القانوني من أجل ضبطه وإلزام المرشحين بسقف معين ، فالخطر الأخر الذي يتهدد العملية الانتخابية يتأتي كذلك من الأنفاق غير

القانوني ، ففي النفقات القانونية يمكن المحاسبة في حال تم تجاوز السقف المحدد، أما في النفقات غير القانونية فهي تبقي غير منظورة وغير ملحوظة بالنسبة للقانون.

في هذا الإطار يحاول هذا الفصل إعطاء صورة عامة عن أبواب الأنفاق غير القانونية الأكثر انتشاراً وشيوعاً مع العلم أنه لا يمكن لأحد الإدعاء إمكانية حصر هذه النفقات بشكل كامل لأن عملية الرشاوى المباشرة وغير المباشرة تتبلور بوسائل متعددة ومتنوعة منها.

١ – دفع الأموال لرؤساء اللوائح:-

يمكن لقادة اللوائح في نظام التمثيل الأكثرية أو النسبي أيضاً فرض مبالغ مالية على المرشحين الراغبين في دخول هذه اللوائح (لتمويل الحملة الانتخابية للائحة ، أو للحساب الشخصي لرئيس اللائحة) ويدخل هذا التمويل في نطاق الرشوة الانتخابية ، معززاً بالتركيبة الطائفية المبنية على شبكة من العلاقات الزبائنية المترسخة نتيجة لطبيعة التحالفات وواقع الحياة السياسية التي تتحكم فيها معطيات سياسية – اجتماعية – طائفية – مناطقية ومرتبطة بالقوانين الانتخابية.

نتيجة التركيب السياسية – الاجتماعية – المالية تعاظمت قدرة القادة والزعماء السياسيين في تشكيل اللوائح والبواسط والمحادل مقارنة بالآخرين ، مما يشكلون عن رافعة انتخابية في العمل ، هذا الأمر جعل قدرتهم على السير بتأليف لوائح ائتلافية متعاظمة مقارنة بالآخرين ، تترتجم هذه القدرة في إمكانية قبولهم بمن يريدون على هذه اللوائح ، مما يضطر المرشحون على دفع مبالغ مالية طائلة غير محددة والالتزام بتبعية القرار والخيار في حالة النجاح، وإلا فقدوا من حظوظهم في العودة إلي الالتحاق باللائحة عند الاستحقاق الانتخابي القادم.[١]

- **رشوة المسئولين والموظفين ومن له تأثير على مجريات العملية الانتخابية :-**

يتم ذلك حين يستعمل المرشحون أو الجهات الداعمة لهم، إمكانياتهم بهدف تجبير سلطة الموظفين وكل من له تأثير على مجريات العملية الانتخابية لمصلحتهم الخاصة ، ويتبلور ذلك على سبيل المثال لا الحصر عن طريق دفع الأموال مباشرة، الوعود بالترقية الوظيفية ، تحسين شروط الوظيفة ن ومن الأمثلة الملموسة ، رشوة هيئة القلم ، مأمور النفوس ، المخاتير ، قادة الأجهزة الأمنية.

([1]) حسام الدين محمد أحمد ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

استغلال السلطة لمنافع شخصية:-

غالباً ما يستغل المرشح/ة أو الجهة الداعمة لـه ، الموجودين في الحكم وجودهم في السلطة ، بهدف التأثير على مجريات العملية الانتخابية ، بطرق وآليات متنوعة ومتعددة، منها المنافع والإمكانات والوسائل المتاحة التي يوفرها المنصب والوظيفة التي يحوزونها هذا من جهة ، واستغلال وجودهم في عملية تأثير على الآخرين من جهة أخري.

من هنا فإن أي شخص يستعمل منصبه كوسيلة ضغط على الناخبين ، يعتبر نوع من تجاوز لحد السلطة ، وللحفاظ على وظيفته أو عمله يخضع الناخب في أحيان كثيرة إلي مجموعة الضغوطات التي يمارسها عليه مرؤوسيه المرتشين أن كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وهذا الأمر يشكل نوع من الرشوة واستغلال للسلطة.

أما موظفو الحكومة الآخرون والذين ليسوا مشتركين بصورة مباشرة في إدارة الانتخابات فيجب ألا يستخدموا سلطتهم الوظيفية أو تأثيرهم ليتدخلوا في عملية الانتخابات، ويجب ألا يشترك أي موظف حكومي في أي نشاط حزبي أثناء تأدية وظيفته.

توزيع رشاوى عينية وغير عينية على الناخبين:-

- غالباً ما تسمي فترة الانتخابات " موسم الانتخابات" حيث يتنافس المرشحون على تقديم المعونات إلي الناخبين لأهداف انتخابية بحته ، وتتنوع بين ما هو عيني (معونات غذائية ، مبالغ مادية..) ، غير عيني (خدمات غير منظورة كالحماية ، الواسطة ") وهي بنوعيها رشوة انتخابية.

إن التأثير البالغ الأهمية المناط بوزارة الداخلية وباقي الإدارات المعنية بالعملية الانتخابية ، قد يسهل أو يسمح لبعض المرشحين المرتبطين بها باستغلال هذه العلاقة بواسطة طرق متعددة، ومنها منح رخص السلاح في فترة الانتخابات كنوع من الرشاوى الانتخابية للأشخاص المحازبين والمؤيدين لهم.[1]

دفع رشاوى للأشخاص النافذين والفاعلين في المجتمع المحلي:-

انطلاقا من الأوضاع يلعب المال الانتخابي دوراً فاعلاً في تسيير العملية الانتخابية عن طريق دفع رشاوى لهؤلاء الأشخاص وبوسائل متعددة قد تكون مادية " مبالغ من المال، توظيف ضمن المؤسسات العامة أو ضمن القطاع الخاص" أو معنوية " ترسيخ مكانتهم مقابل منافسين لهم " وتترجم أحياناً بزيارات خاصة يقوم بها المرشحون إلي منازلهم بهدف إظهار مدي أهميتهم لدي السياسيين.

([1]) حسام الدين محمد أحمد : مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨، ٢٩.

وهذا النوع من الرشاوى يتم عادة بشكل مستتر أو مغلف وبالتالي من الصعب ضبطه أو اعتباره كرشوة مباشرة أو معلنة.

تبرعات غير دورية للجمعيات والمؤسسات الخيرية والنوادي:-

يلاحظ عادة في فترة الانتخابات نشاطات تقوم بها مؤسسات المجتمع الأهلي والتي بظاهريها نشاطات اجتماعية أو دينية أو خيرية ، ونظراً إلي تسييس المجتمع اللبناني أو على الأصح تسييس المواطن اللبناني ، تتحول غالبية هذه النشاطات بمنحني أو بأخر إلي نشاطات شبه سياسية بامتياز فيستغلها السياسيون المرشحون والداعمون لهم بتشريفهم في هذه النشاطات وقيامهم بتبرعات ظاهرها دعم عمل خيري ومضمونها سياسي بهدف كسب أكبر عد من الأصوات ، من هنا تعتبر " الجمعية " أن مثل هذه التبرعات هي عبارة عن رشوة مالية.

لكي لا تحرم هذه المؤسسات والجمعيات ، من التبرعات التي تشكل الشريان الحيوي لعملها ومن أجل ذلك بتبني " الجمعية " التمييز التالي:-

- **التبرع الدوري** : لا يعتبر إنفاقا انتخابياً وهو مشروع مبدئياً إذا تم بشكل دوري ، على أن يكون سبق وتم القيام به لأكثر من اربع سنوات.
- **التبرع الموسمي** : وخاصة في الفترة التي تسبق الانتخابات يعتبر إنفاقا انتخابياً ، ويعتبر رشوة انتخابية.[1]

المطلب الخامس: الآثار المترتبة على تداول المال السياسي:-

من البديهي بعد أن عرفنا حقيقة المال السياسي ، وحكم التداول به ، أن نتوقع جملة من الآثار السلبية التي تنجم عن التداول به ، أخلاقية ، واجتماعية ، وسياسية ، وفيما يأتي الحديث عن هذه الآثار.

أولاً: الآثار الأخلاقية:-

١- خيانة الأمانة ، فيما يتعلق بالترشيح والانتخاب، فإن إقدام المترشح على بذلك المال للوصول إلي ذلك المنصب السياسي الحساس المهم ، الذي يطلب ذوي العدالة والكفاءة الأهلية ، ما هو إلا خيانة وتضييع للأمانة ، وتقلد لمسئولية هو ليس بأهل لها ، وهو أيضاً خيانة من الناخب ، لأن صوته أمانة، وتزكية وشهادة ، فعندما يعهد به إلي من ليس بأهل فإنه مضيع للأمانة ، وموسد الأمر إلي غير أهله ، ومساهم في نشر الفساد في المجتمع.

٢- تكريس الكذب والتدليس على الناس ، لأن الذي يوصل إنساناً إلي منصب سياسي حساس بمثل تلك الوسيلة ، يدلس على الناس ويكذب عليهم سواء أكان فرداً كما في

---

[1]) حسام الدين محمد أحمد : مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٠.

فعل الناخب مع المترشح ، أم كان جهة معنية كسلطة أو حاكم ، عندما يعهد بمسئولية سياسية لشخص مع إغرائه بالمال لتنفيذ مآربه الشخصية.

٣- تكريس لأكل المال بالباطل ، وإن دافعي المال السياسي أسوتهم في ذلك الأحبار والرهبان الذين كانوا يأكلون أموال الناس بالباطل بطريق الرشوة لتغيير ، الأحكام والشرائع.

٤- تشجيع لبيع الذمم والضمائر طالما أن مالا سيدفع ، فالذي يخون ضميره ويقبل عرضاً يسيراً به ، ويستمرئ المال السياسي ، يستمرئ التنازل عن حقوق بلده وناسه وعرضه ، فلا يؤتمن على أي منهم ، لأن مبدأ البيع عنده موجود .

٥- إن الذي يدفع المال السياسي وكذا الذي يأخذه ، إنما يبيع دينه بدنياه ، وقد روي أبو هريرة عن النبي صلي الله عليه وسلم قال : " بادروا بالأعمال ، فتنا كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل مؤمناً ، ويمسي كافراً ، ويمسي مؤمناً ويصبح كافراً ، يبيع دينه بعرض من الدنيا قليل " وهذه هي الخسارة التي ما بعدها خسارة.

إن في تداول المال السياسي وعدم الأخذ على أيدي المتداولين به إنما هو تشجيع لانتشار الفساد ، وتكثير للمفسدين ، وهذا خلاف لمقصد عظيم من مقاصد الشرع ، وهو حسم مادة الشر والفساد ، أو التقليل منهما ما أمكن.[١]

ثانياً: الآثار الاقتصادية:-

١- بما أن دافع المال السياسي يسعي لتحقيق مصلحة خاصة ، فهذا يعني أنه لا يأبه بمصالح الأمة، ولا بما يضرها ، ومن ثم فإنه حتماً سيفوت من المنافع العديدة ، ومنها الاقتصادية – الشئ الكثير.

٢- إن وجود أشخاص ، أوجهات تتداول المال السياسي الذي هو رشوة، وسحت – يتطلب إيجاد هيئات تراقب هذا الفساد وتكافحه ، وتطارد أهله لتقديمهم للقضاء ، حتى ينالوا جزائهم .

٣- إن الذي يسعي بالمال لتقلد منصب سياسي حاسم ، إنما يقصد الحصول على النفوذ ، الذي به ومن خلاله يتمكن من جر المنافع المختلفة لنفسه وأهمها المالية ، وهذا يجعله يستأثر بالمال الذي هو بالأصل من حق الأمة ، والذي أراد الله تعالي له أن يكون وله بين الناس ، لا أن يكون بأيدي فئة تخوض به بغير حق ، فيما تحرم منه فئات.

٤- مما لا شك فيه أن من دفع مالاً سياسياً في سبيل تحقيق مصلحة خاصة له لابد وأنه سيسعي لاسترداد ما دفعه ، بل وزيادة ، لما رأي من تأثير المال على بعض الأنفس ، ولما يري فيه من سلاح قوي يشهره في أي وقت ليحقق به مأربه ، ومعلوم أن المال الذي

([1]) محمد علي محمد العمري: ص ١١٣-١١٤

سيسعي للحصول عليه هو مال عام ، وسيخسر منصبه لذلك الغرض بدلاً من تسخيره لمصالح العباد، وهذا مما لا شك فيه تبديد للمال العام، وإضعاف وإرهاق لاقتصاد بلده.

٥- ومن أخطر الآثار السلبية للمال السياسي انعدام الثقة بالمسئول ، ونتيجة لذلك ، ويضعف الحراك الاقتصادي عند أهل الاقتصاد خاصة ، عندما يرون أن بالمال يقدم فلان ويؤخر غيره ، أو به تعطي الأولوية لمشاريع غير مجدية ، وتقصي مشاريع تحتاجها الدولة وشعبها ، وهذا بالتأكيد هدم الاقتصاد البلد وتدمير له.

الآثار السياسية:-

في نظرة إلي واقع الدول الغربية وما يفعله المال السياسي فيها ، نجد أن المال السياسي يجر إلي الفساد السياسي،حتى في الدول العظمي التي تزعم أنها الوصية على الحريات والديمقراطيات ، يقول المفكر جيفري دي ساكس : لقد أصبح العالم غارقاً في احتيال الشركات، ولعل المشكلات أشد خطورة في البلدان الغنية تلك التي من المفترض أنها تتمتع بالحكم الرشيد ، والواقع أن حكومات البلدان الفقيرة ربما تقبل رشاد أكثر وترتكب عدداً أكبر من الجرائم في هذا السياق ن إن الشركات تلعب دور الممول الرئيسي للحملات الانتخابية في أماكن مثل الولايات المتحدة ، بينما قد يكون الساسة شركاء في ملكية هذه الشركات في كثير من الأحيان، أو على القلة المستفيدين المستترين من أرباح الشركات ، والواقع أن ما يقرب من نصف أضاء الكونجرس الأمريكي من أصحاب الملايين ، ويرتبط عديد منهم بصلات قوية بالشركات حتى قبل وصولهم إلي الكونجرس، ونتيجة لهذا فإن الساسة كثيراً ما يغضون الطرف عندما يتجاوز سلوك الشركات كل الخطوط وحتى إذا حاولت الحكومات فرض القانون فإن الشركات تستعين بجيوش من المحاميين لحمايتها ، والنتيجة الطبيعية لكل هذا نشوء ثقافة الإفلات من العقاب.

علاوة على ما ذكر، فإن هناك أثاراً سلبية تترتب على التداول بالمال السياسي ، في الجانب السياسي ، ومن أبرزها:-

١- إن انتشار التداول بالمال السياسي على مختلف مواقعه ، يورث نظاماً سياسياً فاسداً ، قائماً على الرشوة والمصالح الشخصية الضيقة ، ومن المعلوم بالضرورة أن نظاماً هذا وصفه لا شك أنه سيكون أضعف من أن يقدر على بناء نسيج مجتمعي قوي ، وفي الوقت نفسه لا يكون بمقدوره مجابهة التحديات الخارجية التي يمكن أن يتعرض لها.

٢- في حال تداول المال السياسي بين المترشح والناخب ، فإنه من المتوقع عندئذ أن يصل إلي سدة المسئولية من ليس بأهل، فلا يكون قادراً على حمل أية مسئولية ، بل إنك تجده عبئاً على الأمة، ووجوده يكون علامة ضعف في مجلس التشريع ، الذي يمثل أقوى السلطات في الدولة ، والذي ينبغي أن يكون أعضاؤه من أهل العدالة ، والكفاءة ، والاقتدار.

ولا شك أن الحال سيكون أكثر سوءاً عندما يكون أصحاب المال السياسي ذا وجود كبير في مثل ذلك الموقع ، ومن ثم لا تكون سمة ذلك المجلس إلا الضعف والسلبية.

٣- إن الواقع ي كثير من البلاد يشهد عدم اكتراث النائب- الذي وصل إلي ما وصل إليه عبر المال السياسي – لقضايا الناس وهمومهم، وجل همه تحقيق مصالحه الشخصية ، لأنه يري أن الناس الذين يمثلهم قد قبضوا حقوقهم سلفاً ، ولم يبق لأحد عليه أي حق ، وهذا مما لا شك فيه ينعكس سلباً ومقتاً على الحياة السياسية في أي نظام سياسي.

٤- من يدفع المال في سبيل الوصول إلي منصب سياسي ، أو من يتقلد منصباً سياسياً دون أن يكون أهلاً له ، وإنما لتنفيذ سياسات غيره ، لا يتوقع منه الحرص على قوة الجانب السياسي في بلده ، فهو في سبيل تحقيق مصالحه الخاصة لا يبالي بمصالح أمته وطنه ، بل تجده يجرها من أزمة سياسية إلي أخري، وهذا ما يغري الطامعين وأصحاب الأغراض والقلوب المريضة.

٥- إن أي نظام سياسي قد يتعرض لضغوط خارجية تستهدف النيل من سيادته، وحريته ، واستقلاله ، وحتى يتمكن من الصمود في وجه مثل تلك الضغوطات ، فلا بد أن يكون القائمون عليه من المخلصين الأحرار، الذين نالوا ثقة شعوبهم لاقتدارهم وأمانتهم، ولكن عندما يكون لصحاب المال السياسي وجود ونفوذ في النظام ، فإن مما لا شك فيه عدم قدرة ذلك النظام على مواجهة أية ضغوطات خارجية ، فضلاً عن إذعانه لما يملي عليه ، حتى ولو كان ضد مصالح البلاد والعباد.

خاتمة:

نخلص من كل ما تقدم أن :-

١- المال السياسي هو مال يدفع للحصول على مكاسب انتخابية أو أي منفعة يحصل عليها دافع المال بهدف السيطرة السياسية أو تغيير مجري الأحداث في بلد معين لتحقيق أهدافه السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ويدخل بوسائل مختلفة ، إما نقداً أو في وسائل الأعلام من فضائيات وصحف وحملات دعائية وانتخابية وتجمهر ومظاهرات وأفضلها في الإخفاء وأكثرها أمان وحماية لا بل ونمو هي وسائل القانون التجاري حيث يبدو عبارة عن مال يتم استثماره بالأعمال التجارية والمتجر والإسناد التجارية والعمليات المصرفية وهذه الوسائل توفر له المشروعية ومن ثم الحماية القانونية.

٢- إن الطبيعة القانونية للمال السياسي هو مال بالمعني القانوني ، قد يكن مال عام تستعمله الدولة استعمالاً مشروعاً عندما يهدف لتحقيق مصلحة عامة ، وهذا ما يسمي بالاستعمال غير العادي للمال العام، فمن مميزاته أن لا تدرج تفاصيل إنفاقه في الميزانية العامة.

٣- وربما يتم استعمال المال العام من قبل أشخاص منفذين في الدولة لتحقيق مآرب شخصية ، وهذا ما يدعي بالفساد الإداري والمالي ، وبالتالي يشكل جريمة فيما إذا نص المشرع على تجريمه وتوافرت أركانها المنصوص عليها في القانون ، وقد يكون مال خاص يدفع من قبل أشخاص القانون الخاص سواء أكانواً أشخاصاً طبيعيين أو معنويين كالأحزاب والمنظمات أو الشركات كما يحدث في الانتخابات.

٤- وعليه فإن المال السياسي لا يعد بحد ذاته جريمة ، إنما يتحول إلي ذلك حسب الوسيلة التي يتم استغلاله فيها.

٥- يدخل في التصرفات القانونية وبشكل محل وسبب التصرف القانوني ، فقد يكون من العناصر المادية والمعنوية للمتجر أو في أحد الأعمال التجارية أو ضمن العقود التجارية ، وينطوي تحت النظام القانوني لتلك الأنشطة ، ويستفيد من وسائل القانون التجاري بالإضافة إلي الحماية والامتيازات التي يمنحها هذا النظام في السرعة والائتمان وما يترتب عليها من أثار قانونية، فهو يأخذ طابع الحقوق المجردة التي تتجرد عن سببها ويبقي السبب خارجها مع العلاقة القانونية التي نشأت من أجلها ، وبهذا هل يتألق القانون التجاري بوسائله في إخفاء المال السياسي ، أم المال السياسي هو الذي يمتاز باختفائه في وسائل القانون التجاري ، أجد أن المال السياسي هو الأدهى والأمر في الاختفاء في ثنايا هذا القانون المرن والمتميز بخصائصه. [١]

([1]) رشي عبد الرازق بدري : دراسة حول جريمة الرشوة في الانتخابات العامة ، ٢٠١٢م.

الفصل الخامس
التصويت الطائفي

مقدمة

أولاً: مفهوم الطائفية .

ثانياً: عوامل نشأة الطائفية السياسية

ثالثاً: أسباب نشأة الطائفية

رابعاً: خصائص الطائفية السياسية

خامساً: المشاركة السياسية والطائفية

سادساً: خطورة التصويت الطائفي في الانتخابات البرلمانية

سابعاً: الانفجار الطائفي في مصر.

ثامناً: التحول نحو الطائفية في مصر الآن

تاسعاً : الثورة المصرية والفتنة الطائفية

عاشراً: المرشحون والأحزاب والحملات الانتخابية

حادي عشر: الاستقطاب الطائفي يفسد الانتخابات

ثاني عشر : الأقباط والانتخابات

الخاتمة

مقدمة:

تعتبر مسألة انتقاء النظام من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام ديمقراطي ، ففي غالبية الأحيان يترتب على انتقاء نظام انتخابي معين تبعات هائلة على مستقبل الحياة السياسية في البلد المعني ن حيث أن النظم الانتخابية تميل إلي الديمومة ، في الوقت الذي تتمحور الاهتمامات السياسية المحيطة بها حول ما يمكنها من الاستفادة من المحفزات التي توفرها تلك الأنظمة ، وعلي الرغم من أن انتقاء النظم الانتخابية يتم مؤخراً من خلال عملية مدروسة إلا أن ذلك لم يكن كذلك فيما مضى ، ففي كثير من الأحيان كانت عملية الانتقاء تم بشكل عرضي ، كنتيجة لتزامن مجموعة من الظروف غير الاعتيادية ، أو استجابة لميول شائع ، أو بسبب تحويل تاريخي مفاجئ.

تستند نزاهة العملية الانتخابية ، بشكل رئيسي، علي النظام الانتخابي الذي ينظم عملية الانتخابات في مراحلها المختلفة ، ويتيح لكل أطراف العملية الانتخابية من ناخبين ومرشحين ومشرفين الوقوف على الكيفية التي من خلالها يتم إدارة الانتخابات والإعلان على نتائجها ، وعليه تشكل الانتخابات العمود الفقري للنظام السياسي الديمقراطي الحديث ، باعتبارها أداة تمكن المحكومين من اختيار حكامهم.

وقد تختلف طريقة حسبا توزيع المقاعد في المجالس الشعبية الوطنية من دولة إلي أخري ، حيث أنه لا يفرض على دولة إتباع نظام انتخابي معين ، فكل دولة تختار نظام انتخابي يناسبها ، وسنقف في موضوعنا هذا عند أهم النظم الانتخابية المعتمدة وكيفية توزيع المقاعد داخل الهيئة التشريعية. (١)

جذور الجدليات حول الدين والدولة في مصر

ارتبطت الصراعات والتوترات بين الخطاب حول العلاقة بين الدين والدولة ومؤسساتها ، والسياسية بمشروع وعمليات تأسيس الدولة الحديثة على عهدي محمد علي باشا، وإسماعيل باشا وما بعدهما من مراحل يمكن القول إن محاور التوتر دارت أولاً حول ضرورات تبني بعض الاستعارات القانونية الوضعية الحديثة وتطبيقها في المجال القانوني الإداري – اللوائح ، التي ارتبطت بإنشاء بعض المؤسسات الحديثة ، كالجيش والإدارة والري والعلاقة مع الأزهر ، ودور الدين في المجال القانوني والجنائي على وجه التحديد وضرورة إجراء تعديلات محورية تتأسس

([1]) عبد المالك زغود وآخرون، النظم الانتخابية والتمثيل الحزبي في الهيئة التشريعية في الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، رسالة ماجستير منشورة ، ٢٠١٣/٢٠١٤، ص ١

على نظرية التجريم والعقاب الحديثة ، كالاتفاق الجنائي والتعديات على بعض الجرائم بعيداً عن نسق الحدود الإسلامي – كالنفي إلي فيزا أوغلي في السودان في جرائم سرقة المزروعات – كانت الاعتبارات تدور حول مصالح اقتصادية ودولية مغايرة لما كان سائداً من قبل.

ومن أبرز مناطق التوتر حول الإشعارات القانونية – الرمزية للمنظومات القانونية الوضعية اللاتينية الإيطالية / الفرنسية – التي شكلت المصدر التاريخي للأنظمة القانونية المصرية الحديثة والمعاصرة – دارت حول النسق الحدودي الجنائي ، وعلاقته بأنظمة التجريم والعقاب في العدالة الجنائية الحديثة والمعاصرة ، وقضايا العلاقة مع نظام الأحوال الشخصية ، والشهادة والزواج بين مختلفي الديانة، وحرية التدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية ، وحدود مفهوم الأديان المعترف بها السماوية أو أديان أخري ، ومفاهيم المواطنة والمبادئ المتفرعة عنها دستورياً وتطبيقاتها القانونية والقضائية، وفي نطاق المعاملات اليومية مع الأجهزة الإدارية والأمنية والمنوط بهم تطبيق القواعد القانونية المسألة لم تكن تاريخياً ، ولا تزال سياسية محضة تتصل بالاستيلاء على الدولة وسلطاتها وتحديد هويتها ، وإنما قانونية أيضاً لأن النظام القانوني الوضعي كان مدخلاً للحداثة والتحديث السلطوي للدولة والقيم والمؤسسات السياسية والدولية ، وساهم في بلورة هوية دولة حديثة ومعاصرة بكل انتصاراتها وإعاقاتها ، ومن ناحية أخري كان ذلك تعبيراً عن تحول ، واندماج الاقتصاد المصري في بنية الرأسمالية العالمية في عصر إسماعيل باشا وما بعد ولا يزال هذا البعد الاقتصادي / الدولي / المعولم حتى الآن مؤثراً في الصراعات حول الدين والدولة وهويتها في مصر. [1]

في هذا الإطار يمكن لنا إيجاز الجدليات حول الدين – والإسلام تحديداً والمسيحية الأرثوذكسية ومؤسساتها الدينية – وبين الدولة المصرية الحديثة في الجماعات وجيزة فيما يلي:-

١- الجدليات الدينية – السياسية : جرت ولا تزال على هوية وجسد الدولة المصرية ومؤسساتها ، وحول حيادها الإيجابي إزاء الدين أو التوجيه الدين للدولة وسلطاتها وحول حيادها الإيجابي إزاء الدين أم التوجيه الديني للدولة وسلطاتها وأجهزتها على اختلافها ، وعلى سياسات التشريع وعلاقات الدولة بمواطنيها .... إلخ.

٢- الإرث التاريخي للاختلاط والتلاعب بالدين في الدولة وتوظيفاته السياسية والرمزية لا يزال مستمراً وفاعلاً في المراحل المختلفة لتطور الدولة والنظام السياسي في المراحل شبه الليبرالية ، وتزايد في ظل تطور نظام يوليو والأدوار المختلفة التي لعبها الدين في السياسة وبها وعليها ، وفي المجالات الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية والرمزية.

٣- تداخلات الديني والسياسي والرمزي والمدني ، وضلت إلي ذروة الصراع بين قوى سياسية على رأسها الصفوة الحاكمة وأجهزة النظام ، وبين جماعة الأخوان ، والقوى الإسلامية

([1]) نبيل عبد الفتاح ، الدين والدولة الطائفية " مساهمة في نقد الخطاب المزدوج " القاهرة ، مؤسسة المصري للمواطنة والحوار ، ٢٠١٠، الدار المصرية للطباعة، ص ١٨.

الراديكالية ، بل وبعض الأطراف المتمردة داخل المؤسسة الدينية الرسمية الإسلامية (الأزهر الشريف) ، وأيضاً في إطار علاقة النظام بالمؤسسة الدينية القبطية الأرثوذكسية.

٤- **المتغير الجديد**: في مجال الجدليات بين الديني والسياسي إسلامياً هو دخول كتل اجتماعية – ذات تضاريس متعددة – كطرف في لعبة الصراع الجدلي التاريخي الديني / السياسي والديني / الاجتماعي والديني / الرمزي والديني / الثقافي للشرائح الاجتماعية الوسطي / الوسطي والوسطي / الصغيرة ، والأغلبية الشعبية ، أصبحوا جزءً رئيساً في اللعبة كمستهلكين في السوق الديني للسلع الدينية والرمزية والخطابية ، الخطابات والبرامج المرئية والفضائية والأشرطة ، والسيديهات CDES – ومن ثم باتت تشكل قوة طلب غلاب على السوق ، وتوجيهه عبر نمط اختياراتها للقنوات الفضائية وبرامجها وشيوخها ، وعلى الفتاوى ومنتجيها ..... إلخ، وعلى كافة السلع الدينية التي تطرح في السوق الديني المحلي ، والإقليمي ، والكوني سواء في السوق الديني الفعلي أو الفني أو التخييلي.

٥- بعض الكتل الاجتماعية لم يقتصر دورها في الاستهلاك للسلع الدينية وإنما باتت توجه الإنتاج السلعي الخطابي والرمزي ، ومن هنا لم يعد الأمر قصراً على السلطات الرسمية أو الجماعات الإسلامية السياسية أو الراديكالية ، أو السلفية ، أو دعاة الفضائيات وإنما برز وعاظ الشارع ، أو دعاة الشارع او ما كان يطلق عليهم الأستاذ العميد د. طه حسين (دعاة الطرق) [1]

هؤلاء نشطاء ومتطوعون بعضهم ذوو نسب سلفي المرجح والخطاب والتشدد أو بواقي التوجه والخطاب أو هؤلاء السلفيون ذوو الخطاب الشعبوي والشعبي ، والذين زاجون بين بعض تيارات التدين الشعبي ، وثقافة الدين الشعبي ، كي يؤثروا على العامة ومن ثم لفهم نمط التدين.

٦- هناك أيضاً نشطاء ودعاة وماجلو الخطاب الديني ، وهؤلاء أصبحوا أطرافاً في حرب أهلية دينية إسلامية – إسلامية بين السنة والشيعة ، ومسيحية – مسيحية وبين أرثوذكس والبروتستانت مؤخراً على أساس مذهبي وبين هؤلاء جميعاً وأولئك في حرب دينية إسلامية مسيحية ساخنة ، تتجلي في السجالات الدينية العنيفة بين دعاة وقساوس أساقفة ونظرائهم المسلمين ، وفي المصادمات الدينية المتنامية.

المتغيرات والفاعلون الجدد أثروا على بعض مناطق الصراع والاستخدامات بين الديني والسياسي والديني والمدني في المجال العام المصري ، ومن ثم على قضايا الخلاف والصراع والتوتر وعلى بعض محاولات تكييف أو إعادة تكييف بعض المواقف الدينية / السياسية من ضمن القضايا كالهوية ، والديمقراطية ، والقانون والحريات العامة (التفكير والتعبير والدين) والاعتقاد عموماً، وحدود الحريات العامة والخاصة ، ونظام الزي / والديمقراطية والشوري و تكوين الأحزاب السياسية)

([1]) نبيل عبد الفتاح ، الدين والدولة والطائفية : مساهمة في نقد الخطاب المزدوج ، مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

٧- المشهد الرئيسي يتمثل في التداخل الشديد، والاضطراب والتشويش والانتقال إلي نطق العقل الإفتائي ، لا العقل التاريخي والفلسفي والنقدي والتحليلي بل والعقل الفقهي الاجتهادي والتأصيلي.

يقصد بالعقل الإفتائي ، هو محاولة وضع أية إشكالية ، أو سؤال أو رأي تحت سلطة معيارية ثنائية للحلال والحرام ذات الطابع الضدي ، بقطع النظر عما إذا كان الموضوع قديماً حديثاً ، وإذا كان السؤال الذي طرح في الماضي كأن جزءاً من بنية ثقافية وذهنية وطلب في الفتوى ونمط الحياة مغاير ويناهض تعقد الحياة والأسئلة المعاصرة

٨- مناطق الصراع والتوتر والتنافر بين الدين والدولة ليست قاصرة على المحاور التاريخية حول القانون / الدولة وطبيعتها ، ومرجعياتها سواء كانت دينية إسلامية سنية عموماً، أو بالأحرى مرجعيات الاستلهام والقراءة والرموز والتأويل ، أو وضعية ذات طابع ديمقراطي ليبرالي أو شبه ذلك ، أم ذات طابع اشتراكي عربي ، وفق المفهوم الناصري القومي ، أم تسلطي يرتبط بتوجيهات وتلاعبات وتوظيفات الصفوة الحاكمة والسلطة السياسية والإسلام والدين عموماً في اللغة السياسية لستر طابعها الشمولي واللاديمقراطي ، ونقص رعايتها ... إلخ.[١]

التصويت الطائفي :-

معنى طائفة في معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي، طائفة (أسم الجمع): طائفات وطوائف والطائفة : الجماعة والفرقة والطائفة في علم الأحياء : وحدة تصنيفية كالحشرات من الحيوان، وذوات الفلقتين من النبات والجمع : طوائف ، وطائفة (أسم) فاعل من طاف / طاف بـــ طاف علي / طاف في ، دائر حول المنازل ونحوها للحراسة ، وبخاصة في الليل لا ينامـا لطائف طوال الليل بلاء عظيم ونار محرقة ، ترجمة ومعنى طائفة في قاموس المعاني ، قاموس عربي عربي ، وطائفة: جماعة دينية تنسلخ عن الاتجاه الديني السائد وتشير الكلمة أيضاً إلي مجموعة من الناس لديهم فلسفة واحدة وقيادة واحدة [٢].

مصطلحات سياسية:-

تعريف الطائفة والطائفية : الطائفة في اللغة الجزء ، ورد في لسان العرب (الطائفة من الشئ : جزء منه (لسان العرب) ، والجماعة والفرقة ، جاء في المعجم الوسيط(الطائفة : الجماعة والفرقة ، وفي التنزيل ، وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما "، والطائفة : جماعة من الناس يجمعهم مذهب أو راي يمتازون به والطائفة : الجزء والقطعة [٣]

([1]) نبيل عبد الفتاح ، الدين والدولة الطائفية في مصر ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

([2]) معجم تطبيق المعاني في Www.Almaany.Com/Ar/Dict/Ar.Ar

([3]) صبري محمد خليل خيري، الطائفية أسبابها وأثارها ووسائل تجاوزها ، في Www.Drsabrikkailil.Wordpress الطائفية – أسبابها – أثارها – وسائل – نجاوا

الطائفية السياسية عوامل النشأة والتعريف:-

سنعرض أولاً عوامل نشأة الطائفية السياسية ، ثم التعريف اللغوي للطائفية ، وذلك بالاستعانة بالقاموس العربي لسان العرب والقاموس المحيط ثم التعريف الاصطلاحي الذي يأخذ اتجاهين السلبي والاتجاه الإيجابي وذلك من خلال تعريفات أهم الباحثين والمفكرين والسياسيين، ثم كعنصر ثالث المصطلحات المقاربة لمفهوم الطائفية والمتمثلة في مفهوم التعصب ومفهوم التطرف ، وفي الأخر تعريف الطائفية السياسية التي تأخذ نفس اتجاهات الطائفية ، وذلك من خلال عرض تعريفات متباينة للباحثين ومفكرين سياسيين وإسلاميين في هذا المجال .

أولاً: عوامل نشأة الطائفية السياسية:-

سنعرض فيما يلي الأسباب الحقيقية التي تعتبر الأصل في تشكيل الحكومة الطوائف الديانات الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام والتي بقت على ذلك الاختلاف منذ ذلك الوقت إلي يومنا هذا وهي كما يلي:[١]

أ- العامل الديني في الحضارات غير الإسلامية:-

وتناول هذا العنصر من خلال الديانتين السماويتين الرئيستين اليهودية والمسيحية:-

١- **الديانة اليهودية** : اقترف اليهود بسبب خلافهم في دينهم يعد تخريب بين المقدس الذي بناه النبي سليمان عليه السلام إلي أربعة فرق ، وهم الطائفية الربانية وطائفة القراء وطائفة العناية وطائفة السمرة ، فطائفة الربانية يعولون في أحكام الشريعة على التلمود، وهي لا تعمل بالنصوص الإلهية وهناك من يعتبرهم بعيدين تمام البعد عن الأصول الحقيقية للديانة اليهودية، أما طائفة القراء يحكمون نصوص التوراة ولا يعترفون بمن خالفها ويلزمون النص دون تقليد، وفيما يخص طائفة العناية تخالف الطائفة وتطعن في الطائفة الربانية والقراء وأهم الخلافات نجدها في دعوتهم للإقرار نبوه محمد صلي الله عليه وسلم ، وأنه أرسل للعرب وإجمال القول في عيسي عليه السلام واستعماله الأهلة للمعرفة الشهور ،كما عند المسلمين وكذلك قضية التوراة التي يرون أنها لم تنسخ ويبقي العمل بها ، وبالنسبة للطائفة الأخيرة وهي طائفة المسرة فإنها تنكر نبؤه داوود ومن بعده من الأنبياء ويرفضون فكره أن يكون بعد موسي نبي.

٢- **الديانة المسيحية** : انقسمت المسيحية إلي ثلاث طوائف وذلك بعد اعتناق الإمبراطور قسطنطين المسيحية وذلك حسب المراحل التالية:-

---

([1]) مزابية خالدة : الطائفية وأثرها على الاستقرار السياسي ، جامعة قاصد مرباح ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، (رسالة ماجستير منشورة)، ٢٠١٢- ٢٠١٣،ص ١.

المرحلة الأولي : منذ بدء انتشار المسيحية ظهور الإسلام ، كان الاختلاف حول شخصية السيد المسيح ، هل المسيح هو الله نفسه ؟ هل المسيح فيه جزء بشري وجزء إلهي ؟ هل المسيح هو ابن الله؟ هل الابن المسيح مساو للأب في الجوهر؟

المرحلة الثانية: منذ ظهور الإسلام إلي الحروب الصليبية ، وكان الخلاف حول وسائل التقرب من السيد المسيح فيما يتعلق بالصور والتماثيل ، هل يمكن التقرب بها أم لا ؟ وذلك لتأثيرهم بتعاليم الحضارة الإسلامية المبغضة للشرك والتقرب إلي الله بكل ما هو مجسد ، سواء كان ضرورة أو صنماً أو غير ذلك. [١]

التصويت :-

يمكن تعريف التصويت بكونه الأسلوب الذي تتخذ بموجبه من القرارات على أساس الاختيارات التي يقوم بها الأفراد في أية جماعة ، فهو أحد الأدوات الممكنة التي يستطيع عن طريقها المجتمع أن ينظم نفسه ، ومنه فإن جوهر التصويت يكمن في عملية الاختيار.

كما أن التصويت حق شخصي ودستوري منصوص عليه في مختلف النصوص القانونية والدستورية ، نجد الفصل الثامن من دستور ١٩٩٦ ينص على أن " الرجل والمرأة متساويان في التمتع بالحقوق السياسية ، وأنه يحق لكل مواطن ذكراً كان أو أنثى إذا كان بالغاً سن الرشد ومتمتعاً بحقوقه الوطنية والسياسية.

كما نصت على ذلك مختلف الصكوك والمواثيق الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان والحريات العامة ، وعلى سبيل المثال نجد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعرف عملية التصويت بكونها وسيلة هامة وأساسية يمكن للأفراد من خلالها التأثير على القرارات الحكومية ، وتعني قيام الفرد باختيار أحد المرشحين لتمثيله في الهيئات المنتخبة التي تتولي إعداد القوانين، وفي نفس السياق نجد المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تقر بحق كل مواطن في أن يشارك في إدارة الشئون العامة وحقه في إن ينتخب وينتخب.

يعتبر التصويت إذن ، أقوى اللحظات في الديمقراطيات التمثيلية ، إذ يعد بشكل عام محدداً للمشاركة السياسية ، وهو في الواقع يتطلب انخراطاً في المجموعة الوطنية ، فضلاً على كون المشاركة الانتخابية تقاس من خلال النسبة المئوية للناخبين الذين صوتوا لحظة الاقتراع ، كما تمكن من قياس درجة اهتمام المواطنين بالاقتراع، وتحدد درجة الاندماج

([1]) مزابية خالد : الطائفية وأثرها على الاستقرار السياسي ، جامعة قاصد مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، رسالة ماجستير ، ٢٠١٢-٢٠١٣ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١.

الاجتماعي للفرد ، فنسبة التقييد باللوائح الانتخابية تابع لارتفاع أو انخفاض اندماج الأفراد في الجماعة الوطنية.

ولتفسير ظاهرة التصويت هناك ثلاث مقاربات يمكن إجمالها في التالي:-

١- المقاربة السوسيولوجية:- التي تقيم علاقة بين التصويت والخصوصيات الاجتماعية للفرد، كالسن ، الجنس، المتغيرات السوسيوأقتصادية ، والانتماءات الدينية والعرقية.

٢- المقاربة البسيكوسياسية:-

وحسب هذه المقاربة ، فإن العامل الأكثر تنبؤاً باختيارات التصويت هو الهوية الحزبية ، والتي عادة ما تنتقل عبر الوحدة العائلية أي عبر التنشئة السياسية ، فمتى ارتبط الفرد بحزب ما ، إلا وتأثر بأيديولوجيته التي تمده بشبكة تفسيرية للواقع ، كما أنها تلعب دور مصفاة تخلق لدي الفرد ضد حجج المنافسين وتضعف من أهمية الحملات الانتخابية ، فالهوية الحزبية تعتبر إلي حد ما ضمان الاستقرار النسبي لتصويت الأفراد على مدي حياتهم.

٣- **المقاربة العقلانية:-** وفق هذه المقاربة، فإن التصويت لم يعد يتحدد بموقع المصوت الاجتماعي ، ولا بانتماءاته الحزبية والأيديولوجية ، ولكن برهانات التصويت ، بحيث يمكن اعتبار الناخبين كمستهلكين يبحثون عن إشباع منافعهم إلي الحد الأقصى ، تبعاً للرهانات المطروحة إبان كل حملة انتخابية ، وقد تتعدد هذه الظاهرة بانحراف الأحزاب السياسية وضعف مشاعر الانتماء لطبقة معينة.

وبناء على ما سبق ، فإن التصويت أضحى يأخذ صوراً متنوعة ، كالتصويت العقابي ، والتصويت الصوري الذي يعني أنه في مقابل الناخب الذي لا يذهب أصلاً إلي صناديق الاقتراع ، هناك أخر يصوت تصويتاً صورياً ، أي أنه يجهد نفسه بالذهاب إلي مكان الاقتراع إلا أنه لا يختار وذلك إما لأن شروط الاختيار لا تتناسب معه، أو لأنه مقتنع بأنه لا يوجد اختيار حقيقي.

أي انه تصويت لمجرد التصويت، يأتي من قبل هيئة ناخبة مقتنعة بأهمية التصويت ، لكنها في نفس الوقت مرتابة ومترددة ، فهؤلاء يعبرون من خلال تصويتهم هذا من أهميته، وفي نفس الوقت يؤكدون أن تصويتهم لا يجدي نفعاً ، وهذا ما يمكن تصنيفه ضمن الامتناع الانتخابي الذي قد يتخذ مستويات متباينة ومتنوعة. [١]

([1]) محمد عبد الوهاب : سيكولوجية المشاركة السياسية ، مع دراسة علم النفس السياسي (القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠٠، ص ١١٣.

تعريف الطائفية :

سنعرض في هذا العنصر التعريف اللغوي للطائفية والتعريف الاصطلاحي الذي يتضمن اتجاهين متباينتين حول مفهوم الطائفية اتجاه سلبي وآخر إيجابي في الطائفية لغة كلمة أصلها الطائفة ، والطائفة من الشئ جزء منه وفي الترتيل العزيز: (وليشهد عندهما طائفة من المؤمنين) ، والطائفة الراجل الواحد إلي الألف ن وقبل الرجل الواحد فما فوقه ، ويقال طائفة من النسا وطائفة من الليل ، والطائفة الجماعة من النسا وتقع على الواحد كأنه أراد نفساً طائفة ، ويذكر العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب في القاموس المحيط أن الطائفة من الشئ القطعة منه ، أو الواحد فصاعداً أو إلي الألف ، أو أقلها رجلان أو رجل فيكون بمعنى النفس[١]

- **تعريف الطائفية اصطلاحاً:**

فسنورد فيما يلي أهم التعريفات التي تتضمن رؤى متباينة حول مفهوم الطائفية ، ثم تقديم تعريف شامل **وهي كالأتي:-**

١ - الاتجاه السلبي :

ويتزعم هذا الاتجاه مجموعة من المفكرين وسنعرض مجموعة من التعاريف التي تدور حول هذا الاتجاه:-

- **تعريف سعيد السامراتي :**

الطائفية هي تنشئة تقوم على الضغينة والنفاق تجاه الطرف الأخر ، فهي شعور السئ بالضغينة تجاه الشئ ، وهذا كله بدون سبب واضح بل نتيجة الشجن بالمشاعر [٢]

- **تعريف عزمي بشارة :**

الطائفية ظاهرة حديثة أبعد ما تكون عن تحديد مصالح الأمة ، بل نسعى إلي ضمان مصالح ضيقة للطائفة وأفردها ، وتؤدي إلي تهميش المصالح الوطنية والقومية ، أي أن الطائفية حسب الكاتب كإطار نظرية ليس لها وجود في الماضي ، وليس هناك استخدام.

المرحلة الثالثة : من الحروب الصليبية حتى الإصلاح الديني ، وقد تميزت بتشكيل الأحزاب الدينية وصراعها فيما بينها (أي بين أتباع الديانة المسيحية) ، وذلك بعد تعايش المسيحيين مع [٣] المسلمين واقتناع الكثير بالعقيدة الإسلامية ، وكان من نتائج هذا الصراع انفصال الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية عن الكنيسة الكاثوليكية .

([1]) ابن منظور : لسان العرب ، القاهرة ، دار المعارف، ١٩٨١، ص ص ٢٣ ،٢٧

([2]) مزابية خالد : الطائفية وأثرها على الاستقرار السياسي ، جامعة قاصد مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، رسالة ماجستير ، ٢٠١٢-٢٠١٣ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١.: ٢

([3]) مزابية خالد : الطائفية وأثرها على الاستقرار السياسي ، جامعة قاصد مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، رسالة ماجستير ، ٢٠١٢-٢٠١٣ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢

ب- العامل السياسي في الحضارة الإسلامية:-

بعد وفاة النبي صلي الله عليه وسلم نشأ خلاف كبير بين الصحابة حول من يحكم فكانت الخلافات منقسمة إلي ثلاث اتجاهات ، حيث يري الاتجاه الأول بأن الأنصار أحق بالخلافة بعد رسول الله فهم من نصروه وآووه .

أما الاتجاه الثاني : فيري بأن المهاجرين هم من لهم الحق في الخلافة بحكم وصية لنبي في الأحاديث بأن الأئمة من قريش ، وكذلك أنابته لأبي بكر في أمامه المسلمين في الصلاة، وبالنسبة للاتجاه الثالث ظهور بعد توالي الأزمنة والخلافات في شكل المذهب الشيعي ، والذي ينادي بأحقية أهل في خلافة المسلمين فهم أفضل من أبي بكر وعمر وعثمان ، وحجتهم في ذلك بأن سيدنا علي وأهل بيته هم صفوة الصفوة من أبناء قريش وأعلامهم قدراً ونسباً ، ويستخدمون فكره شهيرة في هذا الصدد، وهي أن أهل البيت هم الثمرة وقريش بمثابة الشجرة والثمرة خير من الشجرة ، وتطورت الفكرة عند الشيعة إلي حد الاعتقاد بعمومية أل البيت ، وأن أمامه أهل البيت ركن من أركان الدين وقاعدة الإسلام ، ولا يجوز لنبي إغفالها ولا تقويضها إلي الأمة ، وبالتالي أصبح الخلافة هنا من أهل السنة أكبر كونه خلافاً في فهم النصوص بل يذهب إلي كونه خلافاً عقائدياً [1]

- **مصر : الاستقطاب الطائفي يفسد الانتخابات ويجعلها محل طعن :-**

من لحظتها الأولي ، ولم تسقط في غواية الحكم والسلطة وهذا تم بعد فقدان شباب الأخوان القدرة على تحمل تشدد الشيوخ ومناورات الحرس القديم وتركوا الجماعة وحزبها الحرية والعدالة، وشكلوا حزباً باسم " التيار المصري" وينظر كثيرون إلي أن حزب" التيار المصري" مقدمة لتغيير متوقع في الخريطة السياسية المصرية.

إذا كان ذلك هو حال الأخوان فإن الأمر أكثر إشكالاً مع التيار السلفي بالذعر الذي يثيره أكثر من أي تيار إسلامي أخر ، وللذعر الذي يثيره أكثر من أي تيار إسلامي أخر وللذعر أسبابه الموضوعية ، وذكرت على هذه الصفحة من قبل ، ووقع حزب الحرية والعدالة فيما وقع فيه حزب النور السلفي ، ولم يتح من الرهان على الاستقطاب الطائفي والفرز المذهبي وكان من المتوقع أن تخف حدة ذلك في المرحلة الثانية من الانتخابات يومي الأربعاء والخميس الماضيين، ومازالت نتائجها الرسمية لم تعرف حتى كتابة هذه السطور ، لكن المؤشرات تقول بأن الاستقطاب الطائفي والفرز المذهبي زادا عن معدل ما حدث في المرحلة الأولي ، وفيها تجاوز قضاه حدود مهمتهم ووجهوا الناخبين إلي انتخاب حزب النور.

هناك أسباب موضوعية زادت من الهوس الطائفي والمذهبي ، وهذه الأسباب مرتبطة بالقواعد القانونية والدستورية التي أحاطت بالمرحلة الانتقالية وتدنيها إي مستوي العرف الذي يحكم علاقات

([1]) حافظ عثمان، الإسلام والصراعات الدينية ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (د.ت) ،ص ١٤٧.

جماعات ما قبل الدولة ، وأهملت نصوص الإعلان الدستوري التي تحرم تأسيس الأحزاب على أساس ديني أو طائفي أو مذهبي ن وتحظر الدعاية الدينية، وضربت جماعات الإسلام السياسي عرض الحائط بالقانون ، ليس هذا فقط بل هناك جماعات لا علاقة لها بالإسلام السياسي كجمعة " أنصار السنة المحمدية" وخرجت على الناس ببيان وزعته في دمنهور عاصمة محافظة البحيرة ذكرت فيه وجوب الالتفاف حول الأحزاب الإسلامية ضد ما أسمته الأحزاب العلمانية وحرضت على عدم التصويت لأحزاب الكتلة المصرية لأن التصويت لها باطل شرعاً ، حسب ما ورد في البيان.

وجمعية أنصار السنة المحمدية ، من الجمعيات التي وردت في تقرير لجة تقصي الحقائق التي شكلها وزير العدل للبحث في التمويل الخارجي للجمعيات الدينية والأهلية والسياسية ، وذكر أنها تلقت أموالاً من مؤسسة الشيخ عيد بن محمد أل ثاني من قطر : يصل مجموعة إلي مئة وواحد وثمانين مليوناً وسبعمائة وأربعة وعشرين ألفاً وأربعمائة وستة وثمانين جنيهاً مصرياً ، والغريب أن الجمعية حصلت على موافقة وزير التضامن الاجتماعي الأسبق عليها في اليوم التالي لخلع حسني مبارك وحصلت على تمويل أخر من جمعية إحياء التراث الإسلامي " بالكويت " ويبلغ مئة وأربعة عشر مليوناً وأربعمائة وثلاثة وتسعين ألف وستمائة وثلاثة وأربعين جنيهاً مصرياً وتمت الموافقة عليه بنفس التاريخ ومبلغ مائتين وستة وتسعين مليوناً ومائتان وثمانية عشر ألفاً وثلاثمائة وأربعين جنيهاً مصرياً أخري وهو أضخم مبلغ ورد على الإطلاق كتبرع في شهر واحد مقارنة بمجموع المبالغ التي وردت لجميع الجمعيات الأهلية على اختلاف أنواعها

ومن المعروف أن محاولات الجهات المانحة تمويل تلك الجمعية قد قوبل برفض الأجهزة الأمنية من قبل .

وهذه الجمعية أهدرت دم محمد البرادعي المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية ورئيس جمعية التغيير الوطنية السابق ، واستند شيخها محمود عامر في فتواه على ما وصفه بمحاولة الدكتور البرادعي إثارة الفتن بدعوة الشعب إلي العصيان لذلك وجب على أولي الأمر متمثلين في الحكومة والرئيس حسني مبارك قتله حال عدم توقفه عن ذلك الأمر.

وعلى صعيد أخر اتهمت الكنيسة الأرثوذكسية المصرية بتوجيه أتباعها في اتجاه معاكس لاتجاهات الإسلام السياسي، فبينما حزم المتطرفون الإسلاميون التصويت لتحالف الكتلة المصرية ، لوجود " حزب المصريين الأحرار" بين مكوناته وهو حزب أسسه ويساهم في تمويله رجل الأعمال المسيحي نجيب ساويرس مع العلم أن هذا التحالف بقسم حزب التجمع والحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي ، والحزب الأخير أسسه محمد غنيم رائد زراعة الكلي ومحمد أبو الغار رائد أطفال الأنابيب والمخرج السينمائي داود عبد السيد ، والوزيرة السابقة ميرفت التلاوي ، وحازم البلاوي نائب رئيس الوزراء في حكومة عصام شرف وكان من بينهم عمرو حمزاوي الباحث في معهد كارتيجي الأمريكي ، قبل انسحابه من مبادرة تأسيس الحزب في نيسان / أبريل الماضي ، وأيديولوجية

هذا الحزب خليط بين الليبرالية والاشتراكية ، تقوم على إعادة توزيع الثروة لصالح العمل والأملين على قواعد اقتصاد السوق غير المنضبطة.

وتصويت المسيحيين المصريين فيما قبل ثورة ١٩٥٢ كان يصب لصالح حزب الوفد دون أبعاد طائفية تقريباً باعتباره حزباً وظنياً جامعاً وقتها ، ويحتضن المواطنين بلا تمييز ، وأن كان التمييز دخله في مطلع أربعينيات القرن الماضي ، حين هبت عليه رياح كبار ملاك الأراضي ، وكان طبيعياً والأمر كذلك أن يقبل تشكيل الوزارة تحت ضغط قوات الاحتلال البريطاني وهي تحاصر قصر عابدين في ٤ شباط/ فبراير ١٩٤٢ وخيرت الملك بين تكليف مصطفي النحاس بتشكيل الوزارة أو التنازل عن العرش وكانت وثيقة التنازل معدة وجاهزة للتوقيع ، ورضخ الملك وقبل الوفد وتغير الوفد وتغيرت أحوال مصر معه وقامت ثورة ١٩٥٢م .

الاستقطاب الطائفي والفوز المذهبي استقرا من خطايا حزبي الحرية والعدالة والنور من جهة وتحالف الكتلة المصرية من جهة أخري ، وقد ألغيت انتخابات دائرة الساحل ، ويتبعها حي شبرا وتسكنه أكبر كتلة مسيحية وأعتبر عصام العريان نائب رئيس حزب الحرية والعدالة أن دعم المسلمين لحزبه طبيعي ، فالحزب أعلن هويته الإسلامية وليس في ذلك استقطاب ، ورأي عضو المجلس الرئاسي في حزب المصريين الأحرار أن ذهاب أوات الأقباط – يقصد المسيحيين للتحالف الكتلة المصرية طبيعي أيضاً ، لأن التحالف يعبر بالأساس عن الفكر الليبرالي الوسطي الذي طالما صوت له المسيحيون وزادت الاتهامات الموجة للكنيسة الأرثوذكسية بقيادة البابا شنودة الثالث بدعم تحالف الكتلة المصرية [١]

للمصطلح المعني السلبي أو الإيجابي تاريخياً، بل هي ظاهرة استحدثها مجموعة أو قلة قليلة من الطائفة لتخدم مصالحها بشكل خاص .

- تعريف رياض حافظ : الطائفية شكل من أشكال التحزب وهي في العديد من الحالات تتناقض مع الديمقراطية ، كما أنها تعني الشمولية في جوهرها.

أسباب نشأة الطائفية في المجتمعات المسلمة:- (٢)

عندما جاء الإسلام كانت هذه المنطقة عبارة عن شعوب وقبائل متفرقة (وجعلنكم شعوباً وقبائل لتعرفوا) فحولها إلي أمه ، غير أن الأمة لا تلغي العشائر والقبائل والشعوب ، بل تجدها كما يجد الجزء فتضيف إليها وتكملها وتغنيها ، كما أن تاريخ الأمة قد صادف عقبات في مسيرته (كالجمود وقفل باب الاجتهاد وظهور البدع والاستبداد) وأخري فرضتها عليها القوة المعادية (كالاستعمار

([1]) محمد عبد الحكم دياب: مصر : الاستقطاب الطائفي يفسد الانتخابات ويجعلها محل طعن ، القدس العربية ، ٧٠٠٢، ٢٠١١، ١٩، (جريدة)

([2]) صبري محمد خليل خيري، الطائفية أسبابها وأثارها ووسائل تجاوزها ، في Www.Drsabrikkailil.Wordpress . الطائفية – أسبابها – أثارها – وسائل – نجاوا

والتبعية) ،مما أدي إلي شل مقدرتها على تحقيق تقدمها ، فتخلفت كأمة ، أي حال هذا التخلف دون أن تبرز الأمة كطور ارتقت إليه القبائل والشعوب يمكن من خلاله حل مشاكل الناس المتجددة ، وهنا بدأ الناس في البحث عن حل مشاكلهم من خلال علاقات أخري أضيق (كالعشائرية ، القبلية) ومن أشكال هذا البحث العودة إلي المذاهب الدينية محاولين اتخاذها رابطة اجتماعية بديلة يحلون من خلالها مشاكلهم ، فالطائفية إذا مذهباً ديني مقصور على جماعة أو جماعات معينة (عشيرة أو قبيلة أو شعب معين) ،أما الطائفية فهي علاقة انتماء إلي الطائفية ، بناءاً على ما سبق فإن تحديد أن الجماعة المعينة هي طائفة إنما يتحقق من خلال تتبع تاريخ هذه الجماعة ، وهل حدث في تاريخها الفكري تحول من مذهب إلي طائفة ، وبالتالي تحولت هذه الجماعة إلي مذهب ديني مقصور على عشائر وقبائل معينة ، وتكون هذه الجماعة قد تحولت إلي طائفة إذا توافرت فيها عدة شروط أهمها :-

أولاً: أن يكون المذهب الديني المعين مقصور على عشائر أو قبائل معينة .

ثانياً: أن لا تدعو هذه الجماعة غيرها من الأفراد والجماعات إلي الانتماء إلي المذهب المعين أو لا تحاول نشره بين الجماعات الأخرى.

خصائص الطائفية :-

الطائفية ونمط التفكير والسلوك الجماعي : والطائفية هي أحد أنماط التفكير والسلوك الجماعي، وهي بهذا تفارق الفكر الاجتماعي الإسلامي ، الذي يتجاوز الفردية التي تؤكد وجود الفرد لتلغي المجتمع ، كما يتجاوز الجماعية التي تؤكد على الجماعة وتلغي الوجود الفردي ، ويدعو إلي فلسفة اجتماعية توفق بين الفرد والجماعة ، فالمجتمع بالنسبة للفرد بمثابة الكل للجزء لا يلغيه بل يحدده فيكمله ويغنيه ، فمصدر الطائفية إذا ليس الإسلام كدين بل المجتمعات المسلمة التي انزلقت إلي الجماعية القبلية في مراحل تالية كمحصلة لتخلف النمو الاجتماعي لهذه المجتمعات ، نتيجة لعوامل ذاتية وموضوعية متفاعلة.

الطائفية والعنصرية : كما أن الطائفية كعلاقة انتماء إلي الطائفة بما هي مذهب ديني مقصور على عشيرة أو قبيلة أو شعب معينين ، تقترن بالعنصرية التي هي التقاء على إحدى المميزات القبلية ، أو الموروثة عن الطور القبلي ، مثل : وحدة الجنس ، أو الأصل (العنصرية العرقية كما عند الجماعات القبلية) ، أو اللغة ، أو التقاليد (العنصرية اللغوية كما عند الجماعات الشعوبية) ، فهي هنا تخالف الإسلام كدين إنساني عالمي ، دعي إلي الاجتهاد فيه بل زمان ومكان ، ونهى عن العنصرية[1]

([1]) صبري محمد خليل خيري، الطائفية أسبابها وأثارها ووسائل تجاوزها ، في Www.Drsabrikkailil.Wordpress . الطائفية – أسبابها – أثارها – وسائل – نجاوا ، مرجع سبق ذكره .

، ذلك أنه عندما ظهر الإسلام كانت أغلب الجماعات في هذه المنطقة قد أصبحت إما شعوباً أو قبائل تتميز بأصلها الواحد وتسود فيها [1]

بالتالي العنصرية : بمعني اعتقاد كل جماعة بامتيازها على غيرها احتجاجاً بأصلها الواحد وعندما جاء الإسلام بدين دعا إلي المساواة ، وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم " وعمل على نقض العنصرية كما يدل على ذلك جملة الأحاديث الواردة في ذم العصبية ، ثم ترك هذه الجماعات تتفاعل تفاعلاً حراً مع الأرض المشتركة وبالتالي صنع من تلك الجماعة أمة ، غير أنه نسبة لتخلف النمو الاجتماعي للمجتمعات المسلمة، عادت العنصرية كمظهر مسلكي سلبي.

الآثار السلبية للطائفية : [2]

وإذا كان سبب نشوء الطائفة كما ذكرنا محاولة الناس البحث عن حل لمشاكلهم من خلال علاقات من الأمة التي حالت عوامل معينة دون أن تبرز كطور يمكن للناس من خلاله حل مشاكلهم ، فإن هذه المحاولة لن تنجح أيضاً من خلال الطائفة ، ذلك أنه إذا كان الإسلام كدين قد وضع قواعد مطلقة عن قيود الزمان والمكان ، وبالتالي لا تخضع للتطور خلال الزمان أو التغير في المكان ، وهي التي عبر عنها علماء أصول الفقه بالأصول ، وترك للمسلمين أمر [3] الاجتهاد في وضع ما دون ذلك من قواعد محدودة بالزمان والمكان : وبالتاي تخضع للتطور والتغير خلال الزمان والمكان (وعي التي عبر عنها علماء أصول الفقه بالفروع) ، وهنا تكون المذاهب هي اجتهاد في الدين خاضع للتطور والتغير زماناً ومكاناً ، لذا تعدد المذاهب عندما كانت المجتمعات المسلمة متقدمة ، فإنه عندما توقفت في هذه المجتمعات عن التقدم تجمدت هذه المذاهب على مضامين كسبتها في مراحل تاريخية سابقة ، وأصبحت قاصرة عن أن توفي بحلول لمشاكل الحياة في مرحلة لاحقة ، هذا فضلاً عن أن الطائفية تفرز أنماط من التفكير والسلوك السلبي التي تفارق السلام كدين كتقديس الزعماء والتقليد ، وها يخالفان العديد من النصوص كقوله تعالي :" قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ ١٧٠ ﴾ (البقرة: ١٧٠)قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوۡ كَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ يَدۡعُوهُمۡ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ٢١ ﴾ (لقمان: ٢١)

([1]) صبري محمد خليل خيري، الطائفية أسبابها وأثارها ووسائل تجاوزها ، في Www.Drsabrikkailil.Wordpress . الطائفية – أسبابها – أثارها – وسائل – نجاوا ، مرجع سبق ذكره .

([2]) صبري محمد خليل خيري، الطائفية أسبابها وأثارها ووسائل تجاوزها ، في Www.Drsabrikkailil.Wordpress الطائفية – أسبابها – أثارها – وسائل – نجاوا ، مرجع سبق ذكره

([3]) صبري محمد خليل خيري، الطائفية أسبابها وأثارها ووسائل تجاوزها ، في Www.Drsabrikkailil.Wordpress الطائفية – أسبابها – أثارها – وسائل – نجاوا، مرجع سبق ذكره

وكالتعصب المذهبي الذي نهى عنه علماء الإسلام ، سئل الأمام ابن تيمية عن جماعة يتخذون لهم رأساً ، ويسمون حزباً ويدعون إلي بعض الأشياء فقال : الأحزاب التي أهلها مجمعون على ما أمر الله به ورسوله من غير زيادة ولا نقصان ، فهم مؤمنون لهم ما لهم وعليهم ، وإن كانوا في ذلك ونقصوا : مثل التعصب لمن دخل في حزبهم بالحق والباطل ، والأعراض عمن لم يدخل في حزبهم سواء كان على الحق أو الباطل من التفرق الذي ذمه الله تعالي ورسوله [1]

المشاركة السياسية والطائفية:-

لقد حان الوقت للحديث بصوت عال ولا مجال ولا مستقبل للحديث الطائفي والمستقبلي إذا أردناه لنا جميعاً ،فلا بد أن يأتي في إطار حل وطني ديمقراطي شامل ولابد أن يكون واضحاً أن الوقت لم يفت بعد ، فأمامنا انتخابات برلمانية بعد أقلمن عام وباب القيد في الجداول الانتخابية يفتح كل ثلاثة شهور ، وهي فرصة نموذجية كي يبدأ من له حق الانتخاب في التوجه لاستخراج بطاقة انتخابية ، وأن يصر على المشاركة في الانتخابات ولديه قناعة تامة بان صوته له قيمة وسوف يغير ، وبمرور الوقت مناخ الاحتقان القائم الآن ، وله الحرية التامة في الانتماء إلي أن حزب من الأحزاب القائمة بعد أن يقرا برامجها الانتخابية بعناية تامة ، وليس مهما إلي أي حزب سوف ينتمي أو قد لا ينتمي ، لكن المهم هو المشاركة في الانتخابات بعد تفكير عميق وإيمان تام بالتخلص من السلبية والانعزال عن الحياة العامة.

وإذا تحقق ذلك وقرر الأقباط التخلي عن السلبية والانخراط في الحياة العامة ، فسوف يحسب حسابهم كقوة تصويتية ، تدفع بوطنين حقيقيين ، بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية ، إلي كراسي البرلمان، وعندها يمكن أن تدار القضايا وفق الآليات الديمقراطية بعيداً عن الأحاديث الطائفية لحصص والتمثيل النسبي ، وساعتها لن يلتفت أحد إلي أحاديث الخارج اتهاماً أو استقواء. [2]

خطورة التصويت الطائفي في الانتخابات البرلمانية:-

وأوضح خلال لقائه في برنامج " على مسئوليتي " عبر قناة " صدي البلد" أن ما يحدث من تقسيم المصريين يضر الأمن القومي ن ويضر البلد ، وضرب مثالاً قائلاً: حزب النور يدعو لانتخابات المنتقبة والشيخ ، وحزب المصريين الأحرار يدعو لانتخاب الأقباط وأضاف أن هذه الدعوات ستؤدي لإسقاط الأقباط وأضاف أن هذه الدعوات ستؤدي لإسقاط الدولة المصرية ، وستضع مصر في خطر مما يحدث من تقسيم الشعب، ودعا أيضاً أن الكنيسة والأزهر أن تصدر بيان للتحذير من هذا التصويت الطائفي، وأكمل على الشعب المصري أن يخرج عن بكرة أبيه ، لاختيار المرشحين بعناية لمجلس

([1]) جامع الرسائل والمسائل : ١٥٢/١١٥٣.

([2]) عماد جاد ، المشاركة السياسية في مصر ، الأهرام ، ٤٣١٢٧ ، القاهرة ن ٢٠٠٥، ص ٩.

النواب لبناء الجمهورية الجديدة، لافتاً إلي أن الشعب على مر التاريخ ، عندما يقرر أن يختار يكون دقيق في اختياراته، مثلما أختار الرئيس عبد الفتاح السيسي في انتخابات الرئاسة. [١]

ويري خبراء سياسيون ومراقبون مصريون أن التصويت الطائفي كان كلمة السر في الانتخابات التشريعية المصرية ن في ظل حالتي الحشد من قطاعات الواضحة واستثمار العزوف التي تشهدها الانتخابات عريضة ، في مقدمتها " التيار الإسلامي " ممثلاً بجماعة الأخوان المسلمين ، لدعم مرشحين بأعينهم ، وقوائم " في حب مصر" ، وحزب المصريين الأحرار" ، المفضل لدي الطائفة المسيحية منذ تأسيسه على يد رجل الأعمال نجيب ساويرس.

حصدت قائمة " في حب مصر" ، المحسوبة على النظام الحالي ، جميع المقاعد المخصصة للقائمة المغلقة ، البالغ عددها ١٢٠ مقعداً ، فيحين اقترب " المصريين الأحرار" من أن يصبح اكبر الأحزاب في البرلمان (كون قائمة فيحب مصر عبارة عن مجموعة أحزاب) بعدما حصل على ٤١ مقعداً في المرحلة الأولي ، ويخوض ٥٢ من مرشحيه جولة الإعادة في محافظات المرحلة الثانية، ونجح ٢٠ مرشحاً مسيحياً في الوصول إلي جولة الإعادة في ١٠ دوائر انتخابية في محافظات القاهرة ، والقليوبية ، والسويس، وبورسعيد في المرحلة الثانية ، بعد حصد ثلاثة مقاعد فردية من إجمالي ٢٣ خاضوا جولة الإعادة في المرحلة الأولي ، فضلاً عن ٢٤ مقعداً أخري على قوائم " في حب مصر".[٢]

وتزيد الفرصة في الحصول على مقاعد إضافية خلال جولة الإعادة في المرحلة الثانية التي بدأت أمس الأول الاثنين خارج البلاد ، وأمس الثلاثاء واليوم الأربعاء في الداخل ، خصوصاً في القاهرة ، التي يتنافس على مقاعدها ١٤ مرشحاً، نجحوا في الوصول إلي جولة الإعادة بفارق كبير عن منافسيهم في عدد من الدوائر ، مصر " التصويت الطائفي " يطغي على إعادة الانتخابات ، العربي الجديد، القاهرة ٢٠١٥، مجلة

في هذا الصدد ، يقول الباحث في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، بشير عبد الفتاح، إن المجتمع غير الديمقراطي يكون ولاء الناخب فيه أساساً للدين والطائفة والقبيلة ، وهو ما ظهر بوضوح خلال الانتخابات التشريعية الجارية ، مضيفاً أن السلوك الانتخابي للمصريين لا يزال يتحكم به انتماؤهم العقائدي وليس برامج المرشحين وأفكارهم .

ويشير الباحث السياسي في حديث " العربي الجديد" ، إلي أن الاتجاهات الدينية ستظل مسيطرة على المزاج الانتخابي إلي أن يتشبع المصريون بأدوات السياسة وآليات الديمقراطية ، حتى يستطيع الناخب التقييم بناء على برنامج محدد ، بعيداً عن خلفية المرشح الاجتماعية أو الدينية أو الطائفية ، كما

([1]) عبد الرحمن علي : التصويت الطائفي في الانتخابات البرلمانية ، ٢٠١٥البوابة نيوز، مجلة Www.Albawabhnews.Com/I529897

([2]) مصر: التصويت الطائفي: يطغي على إعادة الانتخابات ، العربي الجديد، القاهرة، ٢٠١٥ ، (مجلة في) Www.Alaraby.Co.Uk/Politics/2015/1211.

الحال في الديمقراطيات، ويحمل عبد الفتاح ، وسائل الأعلام جانباً كبيراً من المسئولية ، معتبراً أنها " موجهة" ، وليست محترفة ، ومسئولية بشكل أواخر عن تراجع الديمقراطية في البلاد" ، وموضحاً أنها عملت على " توظيف الدين بطريقة غير إيجابية، ما خلق حالة من الاحتقان ، والحشد ، والحشد المضاد ، وهو ما ظهر جلياً أيضاً في كافة الاستحقاقات الانتخابية التالية لثورة ٢٥ يناير.[١]

ويحمل عدد كبير من المرشحين الخاسرين " التصويت الطائفي " مسئولية خسارتهم ويصف المرشح الخاسر عن دائرة المحلة الكبرى ، رئيس حزب الجيل ، ناجي الشهابي ، الحشد الطائفي لصالح بعض المرشحين بـ " اللعب بالنار" ، مشيراً إلي أن تداعياته السلبية ستؤثر سلباً على المناخ العام المستقبلي في البلاد، ويضيف أن " التصويت الطائفي خطيئة ارتكبت في الانتخابات الأخيرة " ، داعيا المسيحيين إلي إيقافها في جولة الإعادة، وإلا فالأمر سيهدد مبدأ الوحدة الوطنية، وسيكون له نتائج كارثية على الوطن.

ويوضح الشهابي أن هذا الحشد سيؤدي إلي تراكمات داخلية بين أبناء الشعب ، وسيزيد الاحتقان ، لافتاً إلي أن الدوائر التي ظهر فيها تصويت طائفي، " ستحتاج إلي حوار مجتمعي لتصحيح مفاهيم خاطئة في ما يخص مبادئ المواطنة " ، ويشير البرلماني السابق إلي أن " الحشد الطائفي يأتي بنتائج عكسية أحياناً، إذ يحشد أنصار حزب النور السلفي للتصويت للمرشح المنافس مكايدة للمرشح المسيحي، وهذا الأمر بدا واضحاً في خسارة ٢٠ مرشحاً مسيحياً من أصل ٢٣ ، خاضوا جولة الإعادة في محافظات المرحلة الأولي.

ويتفق المرشح المسيحي المستقل عن دائرة الساحل في القاهرة، ماجد طلعت ، مع كلام الشهابي، مبدياً تخوفه من التصويت الطائفي في جولة الإعادة في الدائرة التي يتنافس فيها مرشحان مسيحيان في مواجهة آخرين مسلمين ، مؤكداً أن التصويت الطائفي سيكون سيد الموقف خلال المواجهة في هذين اليومين.

ويوضح أستاذ العلوم السياسية في جامعة الإسكندرية، الدكتور قدري إسماعيل أن التركيبة السكانية لبعض دوائر المرحلة الثانية تتحكم بشكل أساسي في التوجيه [٢]

المرشحون والأحزاب والحملات الانتخابية:-

تعتبر المعاملة العادلة للمرشحين والأحزاب خلال الانتخابات بالإضافة إلي الحفاظ على وجود بيئة حملات انتخابية مفتوحة شفافة أمرا هاماً لحماية نزاهة عملية الانتخاب ،وبينما اتسمت انتخابات مجلس الشعب بحملات حيوية ، لوحظ أن هناك جواً سلبياً أكثر خلال انتخابات مجلس الشورى،

([1]) مصر: التصويت الطائفي: يطغي على إعادة الانتخابات ، العربي الجديد، القاهرة، ٢٠١٥ ، (مجلة في) Www.Alaraby.Co.Uk/Politics/2015/1211. مرجع سبق ذكره.

([2])) مصر: التصويت الطائفي: يطغي على إعادة الانتخابات ، العربي الجديد، القاهرة، ٢٠١٥ ، (مجلة في) Www.Alaraby.Co.Uk/Politics/2015/1211. مرجع سبق ذكره.

وانعكاسا للنقص العام الذي أبدته الأطراف المعنية بالانتخابات ، شهدت الانتخابات الأخيرة مستويات منخفضة من المشاركة من جانب مختلف الأحزاب السياسية والمرشحين ، وتجدر الإشارة هنا إلي أنه خلال انتخابات مجلسي الشعب والشورى ، قامت بعض الأحزاب بتعليق حملاتها الانتخابية استجابة لأحداث ليس لها علاقة بالانتخابات التي اتسمت بها البيئة التي حدثت فيها انتخابات المجلسين .

بدا الحملات السياسية لانتخابات مجلس الشعب قبل الفترة المصرح بها التي حددتها اللجنة القضائية العليا للانتخابات، وباستخدام عدد من الأساليب المختلفة، لاحظ متابعو مركز كارتر بيئة حملات نشطة وحيوية في جميع أنحاء مصر ن فقد شوهد مرشحون من جميع الأحزاب يذهبون من منزل إلي منزل ن ويعقدن مؤتمرات جماهيرية ، ويعلنون عن أنفسهم من خلال اللافتات والملصقات ن ويوزعون المنشورات ، ويستخدمون مكبرات الصوت، ويعلنون عن أنفسهم من خلال اللافتات والملصقات ، ويوزعون المنشورات ، ويستخدمون مكبرات الصوت، ويعلنون عن أنفسهم في الصحف المحلية ، وهي عرض الفيديوهات في الأماكن العامة ، وقد تضمنت الحملات أيضاً إعطاء الهدايا ، وتوفير السلع الرخيصة (مثل المواد المدرسية)، وتقديم الخدمات المجانية مثل تطعيمات الأطفال أو الخدمات البيطرية في المناطق الريفية ، مما يشكل منطقة قانونية رمادية في مصر ن كما كانت المسيرات من الوسائل الرئيسية للحملات ، وخاصة من جانب حزبي الحرية والعدالة والنور اللذان كان لديهم ، وفقاً لمتابعي مركز كارتر ن الحملات الأكثر تنظيماً وفعالية.

كانت فترة الحملات الانتخابية لمجلس الشورى اقل حيوية بكثير ، وكجزء من المشاركة المنخفضة ، عموماً ن من قبل مختلف الأطراف المعنية ن كانت الحملات الانتخابية عادية وتتألف أساساً من زيارات من منزل إلي منزل ن وقد أفاد متابعو مركز كارتر بان الافتقار إلي الاهتمام بانتخابات مجلس الشورى قد حال بين الأحزاب والمرشحين وبين إنفاق موارد هائلة على الحملات الانتخابية.

شكل العدد الكبير من الدوائر الانتخابية تحدياً للمرشحات وللمرشحين لمستقلين ، وللأحزاب الصغيرة ذات الموارد المحدودة ن وقد اشتكي الناخبون في محافظات عديدة من أن الحملات في المناطق الكبيرة جغرافياً كانت تؤثر على إستراتيجية حملاتهم من ناحية الوقت الذي استغرقته، ونفقات الحملة ، وتحديد أولويات الناخبين ، وقد كانت هذه التحديات واضحة خاصة في فترة ما قبل جولة الإعادة عندما أدي التأخر في إعلان نتائج الانتخابات إلي وجود فترة زمنية قصيرة لحملات المرشحين المتنافسين ، وبالإضافة إلي ذلك فإن ترسيم الدوائر ميزة غير عادلة لمرشحي الأحزاب الذين كانوا ينافسون على المقاعد الفردية.

وفقاً لقواعد المنافسة بالقائمة، كان من المطلوب أن تشتمل كل قائمة من مرشحة واحدة على الأقل ولكنها لا تحد الحد الأدنى لمكان هذه المرشحة في القائمة وفي كل من سباقي البرلمان المصري،

كان مكان المرشحات في القائمة ، أساساً ، في النصف الأسفل من القائمة ، مما أدي إلي وجود تمثيل فقير للمرأة في غرفتي البرلمان.

وبصفة عامة وبصرف النظر عن حوادث منعزلة كشفت عنها وسائل الإعلام المصرية.

ثانياً: الانفجار الطائفي في مصر :-

الحالة الدينية في مصر ليست على ما يرام منذ أوائل عقد السبعينات من القرن الماضي لا مكان يمر عام إلا وتحدث وقائع عنف طائفي تختلف وراءها بعض الضحايا من الجرحى أو القتل أو المصادمات المادية والحرق وأتلاف المنازل وأحيانا دور العبادة المسيحية وأخطر ما في ملفات الأزمات الطائفية المستمرة والممتدة منذ أواخر عقد الأربعينيات وحتى أخر واقعة طائفية أن السياسيات الرسمية الرامية لمواجهة أنماط العنف الطائفي لم تحقق سوي الأهداف العارضة والسريعة الرامية لاحتواء كل أزمة أو توتر طائفي دونما استئصال للجذور المنتجة للنزعة الطائفية التي استشرت وتوغلت في التركيبة الاجتماعية المصرية.

إن أسوأ ما في النزعات الطائفية أنها تراكمت ذكريات مؤلمة ومشاعر كراهية وبغضاء وشحنا دينية شكلت ما يمكن أن نطلق عليه ثقافة الكراهية الدينية وحولت المصريين على اختلاف انتماءاتهم الدينية والمذهبية والاجتماعية إلي مسلمين وأقباط إن الثنائية الدينية الإسلامية والمسيحية كسرت الانتماء القوي للأمة المصرية وفق معانيها السياسية والاجتماعية والثقافية والرمزية الحديثة تاريخياً كان إنتاج الدولة الثقافية والمجتمع المصري للأمة الواحدة هو أحد أبرز إبداعات الشعب المصري خول الدولة الحديثة.

إن عمليات إنتاج الأمة المصرية ليست بمسألة يسيره وإنما شكلت عبر الزمن في مزاج تركيبي مؤتلف نسيج واحدة فقد ساهمت الاستعارات الحديثة الثقافية والقانونية والسياسية للمتطوعات الدولة الحديثة في إطار عملية الاندماج في بيئة الرأسمالية العالمية في تشكيل الأمة من ناحية تالية كانت الأمة المصرية هي تعبير عن الحركة الوطنية الدستورية العادية للاستعمار البريطاني التي شارك فيها المصريون جميعاً– مسلمون وأقباط – في الكفاح الوطني من أجل الاستقلال والدستور وذلك بوصفهم أمة واحدة دونما تميز فيها بينهم على أساس الانتماء الديني والمذهبي والعرقي والمنطقي والنوعي.

شارك المصريون في معارك الاستقلال الوطني على صعد عديدة سياسية من خلال الحركة الوطنية والأحزاب السياسية والمفاوضات السياسية وغيرها من أشكال العمل الوطني من ناحية أخري كان ثمة ارتباط بين الاستقلال والدستور والتحديث على النمط الأوروبي في سباق الدولة شبة الليبرالية

وأجواء الانفتاح الثقافي والأكاديمي والقانوني على التجارب الأوروبية المتقدمة حدثت جمالات وسجلات فكري وسياسية مثمرة [١]

وبناءة الطلابية الوطنية المثقفة ، حول كيف نواجه أسئلة التخلف والقدم ولماذا تقدموا ولماذا تأخروا؟ أسئلة وإشكاليات موضوعية وجادة حاول كبار المثقفين والمفكرين أن يجدوا إجابات عينية بما فيهم هؤلاء الذين حاولوا وحل ما انقطع بين التاريخ الإسلامي وبين العصر في إطار محاولة استعادة نموذج ذهبي ، وإعادة استنبائه مجدداً في بلادنا استطاع والنبهاء أن يطرحوا أسئلة التجديد في الفكر الديني في طليعة مهامهم الفكرية والفقهية في إطار من التسامح والاستنارة والعقلانية الدينية الفقيرة، وأدت البيئة الليبرالية وصراع الرؤى والأفكار بين المدارس الفكرية المختلفة إلي جعل سؤال كيف تتقدم مصر من الأسئلة المحورية التي تجمعت حولها انتماءاتها الأولية والصغرى إلي انتماء الأكبر حول الأمة المصرية والدولة الحديثة وحول السؤال المركيز لماذا تخلفنا، ولماذا تقدموا ، أسئلة التقدم كانت جزءاً من الكفاح الوطني من أجل الاستقلال، ومن أجل استعادت نحو الإنجاز الحضاري فما بائناً بأسئلة التخلف ، وفتاوى الماضي العربي والإسلامي البعيد التي تستعاد وكأنها أسئلة وإجابات اليوم ، دونتها إعمال لفكر أو عقل أو الضمير يقظ ، يرعي إلي دفع كتل التخلف السياسي والاجتماعي والعلمي والتحرر من ثار الطغيان السياسي ، وسلطات الفساد والجهل التي تغتني في حياتنا ومن ثم باتت تخلف الأسئلة صنعوا للجهالة وتردي التعليم المعرفة الوعي والثقافة والفكر الديني الوضعي السائد ما الذي حدث ، وبات العنف الطائفي جزءاً من مفردات حياتنا اليومية، ونلاحظ في العنف الرمزي واللفظي والمادي وفي عنف العلامات، وفي ثنايا الازدواجية والمراغبة والكذب في السلوك التعبير بين المسلمين والمسيحيين في مصر .

تراجع مفاهيم موحدة ، كالمصري والمصرية والمصريين والمصريات إلي المسيحيين والمسلمين ، وهي الموافق مع الصفة الدينية محمولات رمزية وتاريخية وشفرات تميزية تستولد من ثقافة الكرامة الدينية المتبادل لدي غالباً الجمهور.

وأن الاتجاهات الأصولية الإسلامية والمسيحية من أوائل السبعينات من القرن الماضي ساهمت في إنتاج وتوسيع الشقاق والبغضاء بين المصريين على أساس ديني كلتا الماضي ، ساهمت في إنتاج وتوسيع الشقاق والبغضاء بين المصريين على أساس ديني كلتا الأصولية واستفادت من التمركز حول الذات الدينية الجماعية تزاحم كلتاهما تؤسس لثقافة الانفصام الديني بواسطة الانتماء إلي الرابطة الدينية الأولية، وشاركت أطراف أصولية وراديكالية ومعها السلطة السائدة في استخدام الدين على نحو مكثف في العملية الداخلية في بناء الشرعية السياسية وفي التعبئة والحشد السياسي أو كفاح سياسي ضد المعارضة السياسية والناصرية.[٢]

([1]) نبيل عبد الفتاح ، الدين والدولة الطائفية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦.

([2]) نبيل عبد الفتاح : الدين والدولة والطائفية " مساهمة في نقد الخطاب المزدوج، مرجع سبق ذكره.

استخدام الدين الإسلامي العظيم في الحزب السياسي الداخلي – من خلال مصالح السلطة وحلفائها من رجال المؤسسة الرسمية وبعض الجماعات السياسية الرسمية إلي بناء التحالفات السياسية الداخلية على أساس ديني إسلامي، ومن ثم استبعاد الأقباط وفق هذا المعيار التمييزي الخطير على وحدة الأمة والدولة والحياة الاجتماعية المتجانسة.

إن جذور العنف والمشكلات الطائفية: وهو تعبير شائع غير دقيق ، والأخرى القول بالعنف ذي الوجه الديني تمتد إلي أوائل نظام يوليو السلطوي ، وبروز الاستبعاد السياسي الفئوي للأقباط من المشاركة السياسية ، وبروز حدود دينية علي عملية تقلد بعض المواقع القيادية – الوزارية ، وفي الوظائف العامة... إلخ، الأمر الذي أدي إلي إنتاج حدود استبعادية في تقاليد وقواعد عمل أجهزة الدولة المصرية إزاء الأقباط وهو أمر بالغ الخطورة ، لأنه يتنافي مع المبادئ والقواعد والتقاليد الدستورية المصرية الحديثة والمعاصرة الأخطر والأخطر أن السلطة السياسية الحاكمة أرست جذور الكون ديني الإسلامي النزعة في ثقافة الدولة المصرية أي اعتبار الانتماء إلي ديانة الأغلبية أحد المعايير الرئيسية ، بالإضافة إلي معيار الولاء الكامل للنظم الحاكم في الوصول إلي المواقع القيادية ولاشك أن هذا الاتجاه السلطوي في استخدام الدين كأداة للتمييز بين لمواطنين في الفرص السياسية والوظيفية القيادية المحددة كرسي الانقسامات الوطنية بين المصريين وولد مشاعر الكرامة التي تنامت في ظل الغلو الديني والخطابات الدينية الإسلامية والمسيحية المتعصبة التي يساعد بعضها البعض، ويدعم كلاهما الأخر في أن يكون التعبير الديني عن المصريين هو أداة التمييز بينهم نعم فرقوا ولا يزالون بين المصريين الذين لا تستطيع أن تفرق بينهم عرفياً وقومياً ولغوياً ومنطقياً .

من الشيق أن نرصد في الملاحظات المستمرة على مستويات الكفاءة السياسية والمهنية في العمل السياسي والعصفي والتكنوقراطي ، أن السلطة السياسية الحاكمة منذ عقود عديدة ميزت محدودي الكفاءة والموهبة والمعرفة والخبر بنور واقع القيادية على نحو أدي إلي استبعاد الأكفاء والموهوبين بحيث أصبحوا هم أولاً الهدف الأولي للاضطهاد على أساس الخوف من كفائهم وشخصياتهم وكرامتهم ن وجاء بعضهم ثم الأغلبية الشعبية المسحوقة التي تركت فريسة الاستغلال والجدل في الفساد إعلان شخصيات سلطة الجهلاء الجدد التي تقود حياتنا وإعلامنا إلي الجحيم بإذن الله ، ومن ثم لأغرابه في استمرار المشاحنات والعنف ذي الوجود الدينية والطائفية والاجتماعية [١]

ومن ناحية أخري استطاعت الأصولية الدينية الرسمية واللارسمية أن تفرق ما بين مصريين وتبنى حدوداً إدراكية نفسية وبنت أسوار عالية على أساس الانتماء إلي الدين الإسلامي أو المسيحي.

أستطاع الخطاب الديني المتزمت والمتعصب أن يؤسس لانقسام الذاكرة التاريخية المشتركة إلي تاريخ إسلامي وتاريخ قبطي وإلي تكون رأسمالي رمزي ومشاعري للكراهية.

([1]) نبيل عبد الفتاح ، الدين والدولة في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨.

تحولت المدارس والجامعات وأماكن العمل والجيرة وأجهزة الأعلام ودور العبادة إلي مساءات لممارسات وسلوكيات الكراهية والتمييز والاستثناءات باتت محدودة لشرائح لا تزال حمل من الوعي، والخبرات التاريخية الوطنية والمعرفية والتدين البصير ما يجعلها تناهض باقة الانقسام على أساس ديني قلة واعية من أبناء الأمة المصرية الواحدة التي كانت بالأمر التي تقف كأخر أنماط ضد الانهيارات والغلو الديني المتطرف وسلطة الجهلاء الجدد إلى جانبين الذي لا يستفيد منه سوي ذوي العقول المغلقة والأرواح السجينة في معتقلات التعصب الديني الذي يتنافي مع روح التسامح المصري الإسلامي والمسيحي الذي كان إن وقائع العنف الديني المادي والمعنوي التي تحدث من الحين والأخر وتتزايد تبدو بالغة حضوره في ظل الاحتقانات الاجتماعية والسياسية ، وفي حالة الغموض حول المستقبل سياسي والاجتماعي لمصر.

ومن هنا تبدو بعض التحريضات الطائفية الداخلية والخارجية بالغة الخطر بما فيها البيئات الخشنة في الخطابات الطائفية لأنها ستؤدي إلي فتح أبواب الجحيم الطائفي ومصراعيها في الخطابات الطائفية الأمية الدينية لدي بعض العوام الذين عاشوا في ظل الكراهية والطائفية والتمييز وخاصة في ظل هيمنة سلطة الجهلاء الجدد علي بعض الأعلام والصحافة في مصر ، وتهوي بمصير المصريين وتتلاعب بجهالة بوعيهم يلاقي أو معرفة أو تخصص .

منذ أكثر من ثلاثة عقود ولد وعاش ملايين من المصريين في إطار بيئة الانقسامات دينية – الطائفية، ووقائع العنف الديني المادي واللفظي والرمزي الذي مارسته بعض الجماعات الإسلامية السياسية الراديكالية، وبعض الغلاة من رجال الأكابر وبين الوسطاء. [1]

إن الحياة الدينية الملبدة بالتطرف الديني يمثل احد مصادر على أمن وسلامة البد وليس فقط السلطة السياسية والصفوة الحاكمة وإنما تفتح أبواب الجحيم على حياتنا كلها وإذا وقعت الواقعة فلن تكون لأنها كاشفة فلن يكون هناك أمن أو استقرار أو استثمار وأمان وإنما ستكون الفوضى .

من هنا لم يعد مجدياً اللجوء إلي المعالجات التقليدية التي ثبت عدم فعاليتها وقدرتها على مواجهة جذور المشكلات ، ولابد من وقفة حازمة في التصدي للمتحرضين من الكتاب والسياسيين ورجال الدين وعزام الجمهور من الدهماء المتعصبين على العنف الطائفي أنه كان شكله مادياً أو قولياً أو رمزياً وتقديمهم إلي القضاء والمحاكمات العادلة.[2]

سادساً: التحول نحو الطائفية في مصر الآن:-

بصراحة كاملة يمكن السكون تحت أي ظرف سياسي أو ديني على تزايد وتسارع وتأثر العنف ذي السند والتأويل الديني بين المسلمين والمسيحيين المصريين إنها مؤشرات حاملة نذير خطر وأهم

([1]) نبيل عبد الفتاح : الدين والدولة والطائفية ، مساهمة في نقد الخطاب المزدوج، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٩.

([2]) نبيل عبد الفتاح : الدين والدولة الطائفية ، مرجع سبق ذكره ،ص ٥٠.

على مقومات وأسس الاندماج القومي وتقاليد الدولة الأمة الحديثة وثقافة الحياة المشتركة إنها تعبير عن تراكم وتشكل ثقافة الكراهية والخوف بين أبناء الأمة الواحدة التي تتآكل أمام أعين الصفوة المصرية على اختلافها ولا تستثير همة أحد ولا إرادة سياسية حازمة في التصدي لأكبر الأخطار التي تهدد التكوين المصري الحداثوي بامتياز لصالح تدمير القاعدة الاجتماعية والثقافية والدينية الإسلامية المتشددة والتي تتناول عقائد وطقوس ورموز وتاريخ المسيحيين أمر بالغ الخطورة لأنه يشكل ازدراء ومساً بكرامات وعقائد مكون رئيسي من أبناء الأمة وشارك تاريخياً وتشكلها التاريخي.

لا يمكن أيضا التغافل عن غلو بعض لخطابات المسيحية الدينية القليلة التي تتناول العقائد الإسلامية وتاريخ الرسول الأكرم صلي الله عليه وسلم وقضايا دينية أخري انطلاقا من إرث مسيحي ، يهودي واستشراقي عن القرون الوسطي ينطوي على سجالات حادة وعنيفة تحض على الكراهية والعنف اللفظي إزاء الديانة الإسلامية لا يمكننا التسامح مع النزاعات التي ترمي إلي تحويل الحياة اليومية إلي جحيم وحروب دينية ومذهبية بين النفسية والتبعية وبين الأرثوذكسية والبروتستانتية والكاثوليكية نعم نحن أن يتسلحوا بالعيون اليقظة إزاء كافة مصادر تهديد الموصفات القومية التي كانت.

نعم يمكن التعاطي عن مغامرات بعض رجال الذين المسلمين والمسيحيين الذين يريدون استعمال الحرائق والفتن ونشر سموم الكراهية بين المصريين من أجل أن يشيدوا هياكل المجد الشخصي والشهرة والذيوع ويتراكموا ثروات طائلة على أشك الوحدة الوطنية ويبثوا نيران الحقد والكراهية وقذائف العنف المادي والرمزي واللفظي الحالة الدينية باتت في ضوء التحول من مستوي التوترات والاحتقانات الحادة وبعض النزاعات الدينية الاجتماعية البسيطة إلي مستوي النزعة الطائفية من خلال انتشار شبكات المتعاضدات والاندماجات الاجتماعية بين المصريين حول الدين والمذهب وتحت سطوة أهواء وضوحات.[١]

التعديلات في الدستور المصري والذي حدده يوم السبت ١٩ مارس ٢٠١١،حاولت الكنيسة حشد كامل طاقتها والتعاون مع كل القوى المناوئة للتيار الإسلامي من العلمانيين واليساريين ، وللأسف بعض المنتمين للتيار الإسلامي نفسه ، بهدف رفض إجراء هذه التعديلات، التي تؤدي الموافقة عليها إلي تحديد موعد قريب لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية ، التي قد تأتي بالإسلاميين إلي الحكم، بما يوافق هوية ومعتقد أغلبية أبناء الشعب المصري، وبما سيخالف بالتأكيد طموحات الزعامة لدي قيادة الكنيسة.

([1]) نبيل عبد الفتاح : الدين والدولة في مصر ، مرجع سبق ذكره، ص ٦٦.

ثم كانت النتيجة الفاضحة الكاشفة لمدي حب الشعب المصري للتيار الإسلامي ، وتناغمه مع قياداته ودعاته ، التي كانت دوماً الأقرب إلي نبض الشارع ، بل وأظهرت إمكانية الالتقاء والوحدة بين تيارات وفصائل التيار الإسلامي ، التي اجتهد النظام البائد كثيراً للحيلولة دون تحققها.

كما تكشف للنصارى ومعهم القوى الأخرى المناوئة للتيار الإسلامي خطورة الموقف ، خاصة مع تحديد موعد الحق منه ، والضعيف عندها قوي حتى تأخذ له حقه ، بغض النظر عن لونه أو قبيلته أو ديانته.

الدفاع عن حقوق الأقليات لا يلغي حق الأغلبية في أن تحكم :-

كما نجاهد كثيراً من أجل الدفاع عن حقوق الأقليات ونعد ذلك من الأخلاق الإسلامية الأصلية يجب علينا ألا نجور على حق الأغلبية في اختيار المنهج الذي يحكمها ، ويوافق الشريعة التي تؤمن بها ، وتطمئن إلي العمل بقوانينها وتحقيق النهضة في ظل أحكامها.

الحل القريب لهذه الفتنة يتطلب تهدئة للأوضاع، حتى نصل بهذا البلد إلي بر الأمان باختيار حكومة وطنية مخلصة تقود البلاد ، حكومة نختارها جميعاً بكامل حريتنا وإرادتنا ، وتعبر حقيقة عن آمال المصريين وطموحاتهم.

يا أهل مصر الكرام:-

لقد صبرنا وتحملنا عقوداً طويلة من الظلم والفساد والفقر ، ألا نصبر ونتحمل بضعة شهور قليلة ، حتى نصل بمصرنا العزيزة إلي بر الأمان.

أما المستوي الثاني : فهو علاج هذه الفتنة على المدى البعيد ، وهذا يتطلب ما يلي:-

- **إزالة حالة الشحن المعنوي:-**

سيحدث هذا عندما يسود مصر جو صحي نستنشق فيه عبير الحرية والعدالة والمساواة ، ونعمل فيه جميعاً من أجل بناء هذا الوطن وتنميته، ومطمئنون إلي أن عائد هذه التنمية سننعم فيه مع أبنائنا ، وذلك في مجتمع توزع فيه إيرادات الدولة بعدالة وشفافية ، وتكفل فيه الاحتياجات الأساسية لكل أفراده، دون النظر إلي نوعه أو دينه أو اتجاهه الفكري.

- **إتاحة الفرصة كاملة أمام النصارى للاندماج في المجتمع:-**

وذلك عندما تترسخ لدينا قاعدة إخوة الوطن الواحد، وهو مصر التي نعمل لها معاً لتحقيق نهضتها الشاملة، ونحن على اقتناع كامل بمبدأ المساواة " لهم ما لنا وعليهم ما علينا" ،هنا فقط سيفتح المجتمع ذارعيه لاحتضان أبنائه بصدق، وليس على ذلك.

الحل لمشكلة الفتنة الطائفية في مصر:-

في رأيي إن الحل لأزمة الفتنة الطائفية المشتعلة في مصر ينبغي أن يكون على مستويين :-

المستوى الأول : حل المشكلة على المدى القريب : يتعين علينا إذا أردنا إطفاء نيران هذه الفتنة على المدى القريب ما يلي:-

- **يجب إقام دولة قوية مخلصة عادلة:-**

دولة قوية ذات سيادة حقيقية على أرضها ، وصاحبة قرار مستقل ، لا تخضع فيه لأملاءات خارجية، أو ضغوط لأصحاب مصالح داخلية، وتكون دولة مخلصة لأبنائها حريصة على تحقيق طموحاتهم وتأمين مستقبل أبنائهم ، كما أنها عادلة لا تفق مع طرف على حساب الأخر، القوي عندها ضعيف حتى تأخذ الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة، التي قد تأتي بالإسلاميين إلي الحكم في مصر، وبنسبة نجاحهم نفسها في الاستفتاء ٧٧%.

وهنا كان يجب إشعال فتيل الفتنة الطائفية ، كمحاولة خبيثة " أخيرة " لتعطيل قطار الإصلاح عن المضي في طريقه الصحيح، وثقته أنه (مبارك) سيتجاوز بمصر هذه الأزمة..

ومن المعروف عن البابا شنودة علاقته القوية بالرئيس السابق ، وذكرت بعض وسائل الإعلام أنه بكي تأثراً بعدما أعلن عن تنحي مبارك.

كما أنه بعد نجاح الثورة المصرية صارت هناك مشكلة كبري أمام قيادة الكنيسة ، وهي احتمال وصول الإسلاميين إلي الحكم في مصر ، خاصة بعدما شوهد الدور الكبير للتيار الإسلامي ، وخاصة جماعة الأخوان المسلمين في الثورة المصرية ، إضافة إلي ما من انهيار لجهاز الأمن ن الذي كان من أشد المناوئين للتيار الإسلامي، ثم تفاقمت الأزمة بعدما سقط جهاز أمن الدولة حجر العثرة الرئيسي أمام الحركة الإسلامية في مصر.

أما على المستوي الشعبي فقد صارت الأمور على ما يرام في الأيام الأولي للثورة بين المسلمين والنصارى – مسلم مسيحي يد واحدة – حتى ظهرت إرهاصات زلزال الاستفتاء على بعض ، وأن رسول الله صلي الله عليه وسلم يعلم على وجه اليقين انه على الحق والهدى ، ومع ذلك أمره الله في تحاوره مع المخالفين أن يقول لهم:" وإنا أو إياكم لعلي هدى أو في ضلال مبين " ، إنها الأرضية المشتركة التي نقف عليها ، أحدنا على حق والأخر على باطل، فلنتناقش ولنتحاور حتى نصل إلي الحقيقة الغائبة إنها طريقة الحوار المثلي ن وغاية الأدب ، ومنتهى سمو الأخلاق. [١]

لا ديمقراطية دون تعددية ولا تعددية دون أحزاب ، فالعملية الديمقراطية وهي إحدى عناوين الدولة المدنية التي تختلف عما يسمي بالدولة الدينية التي لا أساس دينياً لها بقدر ما هي نوع من الاجتهادات التي تلبس الدين رداءً سياسياً فهذه الديمقراطية لا تعتد ولا يجب أن تلخص في العملية الانتخابية فقط ، ولكن الديمقراطية لها جانب إجرائي وأخر قيمي.

ولا يجب أن نفصل أحدهما عن الأخر ، فإن كنا قد تقدمنا بشكل لا بأس به في الجانب الإجرائي فهناك دستور وضع ويجب أن يطبق وأن تفعل مؤداه على أرض الواقع وذلك بتشريع

([1]) السرجاني ، الفتنة الطائفية في مصر: (الجذور – الواقع – المستقبل) ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ط١، ١٤٣٢هـ ، ٢٠١١م ، ص ص ٥٠: ٧٠.

القوانين المكملة للدستور كما يجب أن يتم الالتزام بهذا الدستور عملياً قبل الحديث عن تعديل بعض مواده مما يزيد من درجة فقدان الثقة السياسية في النظام.

نعم هناك ضمانات في إجراءات العملية الانتخابية مثل قيد ما فوق ثمانية عشر عاماً في الجداول الانتخابية والأشراف القضائي والتصويت بالرقم القومي والحبر الفسفوري ولكن كل هذا يقع في الجانب الإجرائي للعملية الديمقراطية أما الأهم هو ذلك الجانب القيمة للعملية والذي يعتمد في المقام الأول على درجة من المعرفة والثقافة العامة التي تؤهل إلي درجة من درجات الوعي السياسي الذي بدونه تغيب أي رؤية سياسية فيتوه الاختيار خاصة أن حرية المواطن في اختيار نائبه بدون أي ضغوط أو إغواءات أو إغراءات سياسية أو طائفية أو عرقية أو جهديه أو مالية هي الضامنة الأساسية للديمقراطية ، فهل بالفعل قد وصلنا إلي هذه الدرجة من الحرية التي تجعل المواطن يختر بحرية دون ضغوط من أي جهة أياً كانت ، لا شك لم تصل بعد إلي هذه الحالة المهمة والمطلوبة حتى يمكن أن نتحدث عن الديمقراطية والمشاركة في اتخاذ القرار خاصة في إطار ما يسمي بالضغوط الدينية والطائفية والمتاجرة بالدين لصالح السياسية بهدف تحقيق مصالح حزبية وذاتية لا علاقة لها بالوطن ولا بالجماهير وفي هذا الإطار وعلى ضوء نتائج المرحلة الأولي من الانتخابات البرلمانية وما تم فيها وما يمكن أن يستخلص من فوائد للمستقبل نركز هنا على السلوك الطائفي الذي اعتدنا عليه في الانتخابات بشكل عام وفي هذه الانتخابات بشكل خاص، وهو التصويت والترشيح على أرضية طائفية وليس على أرضية سياسية ، فبداية فالقيد التلقائي في الجداول الانتخابية والذي وصل بعدد الناخبين حتى الآن إلي ما يقرب من ستة وستين مليون ناخب فلا شك فإن عدد المصوتين من الأقباط قد أصبح بالملايين إضافة إلي إصلاح الجانب الإجرائي للانتخابات وعدم التزوير والتسويد والتقبل المجتمعي الآن للأخر بدرجة ملحوظة بعد تواري التيارات والتنظيمات المسماة بالإسلامية كل هذا جعل الأقباط يجنحون إلي الخروج والمشاركة في العملية الانتخابية بعد ٣/٢٥ ولكن للأسف فإن خروجهم من أسوار الكنيسة وهذا ما كنا ندعو إليه منذ ثلاثة عقود وقد تم أيضاً على أرضية طائفية وهنا يصبح من الطبيعي للقبطي بهذه التركيبة وذلك التراث الطائفي الموروث أن يختار المرشح القبطي حيث إن هذا المرشح في الأساس قد ترشح أو تم ترشيحه من قبل الأحزاب الكرتونية كقبطي أيضاً تكملة للصورة الديكورية أو نوع من التملق الانتخابي للأقباط وللكنيسة التي مازالت تمارس دور الوصاية السياسية على الأقباط فردي وفي الجولة الأولي وفي ظل التقاعس الظاهر في التصويت بشكل عام وجدنا خروجاً قبطياً منقطع النظير بالطبع يتجه إلي التصويت للمرشحين الأقباط. ومثالاً لذلك وجدنا في محافظة المنيا أكبر عدد من المرشحين الأقباط ووجدنا إقبالاً قبطياً على التصويت كما مدفوعاً باتصال تنفيذي لأساقفة المنيا بالرغم لو لم يكن هنا حشد كنسي لكان الأقباط قد خرجوا أيضاً للظروف السابق إيضاحها.

ولكن مع الخروج وإن كان تلقائياً إضافة للتدخل الكنسي بالطبع سيتحول إلي حشد طائفي ويكون من طبيعة الأشياء أن يقابله حشد طائفي من الطرف الأخر ، ولذا وجدنا نتيجة للحشد القبطي مع غياب القابلية على التصويت الشئ الذي جعل هذا الحشد الطائفي ينجح عشرة مرشحين أقباط في المنيا يدخلون مرحلة الإعادة.

هنا وجدنا في الإعادة الدعوة الطائفية من الطرفين للتصويت الطائفي وكان طبيعياً كما هو حادث دائماً سقوط الأقباط المعيدين في المنيا باستثناء مرشح قبطي فاز في مدينة ملوي لأنه كان يعيد في مواجهة قبطي أخر يعني لم يفز غير قبطي واحد من عشرة في المنيا نتيجة لهذا الحشد الطائفي المتبادل بين الطرفين.

والغريب أن أحد الأقباط المعروفين بممارساته الطائفية التي يزايد فيها على الأقباط قد حصل على أعلي الأصوات في الإعادة وهي ستة وثلاثون ألف صوت ولكن لإدارة العملية الانتخابية بطريقة طائفية فجأة سقط ولم يفز بالرغم من حصوله على مقعد في بني مزار في سنة حكم الأخوان.

وعلى الأساس وعلى تلك الأرضية الطائفية قد دخل الإعادة في الجولة الأولي ثلاثة وعشرون قبطياً لم يفز منهم على مستوى المرحلة غير أربعة أقباط فقط واحد في أسيوط وواحد في ملوي، وآخر في الجيزة ورابعهم في نقادة ، ومع ذلك فهل بهذا تكون الصورة سوداوية ولا يوجد بها بصيص من الضوء ؟ بالطبع هناك إيجابيات وهناك تغير وإن كان محدوداً ولكنه بالتراكم الكمي سيحدث تغيير كيفي بلا شك فلابد أن نقول إنه لأول مرة منذ عقود ليست بالقليلة لم يفز هذا العدد من الأقباط في ظل النظام الفردي الذي مازال يعتمد على الأغلبية والأقلية العددية فأربعة في المرحلة الولي غير ما ستفسر عنه المرحلة الثانية وأنا هنا تغييراً ما سيحدث خاصة لو أجدنا واجتهدنا في تصحيح الفكر الديني الإسلامي والمسيحي لأن كليهما يشكل وجدان وضمير وسلوك المواطن مسلماً كان أو مسيحياً كما أننا لم نجد أي حوادث أو احتكاكات طائفية بين مسلمين ومسيحيين عند التصويت أو لم نجد منعاً جماعياً للأقباط مثل الذي حدث في انتخابات مرسي.

أما الأهم فإنه بالحساب العددي فإن المرشحين الأقباط الذين أعادوا والذين فازوا هناك كم كبير لا يستهان به من الأصوات قد حصلوا عليها بعيداً عن أصوات الأقباط ، وهذا يعني انه حتى وإن كان هناك حشد ودعوى طائفية في التصويت فلا يوجد عنف طائفي مصاحب لذلك ، وهذا تغير يرصد ويحلل لمزيد من الاستزادة والاستفادة ، وهنا وجب الحديث عن أن ترفع الكنيسة والمسجد يدهما عن العملية الانتخابية والسياسية بشكل عام، فتدخل الكنيسة في أي مرحلة يصم خروج الأقباط ومشاركتهم السياسية بوصمة طائفية تحدث رد فعل طائفي أيضاً ، فلتترك الكنيسة الأقباط يخرجون ويترشحون ويصوتون كما يريدون دون وصاية دينية ، نعم يمكن أن يكون الاختيار طائفياً في البداية ولكن طريق الألف ميل تبدأ بخطوة ، ولكن عدم تدخل الكنيسة سيجعل الممارسة تنمو وتسرع نحو الاختيار السياسي وليس الطائفي ، وليعلم رجال الدين أن التصور الخاطئ لديهم بأنهم أصحاب دور وصائي

على الأقباط لا يريدون التنازل عنه فهذا خطأ ، دوركم روحي لا سياسي وعلى الدولة أن تسقط الوصاية والوساطة الكنسية على الأقباط فهم مواطنون مصريون يمارسون حقهم السياسي مثل كل المصريين فلماذا تسعي الدولة ويسعي النظام إلي الكنيسة وليس إلي مواطنيه من المصريين الأقباط؟ ، ما يحدث ليس في صالح الكنيسة ولا الأقباط ولا المصريين جميعاً لأن هذا لا يحقق شعار مصر لكل المصريين [١]

الخاتمة :-

أن النظم الانتخابية المعمول بها تتعدد في الدول، وتتغير منى وقت إلي أخر طبقاً لظروف ومقتضيات العملية السياسية ، فالنظام الانتخابي إذا قواعد فنيته القصد منها الترجيح بين المرشحين في الانتخاب، وهو كذلك لطرق والأساليب المستعملة لعرض المرشحين على الناخبين.

ومهما اختلفت النظم الانتخابية فإنها في الأخير تهدف إلي شئ واحد وهو ترجمة الأصوات إلي مقاعد في البرلمان ، أما مسألة انتقاء نظام انتخابي سواءً كان (نظام انتخابي بالأغلبية أو نظام التمثيل النسبي أو أحد الأنظمة المختلطة)، يجب أن تكون وفق عملية مدروسة ، فلباً يتحتم على دولة ما انتقاء نظام انتخابي معين ، فكل دولة يجب أن تراعي ظروفها ووضعها السياسي ، فتصميم النظام الانتخابي بشكل صحيح يسهم في إنجاح عملية التحول السياسي ، بالإضافة إلي الإسهام في رفع المشاركة الشعبية ، الأمر الذي يمهد الطريق أمام ظهور ممثلين شرعيين قادرين على معالجة العديد من الاحتياجات والتطلعات في الحاضر والمستقبل على حد سواء.

ولكي تصمم بنجاح، يجب أن تقوم النظم الانتخابية على أساس من تعميق التفاهم والثقة ، ليس بين العاملين بالسياسة والقائمين على إدارة العملية الانتخابية فحسب ، إنما كذلك بين منظمات المجتمع المدني ، وفوق ذلك كله بيئة عامة المواطنين ولا يجوز أن يستند تصميم النظم الانتخابية إلي الواقع الأتي فقط، إنما يجب أن تأخذ العملية بعين الاعتبار التحولات المستقبلية الممكنة في المفاهيم والقيم التي تنتج عن التغيرات الحاصلة في المحفزات الانتخابية ، وذلك كي تسهم النظم الانتخابية في تطوير الديمقراطيات المستقرة بدلاً من أن تتحول إلي حجر عثرة أمامها. [٢]

([1]) Www.Daralhilal.Com.Eg/Show-7572.Html.

([2]) عبد المالك زعود وآخرون : النظم الاجتماعية والتمثيل الحزبي في الهيئة التشريعية في الجزائر ، جامعة قاصد مرباح – ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، رسالة ماجستير منشورة ، ٢٠١٣/٢٠١٤، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤.

الباب الثاني

الإطار الميداني للدراسة

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة

الفصل السابع: عرض وتحليل بيانات الدراسة

الفصل الثامن: النتائج العامة للدراسة

الفصل السادس

الإجراءات المنهجية للدراسة

أولاً: نوع الدراسة :-

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية وذلك لأنها تمكننا من الحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع وتسهم في تحليل الظواهر وهذا إلي جانب وضع مجموعة من التوصـــيات والمقترحـــات العلمية التي يمكن أن تمدنا وترشدنا في تطوير موضوع الدراسة.

ثانياً: المنهج المستخدم في الدراسة:-

تبعاً نوع الدراسة فإن المنهج المستخدم سيكون المنهج الوصفي وكذلك منهج المسح بالعينة.

ثالثاً: أدوات الدراسة :

دليل مقابلة لعينة من شباب كلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم.

رابعاً: مجالات الدراسة :-

١- المجال المكاني :-

تم اختيار جامعة الفيوم كلية الخدمة الاجتماعية

٢- المجال البشري :

تم اختيار عينة عشوائية من طلبة وطالبات الفرقة الرابعة بكلية الخدمة الاجتماعية ٥٠ مفردة .

٣- المجال الزمني :-

فترة جمع البيانات

الفصل السابع

عرض وتحليل بيانات الدراسة

الجدول رقم (١) الذي يوضح الطبيعة العمرية لعينة الدراسة

م	الفئة	ك	النسبة %
١	أقل من ٢٠- ٢٠	١٣	%٢٦
٢	من ٢٠- ٢٥	٢١	%٤٢
٣	من ٢٥- ٣٠	٩	%١٨
٤	من ٣٠ فأكثر	٧	%١٤
	الإجمالي	٥٠	%١٠٠

وبالنظر إلي الجدول رقم (١) والذي يوضح الخصائص العمرية لعينة الدراسة فإنه يتضح لنا أن الفئة (أقل من ٢٠ - ٢٠) بنسبة ٢٦% من عينة الدراسة بينما أن الفئة التي تقع بين (٢٠-٢٥ سنة) بنسبة ٤٢%، أما نسبة ١٨% والتي تعبر عن الفئة العمرية (٢٥- ٣٠) ، أما من ٣٠ سنة فأكثر فإنها تأتي بنسبة ١٤% ، مما يشير أن ما يقرب من نصف العينة ينحصر في الفئة ٢٠-٢٥ سنة وهم الذين في مرحلة الجامعة والتي تعبر عن فئة الشباب.

٢- الجدول رقم (٢) النوع :-

م	الفئة	ك	النسبة %
١	ذكر	٢٩	%٥٨
٢	أنثى	٢١	%٤٢
	الإجمالي	٥٠	%١٠٠

وإذا كان الجدول رقم (١) قد أوضح طبيعة الفئات العمرية التي شاركت في الانتخابات ، فإن الجدول رقم (٢) يكشف عن نوع المشاركين فيها، إذ تبلغ نسبة الذكور نحو ٥٨% ، بينما الإناث بنسبة نحو ٤٢% وهذا ما يكشف عن الطبيعة البيروقراطية للمجتمع وطغيان المشاركة الذكورية ويجعل أيضاً نسبة لا بأس بها من نسبة الإناث في المشاركة.

٣- الجدول رقم (٣) والذي يوضح نوعية الحالة التعليمية لعينة الدراسة :-

م	الفئة	ك	النسبة %
١	بكالوريوس	٤٥	%٩٠
٢	دبلوم الدراسات العليا	٢	%٤
٣	ماجستير	٢	%٤
٤	دكتوراه	١	%٢
	الإجمالي	٥٠	%١٠٠

وبالنظر إلي طبيعة الحالة التعليمية لعينة الدراسة والتي تعكس بالطبع على الفهم والوعي بالمشاركة السياسية والعملية الانتخابية في المرحلة الآتية ، ويتضح الوضع الاجتماعي ، فإن الجدول رقم (٣) ، فإن نسبة ٩٠% في مرحلة البكالوريوس ، أما النسبة ١٠% فإنها تتوزع على المراحل التعليمية الأعلى ما بين دبلوم ، ماجستير ودكتوراه.

الجدول رقم (٤) يوضح محل الإقامة

م	الفئة	ك	النسبة %
١	محافظة الفيوم	٣٦	%٦٢
٢	محافظات أخري	١٤	%٢٨
	الإجمالي	٥٠	%١٠٠

وبالكشف عن إقامة عينة الدراسة فإن ما يقرب من ثلثي العينة يقطنون محافظة الفيوم بينما ٢٨% من محافظات أخري

الجدول رقم (٥) يوضح نسبة المشاركة في منظمات المجتمع المدني:

م	الفئة	ك	النسبة %
١	نعم	٣٨	%٧٦
٢	لا	١٠	%٢٠
٣	إلي حد ما	٢	%٤
	الإجمالي	٥٠	%١٠٠

وبالوقوف على الاشتراك في منظمات المجتمع المدني ، فإن هناك نسبة ٧٦% من عينة الدراسة يشتركون بمنظمات المجتمع المدني ، بينما ٢٠% من عينة الدراسة لا ينـدمجون أو يخرطون في منظمات المجتمع المدني ، بما يعبر عن أن هناك أكثر من ثلثي العينة فينخرطون في المجال العام ويلامسون الواقع المجتمعي خارج إطار الدولة.

الجدول رقم (٦) العضوية في الحرب السياسي :-

م	الفئة	ك	النسبة %
١	منضم	١٠	%٢٠
٢	غير منضم	٤٠	%٨٠
	الإجمالي	٥٠	%١٠٠

وبالنظر إلي الجدول رقم (٦) والذي يوضح العضوية في الأحزاب السياسية لعينة الدراسة فإنه يتضح لنا أن المنضمين نسبة ٢٠% من عينة الدراسة بينما غير المنضمين نسبة ٨٠% وهذا يشير أن عينة غير المنضمين نسبتهم تعلو عن المنضمين وهذا يعني أنه نسبة الانضمام أقل.

الجدول رقم (٧) يوضح المشاركة في أنشطة الشأن العام:-

م	الفئة	ك	النسبة %
١	مشترك	١٠	%٢٠
٢	غير مشترك	٤٠	%٨٠
	الإجمالي	٥٠	%١٠٠

وبالوقوف على إبقاء مشاركة عينة الدراسة في أنشطة الشأن العام من تطوع أو ما شبه ذلك ، فإن نسبة ٥٢% يشاركون في أنشطة الشأن العام وذلك يوضح أن ما يقرب من نصف العينة يشاركون بالمجال العام مما يجعلهم ملامسين الواقع وعلى وعي باحتياجاتهم واحتياجات المجتمع ومشكلاته ، أما نسبة ٣٨% لا يشاركون بأي نشاط في المجتمع.

٨- الجدول رقم (٨) يوضح مدة المشاركة في الانتخابات:-

م	الفئة	ك	النسبة %
١	نعم	١٩	%٣٨
٢	لا	١٨	%٣٦
٣	أحياناً	١٣	%٢٦
	الإجمالي	٥٠	%١٠٠

وبالنظر إلي الجدول رقم (٨) والذي يوضح نسبة المشاركة في الانتخابات ، فإنه يكشف أنه نسبة ٣٨% تشارك بالانتخابات بينما نسبة ٣٦% لا تشارك وتحجم عن المشاركة في الانتخابات ، أما من يحجمون أحياناً وأحياناً أخري ينزلون فإنهم يمثلون ٢٦% ، ذلك ما يجعل المشاركة وعدم المشاركة في الانتخابات

الجدول رقم (٩) يوضح معايير اختيار المرشح الانتخابي

م	الفئة	ك	النسبة %
١	نعم	١٩	%٣٨
٢	لا	١٨	%٣٦
٣	أحياناً	١٣	%٢٦
	الإجمالي	٥٠	%١٠٠

وبإلقاء الضوء على اختيار المرشح الانتخابي والمعايير الخاصة بذلك الاختيار يتضح من الجدول رقم (٨) أن نسبة ٣٨% يرون أنهم اختيارهم يكون صحيح ، بينما نسبة ٣٦% يرون أنهم لا يختارون بشكل دقيق ، وتشير تلك النسبة أيضاً إلي أن المعايير التي يتم الاختيار عليهما لا تكون دائماً صالحة ، وذلك يرجع لعدم وعي وثقافة المجتمع، وأن النفوذ والسلطة والمال والدين هم اللاعبون الأساسيين في تلك الانتخابات، مما يجعل البرامج الانتحارية هي وهم وكلام على ورقة ليس إلا.

الجدول رقم (١٠) الذي يوضح أهمية انتخابات مجلس النواب:-

م	الفئة	ك	النسبة %
١	نعم	٤٠	%٧٨
٢	لا	١٠	%٢٢
	الإجمالي	٥٠	%١٠٠

وإذا ما أردنا الكشف عن أهمية انتخابات مجلس النواب ، فإن نسبة ٧٨% يرون أن هناك ضرورة وأهمية لوجود انتخابات في هذه المرحلة الانتقالية بينما هناك نسبة ٢٢% يرون أن ليس من الأهمية بوجود انتخابات في هذه الآونة.

الجدول رقم (١١) يوضح تكلفة الانتخابات ، المصروفات ، الدعاية الانتخابية)

م	الفئة	ك	النسبة %
١	نعم	١٠	%٢٢
٢	لا	٤٠	%٧٨
	الإجمالي	٥٠	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١١) أن ما يزيد عن ثلثي العينة عينة الدراسة بنسبة ٧٨% يدلون بأن تكلفة الدعاية الانتخابية عالية ولها دلالة في نتيجة الانتخابات والتأثير على الرأي العام وحشد الأصوات ، بينما عبرت عينة الدراسة بنسبة ٢٢% أن هناك توضح لتكلفة الانتخابات والدعاية الانتخابية

الجدول رقم (١٢) يوضح تأثير الصرف على الدعاية الانتخابية على نتيجة الانتخابات:-

م	الفئة	ك	النسبة %
١	نعم	٣٨	%٧٦
٢	لا	١٢	%٢٤
	الإجمالي	٥٠	%١٠٠

وبالنظر إلي الجدول رقم (١٢) والذي يوضح مدي التأثير للمصروفات الانتخابية في الدعاية على النتيجة النهائية للانتخابات فإنه يتضح لنا أن نسبة مما يؤيدون هذا التأثير حوالي٧٦% وهي نسبة كبيرة جداً ، ذلك ما يدل على أن الدعاية الانتخابية أو المال السياسي يلعب دوراً هاماً في العملية الانتخابية وأن علاقة البرنامج الانتخابي أو ليست قوية في الترويج بالنسبة للصرف عليه وهناك من يدلون يعكس ذلك وهم يمثلون نسبة ٢٤%.

الجدول رقم (١٣) هل تأكدت من شراء الأصوات أو توجيه التصويت بدفع المال وما حجم تأثيره.

م	الفئة	ك	النسبة %
١	نعم	٣٨	%٧٦
٢	لا	١٢	%٢٤
	الإجمالي	٥٠	%١٠٠

وبالنظر إلي الجدول رقم (١٣) الذي يوضح هل تأكدت من شراء الأصوات أو توجيه التصويت بدفع المال وما حجم تأثيره فإنه يتضح لنا أن نسبة مما يشترون الأصوات بنسبة عالية بنسبة ٧٦% وهي نسبة كبيرة جداً ذلك ما يؤدي على أن شراء الأصوات يدفع إلي استهلاك المال بنسبة عالية وقليلون مما لا يشترون الأصوات بنسبة ٢٤%

الجدول رقم (١٤) يوضح المتخصصين في شراء الأصوات الانتخابية

م	الفئة	ك	النسبة %
١	نعم	٣٥	%٧٠
٢	لا	١٥	%٣٠
	الإجمالي	٥٠	%١٠٠

وإذا أردنا الكشف عن الوجوه التي يتجول في سوق شراء الأصوات الانتخابية ، وما إذا كانت هذه الوجوه هي ما كانت قبل الثورة ، فإن نسبة ٧٠% من عينة الدراسة يرون أن الوجوه القديمة هي ما تحاول ترويج الأفكار العتيقة ونفس الأساليب القديمة في شراء الأصوات وهم من ينتمون إلي العهد

البائد (الحرب الوطني) ، بينما نسبة ٣٠% يكشفون أنه لا يوجد شراء للأصـــوات ، وأن لا وجـــود للوجوه القديمة ما قبل ثورة ٢٥ يناير.

الجدول رقم (١٥) الخاص بأثر المال على نتيجة الانتخابات

م	الفئة	ك	النسبة %
١	نعم	٣٥	%٧١
٢	لا	١٥	%٢٩
	الإجمالي	٥٠	%١٠٠

وإذا ما أردنا الكشف عن أثر المال على نتيجة الانتخابات، فإنه يكشف لنا من الجـــدول رقـــم (١٥) أن المال السياسي لعب دوراً في نتيجة الانتخابات البرلمان السابق فقد سجلت نسبة تمثل ثلاث أرباع العينة أي أنها تؤكد على التأثير البالغ لدور المال على تحريك مؤشر نتيجة الانتخابات ، أما ممـــن يـــرون أن المال ليس له دوراً فقد سجلت نحو نسبة ٢٩%

الجدول رقم (١٦) هل أثرت الشعارات الدينية في نتيجة الانتخابات في الدائرة الانتخابية التي تتبعها وبأي طريقة أذكر هذه التفاصيل.

م	الفئة	ك	النسبة %
١	نعم	٢٨	%٥٦
٢	لا	٢٢	%٤٤
	الإجمالي	٥٠	%١٠٠

يتضح أن الجدول رقم (١٦) هل تؤثر الشعائر الدينية في نتيجة الانتخابات في الدائرة الانتخابية التـــي تتبعها وكانت النتيجة نعم بنسبة ٥٦% وهذا يدل على انتشار هذه الظاهرة وعدم توافرها بنـــسبة أقـــل بنسبة ٤٤%.

الجدول رقم (١٧) دور الأحزاب التي لها توجهات دينية في اختبارات المرشحين.

م	الفئة	ك	النسبة %
١	نعم	٢٢	%٤٤
٢	لا	٢٠	%٤٠
٣	إلي حد ما	٨	%١٨
	الإجمالي	٥٠	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (١٧) دور الأحزاب بشكل عام والأحزاب التي لها توجهات دينيـــة فـــي اختيـــار التصويت لمرشح يعينه والذي ينتمي إلي هذه الأحزاب ، فـــإن نـــسبة ٤٤% يـــدلون بـــأن الاختيـــار

للمرشحين الذين ينتمون إلي أحزاب دينية ، بينما أن نسبة ٤٠% لا يـرون أن الأحـزاب التـي لهـا توجهات دينية تؤثر في اختيار المرشحين أو العملية الانتخابية.

الجدول رقم (١٨) يوضح حقيقة انتماء حزب المصريين الأحرار للتوجه المسيحي .

م	الفئة	ك	النسبة %
١	نعم	٤٢	%٨٤
٢	لا	٨	%١٦
	الإجمالي	٥٠	%١٠٠

بالوقوف على حقيقة انتماء حزب المصريين الأحرار للتوجه المسيحي ، فإن نـسبة ٤٨% مـن عينـة الدراسة يؤكدون تلك الحقيقة ، بينما أن نسبة ١٦% يشيرون النظر عن تلك الحقيقة ويستبعدون أن هذا الحزب له توجه مسيحي.

الجدول رقم (١٩) الذي يوضح اختيار عينة الدراسة لمرشح حزب المصريين الأحرار

م	الفئة	ك	النسبة %
١	نعم	٢٠	%٤٠
٢	لا	٣٠	%٦٠
	الإجمالي	٥٠	%١٠٠

وبالكشف عن اختيار عينة الدراسة لمرشح حزب المصريين الأحرار فإنه يتضح أنه نسبة ٦٠% مـن عينة الدراسة لم يختر المرشح ، بينما ٤٠% قد اختيرت مرشح هذا الحزب والذي في موضـع سـابقة أوضح أنه ينتمي إلي التوجه المسيحي.

الجدول رقم (٢٠) يوضح أن الدين هو السبب في تحريك الانتخابات

م	الفئة	ك	النسبة %
١	نعم	٢٦	%٥٢
٢	لا	١٦	%٣٨
٣	أحياناً	٥	%١٠
	الإجمالي	٥٠	%١٠٠

وبالوقوف على الأسباب التي تدفع بالانتخابات في اتجاه معين أو أخر و خاصة الدين أو ما يقال عنـه التصويت الطائفي فإن هناك ما يزيد عنه تصف العينة بنسبة ٥٢% يؤكدون على أن الدين لـه الـدور الفاعل في اختيار المرشح أما نسبة ٣٨% ينفون أو يستعدون فكرة أن الدين يمكن أن يحـرك العمليـة الانتخابية بشكل أو بأخر

الفصل الثامن

النتائج العامة للدراسة

النتائج العامة للدراسة

أولاً: السلوك الانتخابي

توصلت الدراسة إلي عملية السلوك الانتخابي بأنها أحد المكونات الرئيسية لنظام الديمقراطية المباشر التي يتم بمقتضاها مشاركة جميع المواطنين في اتخاذ القرار، كما شكل النظام الانتخابي يؤثر علي درجة التضامن الداخلي في الأحزاب السياسية

ثانياً: المال السياسي:-

كما هدفت الدراسة إلي أن المال السياسي يمثل غياب وعي المجتمع لمخاطر الرشوة وأن المال السياسي يعكس بسلبية على السلوك الانتخابي.

ثالثاً: التصويت الطائفي:-

كما أن توصلت الدراسة إلي تحديد تحريك العملية الانتخابية وأن الصراع بين الدولة مقولة سبق لنا صياغتها في الفصول الأخرى.

رابعاً: المشاركة الانتخابية :-

أثبتت البيانات أن اعتماد نظام المشاركة الانتخابية المستقلة مع الجامعة أدي إلي تزايد معدلات وأشكال المشاركة في شئون العملية الانتخابية

مراجع الدراسة

المراجع

١. ابن منظور : لسان العرب ، القاهرة ، دار المعارف، ١٩٨١، ص ص ٢٣ ،٢٧.

٢. السرجاني ، الفتنة الطائفية في مصر: (الجذور – الواقع – المستقبل) ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ط١، ١٤٣٢هـ ، ٢٠١١م ، ص ص ٥٠: ٧٠.

٣. السيد الحسيني : علم الاجتماع السياسي ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٤ ، ص ١٠٣.

٤. السيد الحسيني: علم الاجتماع السياسي ، المفاهيم والقضايا (القاهرة، دار المعارف ، ١٩٨٤، ص ٦٠.

٥. الفقير سميحة : عبد العلي حامي الدين ، العزوف الانتخابي ، ب ط ، طنجة ، ب ن ، ٢٠١٣ ،ص ٢٩:٣٨.

٦. إيهاب ذكي سلام : الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني ، عالم الكتب بالقاهرة ، ٢٠٠٠، ص ص ٢١: ٢٧.

٧. بشار الخطيب : جريمة الرشوة بين الرقابة الإدارية وأحكام قانون العقوبات العراقي www.almwatenews.com/news.view2324.htmal

٨. بن سليمان عمر ، سرير عبد الله رابح : تأثير نظام الانتخاب على الأحزاب في الجزائر، ب.ط، الجزائر، المطبعة الجزائرية للمجلات ، ١٩٨٩، ٢٠١٢، ص ١٨١: ٢٤

٩. جمال شحاته حبيب : السلوك الإنساني والبيئة الاجتماعية ، مصر ، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠، ص ١٩.

١٠. حافظ عثمان، الإسلام والصراعات الدينية ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (د.ت) ،ص ١٤٧.

١١. حسام الدين محمد أحمد : المال السياسي ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٣، ص ١٤.

١٢. سارة سمير، ليمام سلمي : النماذج الانتخابية نحو مقاربة ميدانية ، لتحليل الأنماط الانتخابية في الجزائر ، ب ط ، الجزائر ، ب ن ، ٢٠١١ ، ص ص : ١٩٠: ١٩١.

١٣. سمير الباجوري : دراسة تحليلية ومقارنة للمنظومة القانونية الحاكمة للأنفاق المالي للانتخابات في التشريعات المصرية ، الأنجلو المصرية ، ١٩٩٨م.

١٤. سوجيث شودري، كاثرين غلين باس وآخرين: أنظمة تمويل الأحزاب السياسية ، منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، ٢٠١٤، ص ص ٤٥:٤١.

١٥. صبري محمد خليل خيري، الطائفية أسبابها وأثارها ووسائل تجاوزها ، في Www.Drsabrikkailil.Wordpress الطائفية – أسبابها – أثارها – وسائل – نجاوا

١٦. صبري محمد خليل خيري، الطائفية أسبابها وأثارها ووسائل تجاوزها ، في الطائفية – أسبابها – أثارها – وسائل – نجاوا . Www.Drsabrikkailil.Wordpress

١٧. عبد الرحمن علي : التصويت الطائفي في الانتخابات البرلمانية ، ٢٠١٥البوابة نيوز، مجلة Www.Albawabhnews.Com/I529897

١٨. عبد المالك زعود وآخرون : النظم الاجتماعية والتمثيل الحزبي في الهيئة التشريعية في الجزائر ، جامعة قاصد مرباح – ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، رسالة ماجستير منشورة ، ٢٠١٣/٢٠١٤، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤.

١٩. عبد المالك زغود وآخرون، النظم الانتخابية والتمثيل الحزبي في الهيئة التشريعية في الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ــ ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، رسالة ماجستير منشورة ، ٢٠١٣/٢٠١٤، ص ١

٢٠. عبد الهادي الجوهري : دراسات في العلوم السياسية ، ط٨ ، ٢٠٠١، ص ص ١٥٠: ١٥٣.

٢١. عبد الوهاب الكيالي وآخرون : موسوعة السياسة ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩، ص ٧٦٨.

٢٢. عماد جاد ، المشاركة السياسية في مصر ، الأهرام ، ٤٣١٢٧ ، القاهرة ن ٢٠٠٥، ص ٩.

٢٣. فريدة مزياني : الرقابة على العملية الانتخابية ، مجلة المفكر، العدد الخامس ، ص ٥.

٢٤. فهد عبد العظيم صالح : الرشوة الانتخابية كأحد جرائم التأثير على إرادة الناخبين ، دار الأنجلو المصرية ، ٢٠١٢، ص ١٥.

٢٥. فيليب برو: علم الاجتماع السياسي (طبعة ثانية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠٠٦، ص ٣١٦.

٢٦. محمد الحسيني : الأثر الأجتماعي للنظام الأنتخابي ، مؤسسة فريد ريش إيبرت ، مكتب الأردن والعراق، عمان ، الأردن ، ٢٠١٤، ص ص ١٤، ١٥.

٢٧. محمد السويدي : علم الاجتماع السياسي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٠، ص ٤٩.

٢٨. محمد السويدي : علم الاجتماع السياسي ميدانية وقضاياه ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٠، ص ١٤٩.

٢٩. محمد عبد الحكم دياب: مصر : الاستقطاب الطائفي يفسد الانتخابات ويجعلها محل طعن ، القدس العربية ، ٧٠٠٢، ٢٠١١، ١٩، (جريدة)

٣٠. محمد عبد الوهاب : سيكولوجية المشاركة السياسية ، مع دراسة علم النفس السياسي (القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠٠، ص ١١٣.

٣١. محمد على محمد العمري : المال السياسي دراسة فقهية مقارنة بالقانون الأردني، مجل الشريعة والقانوني ، السنة السادسة والعشرون ، العدد الواحد والخمسون ، الأمارات العربية المتحدة ، ص ص ٨٧-٨٨

٣٢. محمود قنديل : اعرف حقوقك الانتخابية ، المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، الطبعة الأولي ، ٢٠١١ ، ص ص ١٣٥.

٣٣. مزابية خالد: الطائفية وأثرها على الاستقرار السياسي ، جامعة قاصد مرباح ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، (رسالة ماجستير منشورة)، ٢٠١٢- ٢٠١٣،ص ١.

٣٤. مصر: التصويت الطائفي: يطغي على إعادة الانتخابات ، العربي الجديد، القاهرة، ٢٠١٥ ، (مجلة في) Www.Alaraby.Co.Uk/Politics/2015/1211. مرجع سبق ذكره.

٣٥. معجم تطبيق المعاني في Www.Almaany.Com/Ar/Dict/Ar.Ar

٣٦. نبيل عبد الفتاح ، الدين والدولة الطائفية " مساهمة في نقد الخطاب المزدوج " القاهرة ، مؤسسة المصري للمواطنة والحوار ، ٢٠١٠، الدار المصرية للطباعة، ص ١٨.

٣٧. نبيل عبد الفتاح ، الدين والدولة الطائفية ، القاهرة ، مؤسسة المصري ، المواطنة والحوار ، ٢٠١٠م .

٣٨. نبيل ناصر محمد الأجدع : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية : أطروحة ماجستير ، كلية العلوم السياسية، تخصص الاقتصاد السياسي الدولي ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٥.،ص ٢٩.

٣٩. نداء كاظم : استغلال المال السياسي في وسائل القانون التجاري ، المملكة الأردنية الهاشمية ، مجلة الفكر، ٢٠٠٠، ص ص ٤٠: ٥٠.

٤٠. نداء كاظم المولي: استغلال المال السياسي، مجلة المفكر ، العدد الحادي عشر، الأردن ، ٢٠١٤، ص ٤٢.

٤١. هبة عمر عبد العزيز وآخرون : المشاركة السياسية للشباب وأهم العوامل المؤثرة عليها ، القاهرة ، مكتبة الفجر ، ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ص ١٠٠.

الملاحق

جامعة الفيوم
كلية الخدمة الاجتماعية

استمارة بعنوان

اتجاهات الشباب نحو السلوك الانتخابي في برلمان (2015)

ضمن مقتضيات الحصول على درجة البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية

إعداد

طلاب الفرقة الرابعة – انتظام

إشراف

الأستاذ الدكتور
عبد الحميد يونس زيد

أولاً: البيانات الأساسية :-

١- العمر

أ- من ٢٠ أقل من ٢٠-٢٠ سنة ( )

ب- من ٢٠- ٢٥ سنة ( )

ج- من ٢٥- ٣٠ سنة ( )

د- ٣٠ فأكثر ( )

٢- النوع :-

ذكر ( ) أنثى ( )

٣- المؤهل الدراسي :-

أ- بكالوريوس ( ) ب- دبلوم دراسات عليا ( )

ج- ماجستير ( ) د- دكتوراه ( )

٤- محل الإقامة :-

محافظة الفيوم ( ) محافظات أخري تذكر .....( )

٥- الاشتراك في منظمات المجتمع المدني :

(أ) مشترك ( ) ب- غير مشترك ( )

- أذكر اسم المنظمة .....

٦- العضوية في الأحزاب السياسية :-

(أ) منضم ( ) (ب) غير منضم ( )

أذكر الحزب .....

(٧) مشترك في أنشطة الشأن العام

.....

ثانياً: السلوك الانتخابي :

(٨) هو أنت بتشارك في الانتخابات؟

.....

(٩) أيه اللي أنت شايف أن الناس بتختار صح ؟ وأيه المعايير ؟

.....

(١٠) أنت شايف أن انتخابات البرلمان (مجلس النواب) مهمة ؟ وليه ؟

.....

(ثالثاً) المال السياسي :-

(١١) أيه رأيك في تكلفة الانتخابات ؟ المصروفات للدعاية الانتخابية؟

.....

.....

(١٢) هل نتيجة الانتخابات ترتبط بالصرف عليه ؟

.....

.....

(١٣) هل تأكدت من شراء الأصوات أو توجيه التصويت بدافع المال وما حجم تأشيرة ؟

.....

.....

(١٤) في دائرتك الانتخابية هل لاحظت متخصصين في الترويج وشراء الأصوات ؟ وهل هم نفسهم الوجوه القديمة قبل الثورة ؟

.....

.....

(١٥) هل اثر المال على نتيجة الانتخابات في دائرتك وبنسبة كام في المائة؟

.....

.....

أذكر أمثلة واقعية ؟

.....

.....

رابعاً: التصويت الطائفي :-

(١٦) هل أثرت الشعارات الدينية في نتيجة الانتخابات في الدائرة الانتخابية التي تتبعها ؟ وبأي طريقة أذكرها بالتفصيل ؟

.....

.....

(١٧) هل تعتقد أن الاختبارات ارتبطت بالأحزاب التي لها توجيهات دينية أو ما أشيع عنها ؟

.....

.....

(١٨) هل تعتقد أن حزب المصريين الأحرار يعبر عن التوجه المسيحي ؟

.....

.....

(١٩) وهل اخترت مرشح حزب المصريين الأحرار ؟ ولماذا ؟

.....

.....

(٢٠) هل تعتقد أن الدين سبب لتحريك الانتخابات وضح بأمثلة واقعية سواء من التيارات الدينية أو أنصار المرشحين ؟

.....

.....

.....

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم و الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام علي أشرف المرسلين سيدنا محمد صلي الله عليه و سلم و بعد ،،،

لقد قال الله تعالي في محكم تنزيله " **فاذكروني أذكركم و اشكروا لي و لا تكفرون** "، كما قال الرسول صلي الله عليه وسلم " **من لم يشكر الناس لم يشكر الله** " . لذا نتقدم بخالص الشكر و التقدير إلي كل من أسهم في إنجاز هذا البحث و نخص بالذكر:

الأستاذ الدكتور / عبد الحميد زيد

لتفضله الإشراف علي هذا البحث، و لما قدمه من عون و نصح و إرشاد لنا، وقد تعلمنا منه الكثير و الكثير علي المستوي العلمي و الأخلاقي مما كان له أكبر الأثر في إنجاز هذا البحث علي هذه الصورة فجزاه الله عنا خير الجزاء، و متعه الله بالصحة و العافية.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلي

لكل من أسهم في إخراج هذا العمل.

فريق العمل

فريق العمل

مارسيل جرجس حنا

مارتينا نادي حنا

مارفي ماجد رمزي

مارفي سمير يوسف

ماري جرجس عطا الله

مارلين جمال ملاك

ماري مجدي مكرم

ماري كامل عبد السيد

ماريان ملاك يوسف

ماريان سامي عطا

مارينا عماد موريس

مارين عياد متري

مارينا لبان مقبل

فهرس المحتويات

الباب الأول : الإطار النظري للدراسة	**١-٩٦**
الفصل الأول :مشكلة الدراسة وأهميتها	٢-٧
الفصل الثاني : السلوك الانتخابي	٨-١٦
الفصل الثالث :النظريات المفسرة للسلوك الانتخابي	١٧-٤٥
الفصل الرابع : المال السياسي	٤٦-٦٨
الفصل الخامس: التصويت الطائفي	٦٩-٩٦
الباب الثاني : الإطار الميداني للدراسة	**٩٧-١٠٨**
الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة	٩٧
الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات	٩٩
الفصل الثامن: النتائج العامة للدراسة	١٠٧
مراجع الدراسة	١٠٩
ملاحق الدراسة	١١٣